



جمهورية السودان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة شندي

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي



قياس أثر السياسة النقدية على التضخم في

السودان خلال الفترة من (1994-2012م)

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

إعداد الطالبة : ليلي على القشاط دفع السيد

إشراف الدكتور : عبد السميع الطيب طيفور مجذوب

مارس 2015م

# الفصل الأول

## المقدمة

خطة البحث

الدراسات السابقة

# الفصل الثاني

## مفهوم وأدوات السياسة النقدية

المبحث الأول : مفهوم السياسة النقدية وأهدافها

المبحث الثاني : أدوات السياسة النقدية

المبحث الثالث : فعالية أدوات السياسة النقدية

# الفصل الثالث

## مفهوم وآثار التضخم

المبحث الأول : مفهوم وأنواع التضخم

المبحث الثاني : أسباب التضخم وطرق قياسه

المبحث الثالث : آثار التضخم وإجراءات الحد منه

# الفصل الرابع

## الدراسة التطبيقية

المبحث الأول : تحليل بيانات الدراسة (بيانياً)

المبحث الثاني : تحليل بيانات الدراسة ( إحصائياً )

المبحث الثالث : إثبات الفرضيات

الملاحق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ  
الرَّحِيمِ

## الآية

قال تعالى :

﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى  
وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ  
وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ  
الْعِقَابِ ﴾

صدق الله العظيم

الآية (7)

سورة الحشر



## الإهداء

- إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما.
- إلى أخوتي وأخواتي.
- إلى زوجي الفاضل.
- إلى زملائي الأعزاء
- أهدي ثمرة مجهودي.

## الشكر والعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، الحمد لله والشكر لله من قبل ومن بعد والذي يسر لي سبيل العلم والمعرفة ، وبعد

أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير لجامعة شندي كلية الدراسات العليا والبحث العلمي والشكر للدكتور عبد السميع الطيب طيفور مجذوب والذي شمل هذا البحث برعايته ولم يبخل بوقته وعلمه وخبرته وكان خير معين حتي اكتمل هذا البحث .

وأخص بالشكر أسرة كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال الذين قدموا لي الكثير من النصح والإرشاد.

والامنتان والتقدير والعرفان لكل من قدم لي يد العون حتي اكتمل هذا البحث.

وجزى الله الجميع عني خير الجزاء

وأسأل الله التوفيق والسداد

الباحثة

# مستخلص البحث

تناول البحث قياس أثر السياسة النقدية علي التضخم في السودان خلال الفترة من (1994-2012م) ، وتمثلت مشكلة البحث في قياس مدي فعالية السياسة النقدية في السودان للحد من معدلات التضخم العالية خلال فترة البحث وتلافي الآثار الاقتصادية لهذه الظاهرة ومدي فعالية سياسات بنك السودان المركزي للحد من التضخم ، وهدف البحث إلى قياس أثر السياسة النقدية في تخفيض حدة التضخم في السودان خلال الفترة من (1994-2012م) ودراسة أثر عرض النقود والاحتياطي النقدي وهوامش المربحات علي التضخم في السودان .

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف مكونات البحث النظرية والتطبيقية ، إضافة لتحليل البيانات والمعلومات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل واختبار فرضيات البحث .

توصل الباحث لعدة نتائج منها أن هنالك ارتباط معنوي طردي قوي بين عرض النقود والاحتياطي النقدي وهوامش المربحات وبين التضخم ، وأن 80.6 % من التغيرات التي تحدث في التضخم يرجع السبب فيها إلى التغير الذي تحدثه هذه المتغيرات . وعلى ضوء نتائج الباحث أوصي البحث بعدة توصيات منها استحداث الأدوات النقدية التي تلائم الاقتصاد السوداني والتي تتوافق مع سياسات بنك السودان المركزي ، كذلك التقليل من العرض النقدي لتخفيض حدة التضخم في السودان ، وزيادة نسبة الاحتياطي النقدي وهوامش المربحات لتقليل عرض النقود وبالتالي تقليل التضخم .

## Abstract

This study deals with the measurement of the effect of the monetary policy on inflation in the Sudan during the period (1994-2012) . The problem of the research is represented by measuring the extent of the effectiveness of the monetary policy in Sudan to curb down the high rates of inflation during the period of the research and to avoid the economic effect of this phenomenon . it also tackles the extent of the effectiveness of the policies of the central bank of Sudan to reduce inflation .

The objective of the research is to measure the effect of the monetary policy in reducing inflation in the Sudan during the period (1994-2012) . and to study the impact on money supply , money reserve and the margins of profit sharing on inflation in Sudan .

The researcher used the descriptive analytical methodology to describe the theoretical and applied components of the study as well as analyzing data and information using the statistical package of social science (spss) .

The researcher reached many results such as there is a strong proportional moral correlation between money supply , money reserve and margins of profit sharing and in inflation , as well as 80.6% of changes occurred in inflation were due to the change caused by these variables .

In the light of the results of the research , the researcher recommended many recommendations such as initiation of monetary tools that suits the Sudanese economy and which comply to the policies of the central bank of Sudan , to reduce money supply so as to relief the pinch of inflation in the Sudan and to increase the percentage of money reserve and margins of profit sharing so as to reduce money supply and hence curb down inflation.

## فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الآية
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	مستخلص البحث
هـ	Abstract
و	فهرس الموضوعات
ح	فهرس الجداول
ي	فهرس الأشكال
ل	فهرس الملاحق
<b>الفصل الأول : المقدمة</b>	
1	خطة البحث
5	الدراسات السابقة
<b>الفصل الثاني : مفهوم وأدوات السياسة النقدية</b>	
14	المبحث الأول : مفهوم وأهداف السياسة النقدية
21	المبحث الثاني : أدوات السياسة النقدية
31	المبحث الثالث : فعالية أدوات السياسة النقدية
<b>الفصل الثالث : مفهوم وآثار التضخم</b>	
43	المبحث الأول : مفهوم وأنواع التضخم
50	المبحث الثاني : أسباب التضخم وطرق قياسه
58	المبحث الثالث : آثار التضخم وإجراءات الحد منه
<b>الفصل الرابع : الدراسة التطبيقية</b>	
73	المبحث الأول : تحليل بيانات الدراسة (بيانياً)
92	المبحث الثاني : تحليل بيانات الدراسة ( إحصائياً )
101	المبحث الثالث : اختبار الفرضيات

رقم الصفحة	الموضوع
103	النتائج
104	التوصيات
105	الخاتمة
106	المصادر والمراجع
114	الملاحق

## فهرس الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
25	الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية (نسبة الاحتياطي القانوني)	(1/2/2)
26	الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية (سعر الفائدة)	(2/2/2)
26	الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية (سعر الخصم)	(3/2/2)
27	الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية (عمليات السوق المفتوحة)	(4/2/2)
55	الأرقام القياسية لأسعار بعض السلع (بيانات افتراضية)	(1/2/3)
56	الأوزان الترجيحية لأسعار بعض السلع (بيانات افتراضية)	(2/2/3)
73	نسبة الزيادة والنقصان في معدل التضخم خلال الفترة (1994-2003م)	(1/1/4)
75	نسبة الزيادة والنقصان في عرض النقود خلال الفترة (1994-2003م)	(2/1/4)
76	العلاقة بين عرض النقود والتضخم خلال الفترة (1994-2003م)	(3/1/4)
77	نسبة الزيادة والنقصان في الاحتياطي النقدي خلال الفترة (1994-2003م)	(4/1/4)
79	العلاقة بين الاحتياطي النقدي والتضخم خلال الفترة (1994-2003م)	(5/1/4)
80	نسبة الزيادة والنقصان في هوامش المربحات خلال الفترة (1994-2004م)	(6/1/4)
81	العلاقة بين هوامش المربحات والتضخم خلال الفترة (1994-2004م)	(7/1/4)
83	نسبة الزيادة والنقصان في معدل التضخم خلال الفترة (2004-2012م)	(8/1/4)
84	نسبة الزيادة والنقصان في عرض النقود خلال الفترة (2004-2012م)	(9/1/4)
85	العلاقة بين عرض النقود ومعدل التضخم خلال الفترة (2004-2012م)	(10/1/4)

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
	(2012م)	
86	نسبة الزيادة والنقصان للاحتياطي النقدي خلال الفترة (2004-2012)	(11/1/4)
87	العلاقة بين الاحتياطي النقدي ومعدل التضخم خلال الفترة (2004-2012م)	(12/1/4)
89	نسبة الزيادة والنقصان في هوامش المربحات خلال الفترة (2004-2012م)	(13/1/4)
90	العلاقة بين هوامش المربحات ومعدل التضخم خلال الفترة من (2003-2012م)	(14/1/4)
95	تحليل الانحدار للنموذج خلال سنوات الدراسة	(1/2/4)
97	اختبار المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار	(2/2/4)
101	اختبار t للعلاقة بين التضخم وعرض النقود	(1/3/4)
101	اختبار t للعلاقة بين التضخم وهوامش المربحات	(2/3/4)
102	اختبار t للعلاقة بين التضخم والاحتياطي النقدي	(3/3/4)

## فهرس الأشكال

رقم الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
45	الدورة الخبيثة للتضخم الجامح	(1/1/3)



رقم الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
49	يوضح الكيفية التي ترتفع فيها الأسعار مع زيادة الطلب الكلي الفعال	(2/2/3)
74	نسبة الزيادة والنقصان في معدل التضخم خلال الفترة (1994-2003م)	(1/1/4)
75	نسبة الزيادة والنقصان في عرض النقود خلال الفترة (1994-2003م)	(2/1/4)
76	العلاقة بين عرض النقود والتضخم خلال الفترة (1994-2003م)	(3/1/4)
78	يوضح نسبة الزيادة والنقصان في الاحتياطي النقدي خلال الفترة (1994-2003م)	(4/1/4)
79	يوضح العلاقة بين الاحتياطي النقدي والتضخم خلال الفترة (1994-2003م)	(5/1/4)
81	يوضح نسبة الزيادة والنقصان في هوامش المربحات خلال الفترة (1994-2004م)	(6/1/4)
82	يوضح العلاقة بين هوامش المربحات والتضخم خلال الفترة (1994-2004م)	(7/1/4)
83	يوضح نسبة الزيادة والنقصان في معدل التضخم خلال الفترة (2004-2012م)	(8/1/4)
85	يوضح نسبة الزيادة والنقصان في عرض النقود خلال الفترة (2004-2012م)	(9/1/4)
86	يوضح العلاقة بين عرض النقود ومعدل التضخم خلال الفترة (2004-2012م)	(10/1/4)
87	يوضح نسبة الزيادة والنقصان للاحتياطي النقدي خلال الفترة (2004-2012م)	(11/1/4)

رقم الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
88	يوضح العلاقة بين الاحتياطي النقدي ومعدل التضخم خلال الفترة (2004-2012م)	(12/1/4)
90	نسبة الزيادة والنقصان في هوامش المربحات خلال الفترة (2004-2012م)	(13/1/4)
91	العلاقة بين هوامش المربحات ومعدل التضخم خلال الفترة من (2003-2012م)	(14/1/4)

## فهرس الملاحق

رقم	اسم الملحق	رقم
-----	------------	-----

الصفحة		الملحق
114	معدلات التضخم في السودان خلال الفترة من (1994-2012م)	1
115	عرض النقود في السودان خلال الفترة من (1994-2012م)	2
116	الاحتياطي النقدي في السودان خلال الفترة من (1994-2012م)	3
117	هوامش المربحات في السودان خلال الفترة من (1994-2012م)	4
118	متغيرات الدراسة خلال الفترة من (1994-2012م)	5

## أ. خطة البحث :

### المقدمة :

السياسات النقدية من أهم الوسائل التي تتحكم في عرض النقود وتقلل من معدلات التضخم وتحقق الأهداف الاقتصادية الكلية وتحدد معدل نمو ايجابي من الناتج المحلي الإجمالي والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار وتخفيض التوازن الداخلي(الموازنة العامة) والتوازن الخارجي(ميزان المدفوعات) .

وقد طرأت على السياسة النقدية في السودان تغيرات جوهرية حيث صدرت أول سياسة نقدية في العام 1938م ، وبدأت تتم مراجعة السياسات النقدية وخاصة خلال الفترة(1990-2004م) ، وفي العام 1996م شهد ميلاد أول سياسة نقدية نشطة في برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل وأصبحت للسياسة النقدية أهداف كمية ونوعية تتم مراقبتها ، وبدأ الاهتمام بجانب العرض مع المحافظة على الاستقرار وعلى ضوء هذه الأهداف يتم تصميم السياسات المناسبة وذلك بتوظيف البرمجة في إطار نموذج للاقتصاد الكلي ومن خلاله يتم تحديد حجم الكتلة النقدية الواجب ضخها في الاقتصاد لتحقيق الأهداف الكلية وتخفيض نسبة التضخم وتحديد المتغيرات وحسابها من خلال النموذج ويتم مراعاة الواقعية والحقائق ومن ثم يتم وضع السياسة النقدية موضع التنفيذ وتقوم على اشتراط وجود علاقة طردية بين حجم النمو في الكتلة النقدية والتضخم وذلك باستخدام النظرية الكمية للنقود من خلال التنسيق مع وزارة المالية والعمل على تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي وبنهاية كل عام يتم تحديد سياسة نقدية جديدة وتشمل أهداف التمويل المصرفي الكلية والقطاعية والاجتماعية وتتضمن ضبط السيولة من خلال الاحتياطي النقدي ونسبة السيولة الداخلة للمصارف .

وتعتبر السياسة النقدية من أهم الوسائل التي تحد من التضخم الذي يعتبر من المشاكل الاقتصادية التي تصيب اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على السواء، غير أن الأسباب المنشئة للتضخم في البلدان النامية تختلف عنها في البلدان المتقدمة، مما يترتب عليه تباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية على اقتصاديات تلك البلدان، وبالتالي اختلاف وسائل علاج التضخم باختلاف العوامل والأسباب التي تقف وراء حدوثه. ويعد تخلف الأنظمة الاقتصادية وزيادة حدة الإختلالات الداخلية والخارجية

وتفانم الإختلالات الهيكلية من أكثر العوامل التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية وتؤدي إلى حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية . ونظراً لأهمية الدور الذي يمارسه التضخم في التأثير على اقتصاديات البلدان؛ كان لا بد من التعرض بالدراسة والتحليل لمختلف الجوانب النظرية المرتبطة بظاهرة التضخم وارتباطها بالسياسة النقدية ، وهذه الدراسة محاولة لقياس أثر السياسة النقدية علي التضخم في السودان خلال الفترة من (1994-2012م) .

### مشكلة البحث:

شهد السودان معدلات تضخم عالية خلال فترة البحث رغم السياسات النقدية التي يضعها وينفذها البنك المركزي وتمثلت مشكلة البحث في قياس مدي فعالية السياسة النقدية في السودان للحد من معدلات التضخم العالية وتلافي الآثار الاقتصادية لهذه الظاهرة ومدي فعالية سياسات بنك السودان المركزي للحد من التضخم خلال الفترة من (1994-2012م) .

### أسئلة البحث:

1. ما المقصود بمفهوم التضخم، وما هي أهم الآثار الاقتصادية التي تفرزها الضغوط التضخمية ؟
2. ما هي أهم وسائل علاج التضخم في الاقتصاديات النامية التي تعاني من تفاقم الضغوط التضخمية ؟
3. ما هي وسائل مكافحة التضخم وفق برامج صندوق النقد والبنك الدوليين ؟
4. ما مدى فعالية السياسات النقدية وأدواتها في علاج التضخم وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية ؟
5. ما مدى فعالية السياسات النقدية في تلافي الآثار الاقتصادية التي أفرزتها الضغوط التضخمية؟

### أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث في الآتي :

1. أهمية السياسات النقدية كأداة لمعالجة الإختلالات المالية والاقتصادية .

2. قدرة السياسة النقدية على التحكم في خلق الائتمان المصرفي (قدرة البنوك على التوسع في منح القروض) .

3. مرونة السياسة النقدية في امتصاص وسائل الدفع من أيدي الجمهور والمؤسسات باعتبارها إحدى معالجات التضخم.

4. أهمية دور بنك السودان المركزي في إحداث التوازن الاقتصادي في أبعاده المالية والاقتصادية والتجارية التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة .

#### أهداف البحث :

تتمثل أهداف البحث في :

1. قياس أثر السياسة النقدية في تخفيض حدة التضخم في السودان خلال الفترة من (1994-2012م) .

2. دراسة أثر عرض النقود والاحتياطي النقدي وهوامش المربحات على التضخم في السودان .

3. تحديد العوامل ذات التأثير الأكبر على معدلات التضخم .

4. بناء نموذج قياسي يوضح العلاقة بين متغيرات البحث خلال الفترة (1994-2012م) .

#### فروض البحث :

تتمثل افتراضات البحث في :

1- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عرض النقود ومعدل التضخم .

2- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاحتياطي النقدي ومعدل التضخم.

3- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين هوامش المربحات ومعدل التضخم .

#### منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف مكونات الدراسة النظرية والتطبيقية

، إضافة لتحليل البيانات والمعلومات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل واختبار فرضيات البحث .

## مصادر البيانات والمعلومات وطرق جمعها :

اعتمد هذا البحث علي المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمراجع والتقارير السنوية لبنك السودان المركزي خلال فترة البحث ، وأيضاً المصادر الأولية المتمثلة في ملاحظات الباحث من هذه التقارير إضافة لبناء النموذج القياسي للبحث .

## حدود البحث :

- الحدود المكانية: جمهورية السودان
- الحدود الزمانية : في الفترة (1994-2012م )

## هيكل البحث :

يتكون هيكل البحث من أربعة فصول ويحتوي كل فصل على ثلاث مباحث ، الفصل الأول المقدمة ويحوي سياسات البحث والدراسات السابقة ، والفصل الثاني مفهوم وأدوات السياسة النقدية ، ويشمل مفهوم السياسة النقدية وأهدافها ، أدوات السياسة النقدية وفعالية أدوات السياسة النقدية أما الفصل الثالث مفهوم التضخم وآثاره ويشمل مفهوم التضخم وأنواعه ، أسباب التضخم وطرق قياسه وآثار التضخم وإجراءات الحد منه والفصل الرابع الدراسة التطبيقية وأخيراً النتائج والتوصيات والمصادر والمراجع والملاحق.

## ب- الدراسات السابقة:

## 1- دراسة: أماني حسين النور ، قياس فعالية أدوات السياسة النقدية المطبقة في السودان للفترة (1983-2001م)<sup>1</sup>

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى فعالية شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) وشهادات مشاركة الحكومة (شهامه) على أداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة (1983-2001م) .

هدفت الدراسة إلى تقييم فعالية أدوات ووسائل السياسة النقدية في السودان وركزت الدراسة على أدوات السياسة النقدية الإسلامية وذلك لاختبار فرضيتين هما :إن أدوات السياسة النقدية الاسلاميه أكثر كفاءة من أدوات السياسة النقدية التقليدية ،أن شهادات البنك المركزي (شمم) وشهادات مشاركة الحكومة (شهامه) ملائمة للاقتصاد السوداني .واستهدف البحث تقييم أدوات السياسة النقدية خلال الفترة 1983-2001 وقياس أثرها على أداء الاقتصاد السوداني .

واتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لمؤشرات الاقتصاد وذلك بهدف اختبار فروض البحث حيث تم استخدام بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لقياس وتحديد فعالية السياسة النقدية خلال فترة الدراسة ومن ثم ربط النتائج المحققة بالأهداف المراد تحقيقها بواسطة السياسة النقدية.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:تميزت السياسة النقدية في السودان في بداية فترة الدراسة بأنها لم تكن سياسة مستقلة تدار من قبل البنك المركزي بل انعكاس للسياسة المالية ، واكتفى بنك السودان بإصدار توجيهات تحت السقوف القطاعية ، كما أن شراء البنوك لشهادات شهامة يعتبر تقليص لدور القطاع الخاص والجمهور في المساهمة في الاستثمار الحكومي وتمويله.

وأوصت الدراسة بالاستمرار في استحداث الأدوات النقدية والمالية التي تلائم الاقتصاد السوداني وتتوافق مع السياسات المطبقة حالياً أو الجاري تطبيقها، ترويج شهادات المشاركة الحكومية (شهامه) خارج السودان لجذب رؤوس الأموال الوطنية العاملة بالخارج والأجنبية .

<sup>1</sup>أماني حسين النور ، قياس فعالية أدوات السياسة النقدية المطبقة في السودان في الفترة (1983-2001م)، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد ، جامعة الخرطوم، 2002م.



## 2- دراسة: سوسن الزبير إبراهيم ، دور بنك السودان المركزي في إدارة السيولة في الفترة من (1990-2004م)<sup>1</sup>

تتمثل مشكلة الدراسة في ما هو دور البنك المركزي في إدارة السيولة ومدى فعالية أدوات السياسة النقدية والتمويلية في تحقيق الأهداف الاقتصادية هدفت الدراسة إلى إبراز دور البنك المركزي في إدارة السيولة إضافة إلى إبراز أثر السياسات النقدية والتمويلية في تحقيق الأهداف الاقتصادية ، كما هدفت إلى الوقوف على الأدوات التي استخدمها بنك السودان المركزي في إدارة السيولة وفعاليتها وتقييمها. وقد بنيت الدراسة على اختبار عدة فرضيات منها : لم تحقق أدوات السياسة النقدية خلال فترة الدراسة أهدافها في الاقتصاد ، ونجحت الأدوات التي استخدمها بنك السودان المركزي خلال الفترة (1990-2004م) في خلق استقرار نقدي مكن الاقتصاد من الوصول إلى الأهداف الاقتصادية الكلية المنشودة .

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها شهدت الفترة 1990-1995 م عدم الاستقرار النقدي وتصاعدت معدلات التضخم بصورة كبيرة وزادت كمية النقود بسبب التمويل الحكومي ، وشهدت الفترة تطوراً ملحوظاً في استخدام الاحتياطي القانوني من حيث مكوناته النسبية وفترة تعديل رصيده وكذلك حجم النسبة . وقد أوصت الدراسة بتطوير وسائل الدفع الأخرى إضافة إلى ضرورة تطوير عمليات السوق المفتوحة وضرورة إدراج المؤسسات المالية في المسح النقدي نسبة لوجود علاقة طردية بين كمية العملة المتداولة والمستوى العام للأسعار إضافة إلى ضرورة وجود أدوات جديدة لمواكبة التطور في النظام المصرفي الإسلامي.

## 3- دراسة: هند مصطفى أحمد رحمة الله ، دور البنك المركزي كمقرض أخير في الاقتصاد الإسلامي ( مع الإشارة إلى تجربة بنك السودان المركزي في الفترة من 2000-2004م)<sup>1</sup>

<sup>1</sup> سوسن الزبير إبراهيم ، دراسة دور بنك السودان المركزي في إدارة السيولة في الفترة من 1990-2004م ، رسالة ماجستير غير منشورة في الدراسات المصرفية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2008م

تتمثل مشكلة الدراسة في مدى نجاح أو فشل بنك السودان المركزي كمقرض أخير في ظل النظام الإسلامي ، وما هو تأثير الأدوات التي يستخدمها بنك السودان المركزي للقيام بدوره كمقرض أخير للمصارف الإسلامية .

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى نجاح أو فشل بنك السودان المركزي في القيام بدوره كمقرض أخير في ظل النظام الإسلامي وبنيت الدراسة على عدة افتراضات منها هناك آليات فعالة يستخدمها البنك المركزي للقيام بدوره كمقرض أخير للمصارف الإسلامية ، ويساهم بنك السودان بوصفه المقرض الأخير في ظل النظام الإسلامي مساهمات فعالة في تمويل العجز السيولي للمصارف ، وهناك تحديات كبيرة تواجه بنك السودان في القيام بدوره كمقرض أخير في النظام الإسلامي .

وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها أن المصارف تستقل شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) في غير الهدف الذي أنشئت من اجله والمتمثل في إدارة السيولة تستغلها كوسيلة للكسب السريع، كما لا يتم التعامل بشكل كبير بسوق ما بين المصارف لفقدان الثقة بين المصارف وعدم تنظيم هذه الآلية إضافة إلى أن التمويل الممنوح من البنك المركزي للمصارف التي تعاني من عجز سيولي يؤثر تأثيراً طفيفاً على الناتج المحلي الإجمالي .

أما أهم توصيات الدراسة فتمثلت في ضرورة استحداث أدوات بديلة لشهادات البنك المركزي (شمم) إضافة إلى تطوير و تنظيم سوق الأوراق المالية الإسلامية .

#### 4- دراسة: مجدي الأمين نورين ، كفاءة السياسة النقدية في السودان (1992-2004م)<sup>2</sup>

<sup>1</sup> هند مصطفى أحمد رحمة الله ، دور البنك المركزي كمقرض أخير في الاقتصاد الإسلامي ( مع الإشارة إلى تجربة بنك السودان المركزي في الفترة من 2000-2004م ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في العلوم المصرفية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2007م .

<sup>2</sup> مجدي الأمين نورين ، كفاءة السياسة النقدية في السودان (1992-2004م) ، بحث تكميلي غير منشور لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2004م .

تتمثل مشكلة الدراسة في اختبار كفاءة السياسة النقدية في السودان وما مدى فعالية أدوات السياسة النقدية المستخدمة في إدارة السيولة في السودان في الفترة من (1992-2004م)

هدفت الدراسة إلى اختبار كفاءة السياسة النقدية في السودان خلال فترة الدراسة ،وبيان فعالية الأدوات المستخدمة في إدارة السيولة والمجهودات المبذولة للتحكم في عرض النقود والتمويل المصرفي في السودان .

وضعت الدراسة عدة فرضيات منها :هناك علاقة طردية بين التذبذبات والاضطرابات التي تحدث في تطبيق السياسة النقدية والتي تنعكس على النشاط الاقتصادي والتغير في عرض النقود،هناك آثار ضعيفة في تبني النظام الاقتصادي الإسلامي والسياسة النقدية في السودان ،تراجع معدلات التضخم في السنوات الأخيرة كان بسبب السياسات المالية والنقدية المقيدة وليس بسبب زيادة الناتج القومي والنمو الاقتصادي.

كما اتبعت الدراسة منهجية السلاسل الزمنية للتمكن من متابعة الزيادة والنمو في كمية النقود في السودان حيث أتخبرت وحللت ثلاث نماذج انحدارات متعددة للوصول للنتائج العلمية.وقد خلصت الدراسة إلى أن البنك المركزي استطاع أن يحافظ على الاستقرار النسبي للطلب على النقود بهدف الالتزام بمسايرة سياسة ضبط الطلب الكلي التي تبنتها وزارة المالية المتمثلة في تقليص الصرف الحكومي وزيادة الإيرادات لمواجهة ارتفاع معدلات التضخم نتيجة للإفراط الكبير في عرض النقود الناتج من زيادة تمويل عجز الموازنة الحكومية ، كما خلصت الدراسة من خلال تحليل نموذج العوامل المؤثرة على عرض النقود أن معظم الإخفاقات والاضطرابات التي جرت علي كفاءة السياسة النقدية التي طبقت في السودان خلال فترة الدراسة والتي تعزى إلى الإختلالات في عرض النقود لأن عناصر تنفيذ السياسة النقدية ليست كلها تحت سيطرة السلطة النقدية بسبب تمويل عجز الحكومة والذي يشكل نسبة كبيرة في عرض النقود في السودان ، كما أثبتت الدراسة أن التحكم في عرض النقود يكمن بشكل رئيسي في التحكم في مكونات القاعدة النقدية خاصة استحقاقات الجهاز المصرفي على القطاع العام.

5- دراسة : إبراهيم ادم حبيب، دراسة مقارنة بين السياسة النقدية في النظام المصرفي التقليدي والإسلامي بالتركيز على تجربة السودان خلال الفترة(1990-2002م)<sup>1</sup>

تتمثل مشكلة الدراسة في تأثير أدوات السياسة النقدية الإسلامية التي يستخدمها بنك السودان المركزي على متغيرات الاقتصاد الكلي ومقارنتها بالنظام التقليدي. تهدف الدراسة إلى توضيح مفهوم السياسة النقدية الإسلامية ومقارنتها بالسياسة النقدية التقليدية ، وبنيت الدراسة على عدد من الفروض منها : أن النظام المصرفي الإسلامي والسياسة النقدية الإسلامية إذا تم تطبيقها في إطار النظام الإسلامي الشامل - كما في السودان - يمكن أن تكون البديل الأمثل للنظام المصرفي والسياسة النقدية والتقليدية،ويمكن للمصارف المركزية الإسلامية إن ترسم وتدير السياسات النقدية الإسلامية إذا تم ذلك في إطار النظام الاقتصادي الإسلامي وتؤثر إيجاباً على متغيرات الاقتصاد الكلي مما يؤثر على الأهداف الكلية للاقتصاد الإسلامي في الدول الإسلامية تتوافر للمصارف المركزية الإسلامية أدوات نقدية ومالية مختلفة لإدارة السياسة النقدية والمالية ، لها نفس فعالية ومرونة أدوات السياسة النقدية التقليدية ، ولذلك لا يشكل غياب بعض أدوات السياسة النقدية التقليدية مثل سعر الفائدة وسعر الخصم أي عقبة أمام المصارف المركزية الإسلامية في إدارة السياسة النقدية الإسلامية واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي .

وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها: تطبيق النظام الاقتصادي والصيرفة الإسلامية في الدول الإسلامية كافة ، لتعزيز فعالية إدارة السياسة النقدية يجب التنسيق بين السلطات النقدية ببنك السودان والسلطات الاقتصادية بوزارة المالية فيما يتعلق برسم وتنفيذ السياسات الكلية الاقتصادية.

6- دراسة:موسى عبد الله سعيد محمد، أدوات السياسة النقدية في النظام المصرفي الإسلامي دراسة تجربة النظام المصرفي في السودان في الفترة من ( 1983-2004م)<sup>2</sup>

1 إبراهيم ادم حبيب، دراسة مقارنة بين السياسة النقدية في النظام المصرفي التقليدي والإسلامي بالتركيز على تجربة السودان خلال الفترة(1990-2002م)،رسالة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد جامعة الخرطوم ،2005م.

2 موسى عبد الله سعيد محمد، أدوات السياسة النقدية في النظام المصرفي الإسلامي دراسة تجربة النظام المصرفي في السودان في الفترة من ( 1983 - 2004م)، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد ،جامعة الخرطوم ،2006م.

تتمثل مشكلة الدراسة في اثر أدوات السياسة النقدية الإسلامية المستخدمة في إدارة السيولة ، وما مدى تأثير الإصدارات الحكومية في تحسين إدارة الموازنة العامة للدولة .

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأدوات النقدية الإسلامية المستخدمة في إدارة السيولة ،توضيح الفروق الجوهرية للأدوات العامة للسياسة النقدية في النظامين الرأسمالي والإسلامي ،تقييم تجربة الإصدارات الحكومية بالسودان ودورها في تحسين إدارة الموازنة . وبنيت الدراسة على عدة فروض أهمها : استحداث أدوات التمويل الإسلامية ساهم في تمويل عجز الموازنة العامة مما أدى إلى الاستقرار في المستوى العام للأسعار ، البنك المركزي في السودان يستطيع التحكم في إدارة السيولة والقاعدة النقدية عبر أدوات السياسة النقدية الخاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية دون الحاجة إلى الأدوات التقليدية ، أدى استخدام أدوات التمويل الإسلامي إلى استقرار العمل المصرفي ، وشهادات المشاركة الحكومية بديل للاستدانة من النظام المصرفي والذي يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات التضخم ، وتم استخدام المنهج التحليلي الوصفي وذلك لإثبات الفروض التي تم وضعها .

وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج منها :أهداف السياسة النقدية الإسلامية أكثر شمولاً من أهداف السياسة النقدية التقليدية ، مقدرة المصارف الإسلامية على توليد الودائع المصرفية وتقديم التمويل لعملائها اكبر من مقدرة نظيراتها في النظام التقليدي وذلك بسبب استثناء ودائع الاستثمار في المصارف الإسلامية السودانية من نسبة الاحتياطي النقدي القانوني .

أوصت الدراسة بعدة توصيات منها: استخدام السياسة النقدية الإسلامية والنظام المصرفي الإسلامي بديلاً للنظام المصرفي التقليدي والسياسة النقدية التقليدية لان السياسة النقدية الإسلامية تتميز بالمرونة ومراعاة كافة جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية .

## 7- دراسة:عثمان ادم عثمان ، اثر أدوات التمويل على السياسة النقدية في السودان بالتركيز على شهادات (شهادة) وشهادات (شمم) في الفترة من (1998-2003م)<sup>1</sup>

تتمثل مشكلة الدراسة في معرفة مدى نجاح كل من شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) وشهادات مشاركة الحكومة (شهادة) في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية ، وتتبع أهمية الدراسة من حادثة تجربة كل من شهادات مشاركة البنك المركزي وشهادات المشاركة الحكومية ، وضعف الأدب الاقتصادي الذي أثير حولهما كما تقتقر المكتبة الاقتصادية السودانية إلى دراسة تحليلية حول اثر هذه الشهادات على أداء الاقتصاد السوداني ، خاصة فيما يتعلق بالممارسة العملية داخل الجهاز المصرفي .

وهدفت الدراسة إلى إلغاء الضوء على اثر شهادات شمم وشهادة على إدارة السيولة في الاقتصاد ، ومن ثم على الاستقرار الاقتصادي ، وعلى موارد البنوك التجارية ، كما هدفت إلى فعالية السوق المفتوحة في الأنظمة الإسلامية ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية في السودان . وبنيت الدراسة على عدة فرضيات منها ضعف ومحدودية مساهمة شهادات شمم في إدارة السيولة في الاقتصاد ، ساهمت شهادات شهادة في استقطاب الموارد التمويلية اللازمة لتمويل جزء مقدر من عجز الموازنة العامة ، استخدم المنهج الوصفي التحليلي القائم على منهجية ما قبل استخدام الشهادات وما بعد استخدامها .

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها : ضعف مساهمة شهادات شمم في إدارة السيولة ، أسلمه الجهاز المصرفي دفعت السلطات النقدية لإيجاد أدوات إسلامية غير ربوية . كما أوصت الدراسة بالتوسع في استخدام الصيغ الإسلامية الأخرى غير المشاركة لإصدار سندات أخرى توفر للدولة موارد حقيقية ، عدم استخدام عائدات بيع شهادات شهادة في سداد دين الدولة ، وان توجه للتنمية حتى لا يؤدي ذلك لشبهة المعاملات الربوية .

## 8- دراسة:أحمد محمد صالح الجلال ، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003م)<sup>1</sup>

1 عثمان ادم عثمان ، اثر أدوات التمويل على السياسة النقدية في السودان بالتركيز على شهادات (شهادة) وشهادات (شمم) في الفترة من (1998-2003م)،دراسة ماجستير غير منشور في الاقتصاد ،جامعة الخرطوم ،2006م.

تتمثل مشكلة الدراسة في كيفية معالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية خاصة في البلدان النامية .

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإطار النظري للتضخم، وأهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية في الاقتصاديات النامية ، ومعرفة أهم وسائل مكافحة التضخم وفق برامج صندوق النقد والبنك الدوليين، ومدى فعاليتها في علاج التضخم في اقتصاديات البلدان النامية.

نظراً للآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني، فإن أهمية الدراسة تتبع من خلال التعرف على أهم الخصائص التي اتسم بها الاقتصاد اليمني خلال الفترة محل الدراسة، ودراسة العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكلية التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية، ومدى فعالية السياسات النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية في علاج تلك الإختلالات وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية.

وبنيت الدراسة على عدة فروض أهمها ، أسهمت السياسات النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية في علاج الإختلالات الخارجية الناجمة عن تفاقم المديونية الخارجية وارتفاع أسعار الواردات ، كما أسهمت السياسات النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية في التخفيف من العوامل الداخلية في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني. واستخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج التاريخي، وتوصل إلى عدة نتائج منها : ساهمت الزيادة في أسعار الواردات في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني ، وساهمت الزيادة في حجم الاستهلاك النهائي الكلي وارتفاع معدلات نموه السنوية عن معدلات النمو السنوية للنتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-1994م) وتحقيق مدخرات محلية سالبة في سنوات أخرى في ظل ارتفاع قيمة الاستثمارات الإجمالية عن قيمة المدخرات المحلية في اتساع قيمة فجوة الموارد المحلية وارتفاع نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي .

---

1 أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003م)، دراسة ماجستير في علوم التسيير (نقود ومالية) ، جامعة الجزائر ،2006م.

وأوصت الدراسة بإصدار التشريعات الضريبية التي تساهم في توسيع نطاق فرض الضريبة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من التهرب الضريبي، والعمل على رفع نسبة مساهمة الضرائب المباشرة في إجمالي الإيرادات الضريبية ، اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق زيادة في قيمة المدخرات المحلية من خلال زيادة حجم الناتج المحلي ورفع معدلات نموه السنوية عن معدلات النمو السنوية للاستهلاك النهائي الكلي.

#### ما تميزت به هذه الدراسة :

ركزت هذه الدراسة علي استخدام عرض النقود والاحتياطي النقدي وهوامش المربحات باعتبارها من أهم أدوات السياسة النقدية في معالجة التضخم حيث ركزت أغلب الدراسات السابقة علي استخدام أدوات مختلفة من أدوات السياسة النقدية ، كما ركزت كثير من الدراسات علي استخدام شهادات المشاركة الحكومية (شهادة) وشهادات البنك المركزي (شمم) لمعالجة التضخم في السودان .

### المبحث الأول

#### مفهوم وأهداف السياسة النقدية

#### السياسات الاقتصادية :

بعد ظهور وبلورة النظرية الكلية على يد المدرسة الكينزية والنيوكنزية وما بعدها أصبحت الحاجة إلي السياسات الاقتصادية الكلية ضرورة تفرضها حقيقة مسلم بها وهي انه ليس هناك اقتصاد في الوقت الحاضر يستطيع تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع تلقائياً وبالمستوى المطلوب من الكفاءة دون وجود سياسة اقتصادية كلية تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف . بل أن الحاجة تشتد في هذا الوقت إلى وجود السياسات



الاقتصادية التي تستوعب التحولات والتحديات الاقتصادية فالتحول نحو آليات السوق من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة وتحرير التجارة الدولية من خلال منظمة التجارة العالمية ، وتبنى استراتيجيات التنمية ذات التوجه الخارجي من اجل التصدير في معظم دول العالم والتحول إلى اقتصاديات المشاركة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر كلها وغيرها سياسات تدعو إلى المزيد من الاهتمام بدراسة السياسات الاقتصادية الكلية ومستقبل هذه السياسات في كل دولة والياتها وأهدافها<sup>1</sup>

وللحديث عن السياسة الاقتصادية لا بد من التطرق إلى سياسات الاقتصاد الكلي التي تشمل السياسة المالية والنقدية وغيرها وبالرغم من أن هناك بعض الأدبيات التي تناولت هذا الموضوع ترى أن سياسات الاقتصاد تشمل إلى جانب ذلك سياسة التجارة الدولية وميزان المدفوعات وسياسات الاستثمار وسياسات التصحيح الهيكلي بينما أضيفت سياسات أخرى مثل السياسة الدخلية<sup>2</sup>، إلا أن الباحث يرى أن السياسات المالية والنقدية هما العمودان الرئيسيان لسياسات الاقتصاد الكلي وما عداهما هي فروع متداخلة.

### تعريف السياسة في اللغة :

تعريف السياسة في اللغة بأنها الأمر الذي يجعل دلالتها الأخطر أي ما يتصل بالقوة والسلطة وبما تصلحه الدولة ويقول بن منظور أن السياسة هي القائم على الشيء لما يصلحه والسياسة فعلاً لسائس<sup>3</sup>.

### تعريف السياسة الاقتصادية عند الاقتصاديون:

هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة بهدف التأثير في الحياة الاقتصادية ويقصد بالسياسة الاقتصادية الكلية السياسة العامة التي تختص بأساليب وأدوات سياسة معينة كالإنفاق الحكومي وعرض النقود والتي تستخدم لتحقيق أهداف مرغوبة كمستوى العمالة الكاملة ، توازن ميزان المدفوعات ومعدل منخفض من التضخم<sup>4</sup>

---

1 عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي) ط1، (القاهرة)؛ مجموعة النيل العربية للنشر، (2003)، ص13  
2 نفس المرجع ، ص31

3 أمين حسن عمر ، أصول السياسات ، دراسة موضوعية في أصول الفقه للسياسات العامة في الدول الإسلامية المعاصرة ، (الخرطوم : هيئة الأعمال الفكرية ، 2004 م) ، ص27  
4عثمان يعقوب محمد ، النقود والبنوك والسياسة النقدية وسوق المال ، ط3، (الخرطوم : مطابع السودان للعملة ، 2005م) ، ص124

وهذا التعريف يتكون من جزأين يشمل الأول مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة والآخر يشمل الحياة الاقتصادية والتي هي الأسلوب الحياتي الذي يعيشه الأفراد والذي تهتم بدراسته دائماً النظرية الاقتصادية في تأثيرها على الحياة بواسطة إجراءات الدولة وتنقسم إلى سياسة اقتصادية كلية وجزئية فالكلية هي الإجراءات التي تتخذها الدولة بهدف التأثير على الاقتصاد القومي ككل، وبالتالي فإن مجال تطبيقها هو الاقتصاد القومي كله أما الجزئية فهي الإجراءات التي تتخذها الدولة للتأثير الجزئي على الاقتصاد بواسطة المنظمين لتحقيق الأرباح وتعظيمها<sup>1</sup> وبالتالي تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية لذا يتم تناولها بالتفصيل :

### أولاً : مفهوم السياسة النقدية:

إن مصطلح السياسة النقدية هو مصطلح حديث نسبياً، ظهر في أدبيات الاقتصاد خلال القرن التاسع عشر فقط ، غير أن الذين كتبوا في السياسة النقدية كانوا كثيرين وكانت كتاباتهم تبرز بين الحين والآخر الأزمات وفترات عدم الاستقرار الاقتصادي . كما شهد هذا القرن بدء الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية على اختلافها من قبل المنظرين الاقتصاديين ، وكذلك من قبل المهتمين بالاقتصاد التطبيقي أو العملي . وقد نشأ ذلك عن المشاكل التي نجمت عن الدورات الاقتصادية المتكررة ، وفي القرن العشرين أصبحت السياسة النقدية ودراستها من نواحيها المختلفة جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة للدولة.<sup>2</sup>

تمثل السياسة النقدية أحد أهم عناصر منظومة السياسات الاقتصادية التي يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع. وتستهدف السياسة النقدية بالدرجة الأولى التأثير على العرض النقدي وأسعار الفائدة والتي تؤثر بدورها على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام.<sup>3</sup>

### تعريف السياسة النقدية :

---

1 نفس المرجع ، ص125  
2 زكريا الدوري ويسري السامرائي ، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع 2006م) ص185  
3 كمال أمين الوصال و محمود يونس، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2004م)، ص311.

تعرف السياسة النقدية: بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في المجتمع بهدف رقابة الائتمان والتأثير فيه سواء فيما يتعلق بالقدر المتاح منه أو بتكلفته بالنسبة إلى من يطلبه<sup>1</sup>.

كما تم تعريفها بأنها السياسة التي تتبعها الحكومة لزيادة أو لتقليص كتلة النقود المتداولة في الاقتصاد حسب ما تقتضيه الظروف الاقتصادية والأهداف من وراء تلك السياسات<sup>2</sup>.

كما تم تعريفها: بأنها استخدام عرض النقود لتحقيق أهداف اقتصادية معينة<sup>3</sup>.

كما تم تعريفها بأنها عمل السلطات النقدية عن عمر يهدف إلى تغيير كمية النقود وتداولها فضلاً عن تكلفة النقود أي سعر الفائدة<sup>4</sup>.

كما تم تعريفها بأنها هي التي تعبر عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى مع حاجة المتعاملين الاقتصاديين. وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود، على معدلات الفائدة وعلى شروط القروض<sup>5</sup>.

**السياسة النقدية من مفهوم إسلامي:**

هي مجموعة الإجراءات والقرارات التي يتخذها البنك المركزي الإسلامي لتنظيم وضبط الإصدار النقدي بما يتناسب مع الهيكل الاستثماري والإنتاجي والاستهلاكي للاقتصاد القومي<sup>6</sup>.

**ثانياً: أهداف السياسة النقدية:**

تختلف السياسة النقدية من قطر لآخر نسبة لمستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي باختلاف النظم الاقتصادية السائدة وظروف واحتياجات كل مجتمع. كانت

---

1 عز الدين مالك الطيب ، المدخل إلى علم الاقتصاد ، ط1، (الخرطوم : دار النهضة ، ب ت)ص231  
2 حاتم أمير مهران ، مبادئ الاقتصاد الرياضي ، ط1،(الخرطوم : دار الأصاله ، 1996م ) ص 148  
3 مايكل ابدجمان ، ترجمة احمد ابراهيم منصور ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة (الرياض : دار المريخ للنشر ، 1999 م)  
ص270

4 احمد جامع اسماعيل ، النظرية الاقتصادية ، ط4 ، (الخرطوم : دار النهضة العربية ، 1987م) ، ج3، ص41  
5 عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ط2 ، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2005م) ص53.  
6 حمدي عبد العظيم ، السياسات المالية والنقدية (الإسكندرية : دار النهضة العربية ، 1987م) ، ص371

السياسة النقدية التي تتبعها السلطات النقدية في وقت ما تستند إلى النظرية والأفكار النقدية السائدة وفي ذلك الوقت تعتبر انعكاس لها وتحديد أهداف السياسة النقدية كما تحدد الكيفية التي تستخدم بها هذه السياسة لبلوغ تلك الأهداف<sup>1</sup>

أ/ الأهداف الاقتصادية للسياسة النقدية:

تتمثل الأهداف الاقتصادية للسياسة النقدية في الجوانب الآتية:

- 1- تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال تجنب التغيرات المؤثرة على قيمة العملة الوطنية داخلياً وخارجياً والتي تنشأ من المستوى العام للأسعار .
  - 2- المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يحقق زيادة في حجم الدخل القومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي.
  - 3- المساهمة في تطوير المؤسسات المصرفية والمالية والأسواق التي تتعامل بها المؤسسات بما يخدم تطوير الاقتصاد الوطني.
  - 4- المساهمة في تحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات وذلك بتوفير العملات المحلية والأجنبية اللازمة لزيادة الإنتاج حتى تتمكن الدولة من زيادة الصادرات الأمر الذي يؤدي لسد العجز في ميزان المدفوعات.
  - 5- توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي يجب تطويرها وزيادة معدلات القطاع الصناعي والزراعي.
  - 6- حماية أرصدة الدولة والنقد الأجنبي والاحتياطيات النقدية الدولية من النضوب .
  - 7- تحقيق مستوى عالي من التوظيف<sup>2</sup>
  - 8- الاستقرار النقدي المتمثل في تخفيض معدلات التضخم والقوة الشرائية للنقد<sup>3</sup>
- ب/ الأهداف السياسية للسياسة النقدية:

هذه الأهداف مرتبطة بالسياسة الداخلية للدولة وعلاقة الدولة بالدول الأخرى ففي حالات كثيرة تخلت الدول المتحاربة عن مبدأ الاستقرار الداخلي لنفوذها في سبيل تمويل

1 منير عثمان أحمد ، السياسات الاقتصادية في الإسلام (الرياض : ب ن ، 1980 م) ، ص15

2 أحمد جامع إسماعيل ، مرجع سابق، ص15

3 موفق السيد حسن ، التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية (بحث منشور في مجلة جامعة دمشق ، مجلد15 ، العدد الثاني، 1999م) ، ص77

عملياتها الحربية ،فوجد إن ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى عملت على تجميع كميات من الذهب لمتطلبات الحرب وضخامة الاحتياطي يوجب الاستقرار والثقة في العملة<sup>1</sup>. وتنقسم هذه الأهداف السياسة للسياسة النقدية إلى أهداف داخلية وأخرى خارجية:

#### الأهداف الداخلية :

- 1- محاولة الوصول إلى العمالة الكاملة والمحافظة عليها .
- 2- زيادة الدخل الحقيقي عن طريق كفاءة النمو الاقتصادي.
- 3- إحكام الرقابة علي التضخم .

#### الأهداف الخارجية:

وتتمثل هذه الأهداف في المحافظة علي القيمة الخارجية للعملة عن طريق حماية الرصيد الذهبي والأرصدة الأخرى القابلة للتمويل . فالسياسة النقدية تتحدد أهدافها من خلال دورها في تحقيق قدر اكبر من التشغيل وبأقل ارتفاع ممكن من الأسعار وتختلف أهداف هذه السياسة حسب طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي السائد في المجتمع وتختلف حسب مستويات التطور والتقدم الاقتصادي لمؤسسات وأجهزة النظام الاقتصادي.<sup>2</sup>

#### ج/ الأهداف الاجتماعية للسياسة النقدية :

هدف السياسة النقدية إعادة توزيع الدخل والثروات بين الأفراد وذلك بتخفيض أسعار السلع الضرورية للأشخاص ورفع أسعار سلع الرفاهية. ضمان درجة عالية من الحرية لكل فرد في استهلاك ما يشاء من السلع وحتى توزيع المواد التموينية بالبطاقات ويشمل هذا النظام كل السلع المتاحة للتبادل كما انه يحدد أقصى كمية من كل سلعة يستطيع الفرد استهلاكها فالمستهلك له مطلق الحرية في عدم الحصول علي الكمية المقدرة له وفي استعمال قوته الشرائية في الحصول على سلعة أخرى غير محددة التوزيع.<sup>3</sup>

#### الخصائص الرئيسية للسياسة النقدية في ظل النظام المصرفي الإسلامي:

1 عثمان يعقوب محمد ، النقود والسياسة النقدية ، ط1 ، (الخرطوم : دار الكمبيوتر ، 2005م) ، ص132  
2 إسماعيل محمد هاشم ، النقود والبنوك ، (القاهرة : دار الجامعات المصرية ، ب ت) ، ص196  
3 عثمان يعقوب محمد ، النقود والسياسة النقدية ، مرجع سابق ، ص133

تتميز السياسة النقدية في النظام المصرفي الإسلامي بملامح وخصائص رئيسية

تختلف كثيراً عن النظام المصرفي التقليدي، يمكن إجمالها في الآتي:

- التحريم المطلق لاستخدام سعر فائدة ثابت ومحدد سلفاً في المصارف الإسلامية وإحلال مبدأ المشاركة في الربح والخسارة . وبالتالي يكون معدل عائد الأصول المالية التي تحتفظ بها المصارف غير معلوم ولا يحدد إلا بعد الانتهاء من تنفيذ المعاملات المصرفية والتجارية ، حيث لا يسمح للنظام المصرفي في الإسلام بتحديد عائد رأس المال بطريقة مسبقة ، كما لا يسمح له أيضاً بأن يكون العائد على رأس المال مستحق الأداء بصرف النظر عن نتيجة العملية الإنتاجية . بمعنى أنه يحدد العائد على رأس المال في النظام المصرفي الإسلامي على أساس الأرباح الفعلية التي تراكمت للأصول المالية .

- يمنح التمويل المصرفي في النظام المصرفي الإسلامي على أساس أساليب تقاسم الربح والخسائر (مثل المضاربة والمشاركة والمزارعة والمساقاة) وأي أساليب أخرى تقوم على أساس تقاسم الربح والخسارة (مثل الإجارة والقرض الحسن والبيع لأجل والمرابحة) .

- تكون الودائع الاستثمارية في النظام المصرفي الإسلامي غير مضمونة بقيمتها الرأسمالية ولا تدر عائداً معلوماً أو مضموناً . وبالتالي في حالة حدوث خسائر استثمارية قد يفقد أصحاب الودائع بعض أو كل ودائعهم الاستثمارية . إن الاتفاق التعاقدي الوحيد بين المصرف والمودعين هو النسبة التي توزع وفقاً للأرباح والخسائر . تكون الودائع تحت الطلب في النظام المصرفي الإسلامي مضمونة بقيمتها الرأسمالية ولكنها لا تدفع عليها عائدات بسبب اعتبارها أمانات لدى المصرف وبالتالي تكون تحت تصرف المودعين في أي وقت<sup>1</sup> .

### التعارض بين أهداف السياسة النقدية :

رغم إن كثير من أهداف السياسة النقدية متناسقة مع بعضها البعض مثل العمالة المرتفعة مع النمو الاقتصادي أو استقرار سعر الفائدة مع استقرار الأسواق المالية لكن هذا التناسق لا يتحقق دائماً ، فههدف استقرار المستوى العام للأسعار قد يتعارض مع

1 لوقار إريكو وميترا فار هيافش ، النظام المصرفي الإسلامي ، قضايا مطروحة بشأن قواعد الاحتراز والمراقبة ، مجلة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد الإسلامي ، المجلد رقم 1421 ، جدة ، 2001م

هدف استقرار سعر الفائدة ومستوى العمالة المرتفع في الأجل القصير ، فعندما يكون الاقتصاد في حالة رواج وبطالة منخفضة فإن التضخم وأسعار الفائدة قد تبدأ في الارتفاع وإذا أقدم البنك المركزي على منع ارتفاع سعر الفائدة من خلال شراء السندات فسوف يرتفع السعر السوقي للسندات ، وبالتالي ينخفض سعر الفائدة السوقي ، ولكن من ناحية أخرى فإن عمليات الشراء من السوق المفتوحة تسبب زيادة في القاعدة النقدية ، ومن ثم زيادة في العرض النقدي وهذا قد يدفع معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار ، أي يثير التضخم ولكن من ناحية أخرى إذا أراد البنك المركزي إن يخفض معدل النمو في عرض النقود لكي يمنع التضخم ، ففي الفترة القصيرة فإن كلاً من سعر الفائدة ومعدل البطالة قد يزيد فالتعارض بين الأهداف قد يضع البنك في مواقف صعبة<sup>1</sup>.

## المبحث الثاني

### أدوات السياسة النقدية

#### أدوات السياسة النقدية التقليدية:

تتمثل أهم أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها بنك السودان المركزي للتأثير في حجم الائتمان ، وبالتالي التأثير في العرض النقدي وذلك وفقاً للأدوات الآتية:  
أولاً: الأدوات الكمية:

تعتبر من أدوات التدخل المباشر للسلطات النقدية في تحديد حجم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة عن طريق تصعيب الحصول عليه.<sup>2</sup>  
وتتمثل في الأدوات والوسائل التي تمكن السلطات النقدية من مراقبة تطور الوضعية النقدية والاقتصادية عامة وذلك بصفة غير مباشرة، وتهدف في مجملها إلى التأثير على كمية أو حجم الائتمان بصرف النظر عن وجوه الاستعمال التي يراد توجيهه إليها . ويتخذ هذا النوع من الرقابة سبيله إلى ذلك عن طريق التأثير على جملة الاحتياطات النقدية المتوافرة لدى النظام المصرفي مع ما يترتب على ذلك من التأثير بطريق غير مباشر على الحجم الكلي لقروض البنوك واستثماراتها<sup>3</sup> ، ومن هذه الأدوات :

1 أحمد عبد الفتوح الناقة ، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية ، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 1998م) ، ص ص 132-133  
2 صبحي تادريس قريصة ، النقود والبنوك ، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1984م) ص 168.  
3 عادل أحمد حشيش ، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي ، (القاهرة : دار الجامعة الجديدة للنشر، 2004م) ، ص ص 254-255.

## 1- سياسة سعر الخصم:

تعرف عملية إعادة الخصم بأنها عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من كمبيالات وأذونات أو لقاء ما يقدمه إليها من قروض وسلف مضمونة ، وهي تعني أيضاً استخدام البنك المركزي لسعر الخصم من أجل رقابة الائتمان الذي يمنحه لعملائه وخفض هذا السعر عندما تريد أن تبسط هذا الائتمان وتعتبر سياسة سعر الخصم من الأدوات التقليدية للرقابة على الائتمان والتي تستخدم بواسطة البنك المركزي ، وقد كان بنك إنجلترا أول من استخدم هذه الأداة .

والية سياسة سعر الخصم تتلخص في أن البنك المركزي في أوقات التضخم يقوم برفع سعر الخصم حتى يحد من إقبال البنوك التجارية نحو الحصول على الائتمان ، وبالتالي تقل كمية النقود المعروضة مما يؤدي إلى انكماش الطلب الكلي وبالتالي الحد من التضخم ولكن يجب الاستدراك هنا أن اثر الآلية ايجابي في الحد من التضخم النقدي فقط أما في أوقات الكساد فيخفض سعر الخصم حتى تتمكن البنوك التجارية من الإقبال نحو الائتمان والتوسع في خلقه وبالتالي زيادة عرض النقود وإنعاش النشاط الاقتصادي<sup>1</sup>

## 2- عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بها تدخل البنك المركزي في السوق المالية لبيع وشراء الأوراق المالية بصفة عامة والسندات الحكومية بصفة خاصة بهدف التأثير على عرض النقود حسب متطلبات الظروف الاقتصادية ولهذا الغرض تحتفظ البنوك المركزية بمحفظة ضخمة من السندات الحكومية متفاوتة الآجال . كما يقصد بها قيام البنك المركزي بالتعامل بيعاً وشراءً في السوق المالي ، وذلك من أجل زيادة أو خفض قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان . ويمكن القول أن سياسة السوق المفتوحة من أهم السياسات التي يستخدمها البنك المركزي للسيطرة على كمية النقود المعروضة في أثناء الأزمات الاقتصادية وتتلخص آثار هذه السياسة في اثنتين : الأول يتمثل في أن تزيد أو تنقص من الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية حتى تتسع وتضيق قدرتها على منح الائتمان لعملائها ومن ثم يزيد أو

1 عثمان يعقوب محمد ، النقود والسياسة النقدية ، مرجع سابق ، ص ص 48 - 49



ينقص حجم الودائع لدى البنوك التجارية أي حجم النقود الكتابية أو نقود الودائع بعبارة أخرى . أما الأثر الآخر هو أثرها على الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية فهو يسهم بدوره في تحقيق الهدف النهائي لهذه السياسة . وتتخلص آلية هذه الأداة في أوقات الكساد حيث تقوم البنوك المركزية بشراء الأوراق المالية من البنوك والجمهور وبذا يتم ضخ المزيد من السيولة في الاقتصاد مما يؤدي إلى توسع النشاط الاقتصادي والعكس في حالة التضخم<sup>1</sup>.

يتوقف نجاح سياسة السوق المفتوحة على توفر الظروف الآتية:

- أن كمية النقود المعروضة واحتياطات البنوك النقدية يجب أن تخضع لعمليات السوق المفتوحة .
- التزام البنوك التجارية باستقطاع الاحتياطي المفروض عليها .
- يجب أن يتغير الطلب على الائتمان وفقاً لتغيرات سعر الفائدة<sup>1</sup>.

### 3- نسبة الاحتياطي القانوني :

يطلب المصرف المركزي من المصارف التجارية أن تحتفظ بنسبة معينة من الودائع الجارية لعملائها في صورة احتياطات نقدية لتحقيق السيولة اللازمة لديها لمواجهة السحب اليومي من هذه الودائع .

ويستخدمه البنك المركزي كأداة عامة للسياسة النقدية أقل بكثير من استخدامه لعمليات السوق المفتوحة فالسوق المفتوحة أكثر دقة . ومع أن الاحتياطات عديمة النفع للسياسة اليومية فإنها ذات منافع معتبرة عند تنفيذ التغيرات في السياسة الأساسية فعلى نقيض عمليات السوق المفتوحة فإن للاحتياطي آثار إعلانية مما يجعلها في حالة تغير أساسي لسياسة نافعة حيث تقوم بدورها كمؤشر عن نوايا البنك المركزي إضافة إلى أن نسبة الاحتياطي القانوني لها آثار آنية على السيولة والتكاليف والبنوك على نطاق الاقتصاد ككل<sup>2</sup>

وفي ظل ظروف الركود والكساد يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية ، من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني التي يفرضها على البنوك التجارية مما يؤدي

1 ماهر ظاهر بطرس ، النقود والبنوك ، (القاهرة: جامعة القاهرة ، 1999م) ، ص ص 256 - 259  
2 باري سيجل ، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن عبد الحميد ، النقود والبنوك والاقتصاد ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 1987م) ص 269

إلى زيادة العرض النقدي بالمجتمع ويؤدي ذلك إلى انخفاض سعر الفائدة ومن ثم مستوى الطلب الكلي ويزداد مستوى الناتج والتوظيف والعكس في ظل ظروف أو التضخم يتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية وذلك برفع نسبة الاحتياطي القانوني<sup>1</sup>. وتخفيض نسبة الاحتياطي تؤدي إلى تذبذبات متماثلة في السوق النقدي كما تورث الاضطرابات في ميزانية البنوك وخطتها التشغيلية<sup>2</sup>.

### ثانياً: الوسائل النوعية:

تتميز الوسائل النوعية عن الوسائل الكمية في كونها موجهة نحو استخدامات معينة للائتمان وليس نحو الحجم الكلي للائتمان . وإن هذه الأساليب المعتمدة في الرقابة المباشرة على الائتمان إنما وضعت بقصد التأثير على قطاعات معينة من الاقتصاد الوطني دون التأثير على بقية القطاعات ، وتعتبر الوسائل النوعية للرقابة على الائتمان وسائل مستحدثة نسبياً للإدارة النقدية بواسطة البنك المركزي ، فكثيراً ما تحتاج بعض القطاعات الاقتصادية إلى عناية فائقة من أجل النهوض في حين أن أجزاء أخرى من الاقتصاد لا تحتاج إلى عناية مماثلة ولها اثرين ايجابي وسلبى ، الايجابي يكون حينما تستخدم أدوات الرقابة النوعية لتركيز الائتمان في قطاع معين أما السلبى فيكون حينما تستخدم للحد من الائتمان في قطاع آخر<sup>3</sup>

### ثالثاً: الرقابة المباشرة على الائتمان:

لا يكتفي البنك المركزي أو السلطات النقدية باستخدام الأسلوبين السابقين بل يجد نفسه مضطراً بان يتدخل في عمل البنوك التجارية ومن أهم الصور التي يستخدمها: تعديل هوامش الضمان .

- تحديد الغرض من الائتمان ومدة الائتمان .
- قد يرفض البنك المركزي أن يقوم بوظيفة الملجأ الأخير للإقراض بالنسبة للبنوك التي تكون قروضها تجاوزت مقدار رأسمالها واحتياطياتها .
- قد يرفض البنك المركزي إعادة الخصم لتلك البنوك .

1 السيد محمد احمد السريتي ، علي عبد الوهاب نجا ، مبادئ الاقتصاد الكلي (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2008م) ، ص279

2 علي صلاح الدين أبو القاسم ، السياسة النقدية في السودان ، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية ، 1999م ، ص19

3 عثمان يعقوب محمد ، النقود والسياسة النقدية ، مرجع سابق ، ص ص 160 - 161

- قد يطلب البنك من هذه البنوك دفع سعر فائدة إضافي.

رابعاً: الوسائل النوعية للرقابة على الائتمان في الدول النامية :

تتوقف فاعلية الوسائل النوعية على مدى صياغة تطبيق هذه الوسائل وذلك لان الدول النامية التي تخطط للتنمية الاقتصادية لابد أن تجعل الوسائل النوعية للرقابة على الائتمان تمتد لتشمل مجالات واسعة<sup>1</sup>

أدوات السياسة النقدية مقارنة بين النظام المصرفي الإسلامي والنظام التقليدي:

الجدول التالية تقارن بين تطبيق هذه الأدوات في النظام المصرفي الإسلامي والنظام التقليدي، وللتعرف على أهم التغييرات التي تم إدخالها على السياسة النقدية التقليدية لتتوافق مع أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية .

جدول رقم (1/2/2) يوضح الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية ،

نسبة الاحتياطي القانوني

النظام المصرفي الإسلامي	النظام المصرفي التقليدي
<b>نسبة الاحتياطي القانوني</b> يجوز في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي تغيير نسبة الاحتياطي القانوني بغرض التأثير على مقدرة البنوك على منح الائتمان المصرفي بحسب ما تقتضي الظروف وأهداف السياسة النقدية والتمويلية في الاقتصاد.	<b>نسبة الاحتياطي القانوني</b> هي إلزام السلطات النقدية للبنوك الاحتفاظ بنسبة محددة من أرصدها النقدية لدى البنك المركزي دون مقابل بحيث توضع هذه الاحتياطيات القانونية علي شكل ودائع لدى البنك المركزي .يعتمد حجم هذه النسبة على إجمالي الودائع التي يحتفظ بها العملاء لدى البنك التجاري .
تتقسم نسبة الاحتياطي القانوني التي ينبغي أن تحتفظ بها المصارف التجارية لمقابلة التزاماتها تجاه الودائع المصرفية إلى قسمين:نسبة الاحتياطي النقدي الإجبارية وهي تلك النسبة النقدية التي تحتفظ بها المصارف التجارية لدى البنك المركزي من جملة ودائعها	تعتبر نسبة الاحتياطي القانوني من أهم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة ،والتي تستخدم في التأثير على حجم الأرصدة النقدية للبنوك

1 عثمان يعقوب محمد ، النقود والسياسة النقدية ، مرجع سابق ، صص 164-165

وبالتالي على مقدرتها على خلق ومنح التمويل المصرفي بالكمية والنوعية والتكلفة المطلوبة .	المصرفية ،ونسبة السيولة وهي النسبة التي تحتفظ بها المصارف التجارية داخلياً من جملة ودائعها المصرفية.
--	--

المصدر : إستخلاصات الباحث

### جدول رقم(2/2/2) يوضح الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية ، سعر الفائدة

النظام المصرفي التقليدي	النظام المصرفي الإسلامي
<p><b>سعر الفائدة</b></p> <p>هو العائد على رأس مال المستثمر الذي يحصل عليه المرء جراء تنازله عن التصرف بأمواله التي يقترضها لفترة زمنية محددة</p> <p>يختلف سعر الفائدة حسب المدة سواء أكانت شهرية أم سنوية وحسب المبلغ المقترض ،فكلما زادت مدة الاقتراض زادت احتمالات المخاطرة .</p> <p>يعتبر سعر الفائدة على الأصول المالية التي تحتفظ بها المصارف معلوم ومحدد سلفاً قبل الانتهاء من تنفيذ المعاملات المصرفية والتجارية .</p>	<p><b>هوامش المشاركة والمرابحات:</b></p> <p>هي تغيير معدلات العائد على التمويل المصرفي وذلك من خلال التغيير المباشر لنسب المشاركة في أرباح وخسائر العمليات المصرفية والتجارية وبالتالي التأثير على حجم الأرصدة النقدية المتاحة في الاقتصاد.</p> <p>يكون حجم العائد من هوامش المشاركة والمرابحات غير معلوم ولا يحدد إلا بعد الانتهاء من تنفيذ المعاملات المصرفية والتجارية ،لان النظام المصرفي في الإسلام لا يسمح بتحديد عائد رأس المال بطريقة مسبقة .</p> <p>يحدد حجم العائد من هوامش المشاركة والمرابحات على أساس الأرباح الفعلية التي تراكمت للأصول المالية بعد الانتهاء من تنفيذ المعاملات المصرفية والتجارية.</p>

المصدر : إستخلاصات الباحث

### جدول رقم(3/2/2) يوضح الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية ، سياسة سعر

#### الخصم

النظام المصرفي التقليدي	النظام المصرفي الإسلامي
سياسة سعر الخصم	تغيير نسبة الأرباح ونسبة المشاركة في

<p><b>الأرباح والخسائر</b></p> <p>التحريم المطلق للعمل بسياسة سعر الخصم لنقل ملكية الأوراق التجارية، باعتبار أنها زيادة على القيمة المدفوعة حكمها حكم ربا النسيئة المحرم شرعاً.</p> <p>لقد تم استحداث عدد من الأدوات كبداية لسياسة سعر الخصم القائمة على سعر الفائدة، منها :</p> <p>تدخل البنك المركزي في تحديد نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين .</p> <p>التدخل لتغيير نسبة المشاركة بين المصرف والمودعين من جهة ، ونسبة المشاركة بين المصرف والمستثمرين من جهة ثانية .</p>	<p>هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي كمقرض أخير للبنوك التجارية مقابل إعادة خصمه من السندات والأوراق التجارية التي تقدم إليه من البنوك التجارية .</p> <p>تهدف سياسة سعر الخصم إلى التأثير على رغبة المصارف العاملة في الدولة على الاقتراض من البنك المركزي ، وبالتالي على مقدرة هذه المصارف على منح التمويل المصرفي وبالتالي على نمو حجم الأرصدة النقدية المتداولة في الاقتصاد.</p>
--	---

المصدر : إستخلاصات الباحث

### جدول رقم (4/2/2) يوضح الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية ، عمليات السوق المفتوحة

النظام المصرفي الإسلامي	النظام المصرفي التقليدي
<p><b>الصكوك والأسهم والأوراق الحكومية:</b></p> <p>لقد تم استحداث عدد من الصكوك والأوراق الحكومية كبداية للسندات الحكومية والأوراق المالية القائمة على سعر الفائدة المتعامل به في الأسواق النقدية ، مثل صكوك المضاربة واسهم المشاركة في عمليات إجارة علي أصول عينية متنوعة.</p> <p>يتم استخدام هذه الصكوك كأدوات</p>	<p><b>عمليات السوق المفتوحة :</b></p> <p>هي عملية شراء أو بيع الأوراق المالية والسندات الحكومية أو المضمونة من الحكومة، قصيرة أو طويلة الأجل ، وذلك بالتعامل مع البنوك والشركات والأفراد . تعتبر عمليات السوق المفتوحة من أهم الأدوات الكمية التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير المباشر والفوري على مسار النشاط المصرفي</p>

<p>للتحكم في حجم الأرصدة النقدية المتاحة وفقاً لمقتضيات الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع وتتميز بمواصفات خاصة تتفق مع روح وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.</p> <p>تتميز هذه الصكوك والأسهم بالاتي:</p> <p>أن تقوم هذه الأوراق المالية علي أصول مالية حقيقية .</p> <p>بمعني أن تصدرها السلطات الاقتصادية والنقدية مقابل ملكيتها لأصول مالية حقيقية كتجربة السودان فيما يعرف بشهادات المشاركة الحكومية (شهادة) وشهادات مشاركة البنك المركزي (شمم).</p> <p>أن لا تكون لهذه السندات أو الأوراق المالية معدلات عائد ثابتة بمعني أن يكون معدل العائد علي هذه الأوراق غير مضمون يتم حسابه بعد تصفية العملية الإنتاجية أو التمويلية.</p>	<p>تهدف عمليات السوق المفتوحة إلى التأثير علي حجم الاحتياطيات النقدية لدي البنوك التجارية ،مما يؤثر علي قدرتها علي منح التمويل المصرفي وحجم الكتلة النقدية والطلب علي الاستثمار بالقدر الذي يؤدي إلي تحقيق الاستقرار النقدي والمالي والتقليل من حدة التقلبات والاختلالات الاقتصادية ،وبالتالي خلق بيئة اقتصادية جاذبة لتفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد.<sup>1</sup></p> <p>يتطلب تطبيق عمليات السوق المفتوحة:</p> <p>وجود سوق نقدية متطورة تتوفر فيها سندات أو أوراق مالية عامة أو حكومية،أو أي أوراق تجارية أخرى يمكن للسلطات النقدية شراؤها أو بيعها.</p> <p>وجود تشريعات اقتصادية ونقدية ومصرفية متكاملة خاصة التي يناط بها تنظيم القطاع المصرفي المالي للدولة .</p> <p>وجود بنية اقتصادية ونقدية ومصرفية مستقرة .</p> <p>وجود أسواق نقدية ومالية متطورة.</p>
--	---

المصدر : إستخلاصات الباحث

### الأدوات المباشرة للسياسة النقدية في النظام الإسلامي :

إن السمة الأساسية المميزة للنظام المصرفي في الإسلام هي التحريم المطلق لقبض أو دفع سعر فائدة محدد سلفاً ، وتدور حول محور العائد علي رأس المال غير المضمون والمشاركة في الربح والخسارة في العمليات التجارية والإنتاجية .

<sup>1</sup> حسن كائل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب والتدريب ، جدة ، 2006م ، ص4

إن معظم الأدوات المباشرة للسياسة النقدية المتاحة لا ترتبط بالفائدة ولا تتعارض مع الحكم الشرعي ، وبالتالي يمكن قبولها . ومن هذه الأدوات الحد الأدنى للاحتياطي النقدي ، والسقوف الإجمالية لعمليات المصارف في الإقراض والاستثمار :

**1- السقوف التمويلية:** تستطيع السلطات التمويلية في الإسلام أن تؤثر على حركة واتجاهات التمويل المصرفي الممنوح للقطاعات أو الوحدات الاقتصادية المختلفة في فترة زمنية محددة وذلك من خلال توجيه المصارف التجارية والمؤسسات المالية والنقدية العاملة في الدولة بزيادة نسبة التمويل المصرفي الممنوح لصالح قطاع اقتصادي معين من إجمالي التمويل المصرفي الممنوح لكل القطاعات والوحدات الاقتصادية الأخرى ، أو بتخفيض نسبة التمويل المصرفي الممنوح لقطاع آخر . بهذه الآلية يمكن التأثير على حركة واتجاهات ونوعية التمويل المصرفي المتاح دون التأثير على حجمه أو كميته . والهدف من استخدام هذه الأداة هو تشجيع القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية ومعالجة أوضاعها وضبط وتوجيه التمويل المصرفي نحو أفضل الاستخدامات ، وتوجيه وتنظيم حركة السيولة في الاقتصاد .

**2- الإقناع الأدبي:** كما في النظام التقليدي تستطيع السلطات النقدية أيضاً أن تستخدم آلية الإقناع الأدبي في تحقيق أهداف السياسة النقدية والتمويلية وذلك من خلال إقناع المصارف التجارية والمؤسسات المالية والنقدية العاملة في الدولة بالمساهمة في تنفيذ وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والنقدية التي تراها مناسبة .

**3- التوجيهات المباشرة:** يمكن للسلطات النقدية في الإسلام أن تلجأ إلى أسلوب التوجيهات المباشرة من خلال إصدار الأوامر والتوجيهات والتعليمات الملزمة للمصارف والمؤسسات المالية والنقدية العاملة في الدولة ، وذلك بهدف ضمان تحقيق أهداف السياسة النقدية والتمويلية من خلال ضبط وتوجيه التمويل المصرفي بما يتفق مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يتسم بها الاقتصاد<sup>1</sup> .

**4- الرقابة :** وتتم عن طريق الرقابة المباشرة من قبل البنك المركزي على البنوك التجارية وهذا الإجراء خاصة لازمة للنظام المصرفي الإسلامي .

1 حسن كاتل فهمي، مصدر سابق ، ص11 .

4-الجزاءات: وهو الإجراء الأخير الذي يلجأ إليه البنك المركزي الإسلامي لضمان تنفيذ السياسات النقدية ، ألا أن هذه الجزاءات ينبغي أن لا تتضمن مخالفات شرعية مثل تحميل البنك المخالف سعر الفائدة على قروضه من البنك المركزي بل ينبغي وضع جزاءات متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وان الأساليب الكيفية أو الكمية أو النوعية أو المساعدة تعد أكثر قبولاً من الناحية الإسلامية بل يمكن صياغتها بحيث لا تتعارض مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي.<sup>1</sup>

---

1 إبراهيم عبد الحليم عبادة ، السياسات الاقتصادية من منظور إسلامي ، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية ، الأردن ، جامعة اليرموك ، ب ت ، ص20.



## المبحث الثالث

### فعالية أدوات السياسة النقدية

تتميز السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي بفعالية أكبر من مثيلتها في الاقتصاديات القائمة على أساس سعر الفائدة وذلك لعدة أسباب أهمها:

- اعتمادها على أداة نسبة التشارك بدلاً من سعر الفائدة ، ليس وحسب لكون نسبة التشارك أداة شرعية بينما سعر الفائدة أداة غير شرعية بل كل ذلك لان الدراسات التي أجريت أكدت عدم أهمية سعر الفائدة في الطلب على النقود أو عرضها.
- إن التقلبات التي تحدث في النظام الرأسمالي لا مبرر لوقوعها في الاقتصاد الإسلامي ، فالتضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف ، وخاصة عنصر الأجر لا محل له في الاقتصاد الإسلامي.
- ارتباط اجر العامل بالنتاج الذي يحققه ، وعدم السماح لنقابات العمال بالضغط على أرباب الأعمال للحصول على أكثر من حقهم .
- نبذ الإسلام الإسراف وتحريمه لأنه يقلل من احتمال وجود التضخم الناتج عن زيادة الطلب .
- أما الكساد فاحتمال وجوده ضعيف بسبب مرونة الأجر .
- اختلاف ثقافة المجتمع الإسلامي عن المجتمعات الأخرى من اجل المصلحة العامة<sup>1</sup>.

### الفعالية الاقتصادية لأدوات السياسة النقدية :

تتمتع أدوات السياسة النقدية والتي لا تتعارض مع قاعدة المشاركة في الاقتصاد الإسلامي بفعالية ، سواء كانت تلك الأدوات الكمية والكيفية ، أو أدوات التدخل المباشر . سيتم توضيح فعالية الأدوات الكمية للسياسة النقدية أولاً ثم فعالية الأدوات الكيفية ثانياً .

1 موسى ادم عيسى ، أثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي ، ط1، (جدة : ب ن ، 1993 م ) ، ص43.

## أ/ الفعالية الاقتصادية للأدوات الكمية للسياسة النقدية :

### 1- الفعالية الاقتصادية لأداة الاحتياطي النقدي :

تعتبر أداة تعديل النسبة القانونية للاحتياطي النقدي من أفعل سياسات البنك المركزي في الرقابة على الائتمان<sup>1</sup>. وتعالج خسائر النشاط الاستثماري للمصارف كما لو كانت تعكس تآكل ثروات المودعين ، ويمكن تقليل الخسائر بتتويج محافظ الاستثمار والاختيار الجيد للمشاريع الاستثمارية والمراقبة<sup>2</sup>. وبالنظر إلى اعتبارات العدالة الاجتماعية يرى بعض الاقتصاديين المسلمين أن نظام الاحتياطي يعتبر أكثر عدالة<sup>3</sup>.

كما تعتمد فاعلية السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي إلى حد بعيد على نموذج العمل المصرفي المطبق والذي يكون كفيل بجعل النظام أكثر كفاءة للأسباب التالية<sup>4</sup>:  
- إن التحويل من نقود عالية القوة إلى ودائع بأي كمية ، والعكس في ظل الاحتياطي يؤدي إلى تغيير في مكونات عرض النقود، ولا يؤثر في العرض الكلي للنقود ولا في الاستقرار الاقتصادي.

- إن تكلفة الحفاظ على استقرار عرض النقود أو زيادته في ظل الاحتياطي تكون أكبر بسبب ما يعتري عرض النقود من تقلبات ناتجة عن خلق الودائع أو التحويلات بين النقد المتداول والودائع.

- يسمح نظام الاحتياطي الكامل بمنافع إيجاد النقود بالتدفق على المجتمع بأسره بدلاً من استئثار شريحة منه بهذه المنافع.

- هناك آراء حول حقوق الملكية في الإطار الإسلامي تؤيد نظام الاحتياطي ، وحنة أصحاب هذا الرأي أن نظام الاحتياطي بما يوفره من استقرار للنظام المالي يسهم في استقرار الاقتصاد الكلي.

<sup>1</sup> محمد إبراهيم أبو شادي ، الوظيفة الرقابية للبنوك الإسلامية ، الرقابة النقدية والشرعية ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 2000م) ، ص 54 .

<sup>2</sup> محمد محسن خان وعباس ميراخور ، الإدارة النقدية في اقتصاد إسلامي ، جدة: مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مجلد 14، 2002م ، ص 13.

<sup>3</sup> حمدي عبد العظيم ، السياسات المالية والنقدية في الميزان ومقارنة إسلامية (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، 1986م)، ص 345.

<sup>4</sup> محسن خان وعباس ميراخور، مرجع سابق، ص 20.

## 2- الفعالية الاقتصادية لتعديل نسبة السيولة:

يؤدي تعديل هذه النسبة إلى التأثير في قدرة البنوك على تمويل الأنشطة الاقتصادية<sup>1</sup>. فعن طريق تغيير هذه النسبة بالزيادة أو النقصان ، يمكن التأثير في حجم التمويل المتاح واتجاهاته<sup>2</sup> ، أما تعديل نسبة الاحتياطي النقدي الذي يصاحبه تعديل مناظر في نسبة السيولة النقدية الكلية ، فإن تأثيره الأساسي يقع على الاستثمار المصرفي في الأوراق المالية الحكومية<sup>3</sup>.

## 3- الفعالية الاقتصادية لأداة الحد الأعلى لإجمالي التمويل:

تكتسب أداة الحد الأعلى لإجمالي التمويل فعاليتها من كونها تستطيع تمكين البنك المركزي من تحديد مقدار القروض أو الاستثمارات التي تقدمها البنوك التجارية ، كما يمكنه خفض مقدار القروض في حالة التضخم من خلال التشدد في شروط وضمانات الحصول عليها ، وهو يعمل عكس ذلك عند حدوث الانكماش ، كما يمكنه خفض استثمارات البنوك التجارية من خلال التشدد في شروط وضمانات التمويل المصرفي للمشروعات ، وهو يفعل عكس ذلك عند رغبته في زيادة الاستثمارات ، وقد يشترط البنك المركزي ضمانات معينة بعد بلوغ هذه الاستثمارات مقداراً معيناً ، فقد يشترط شراء جزء مما يصدره من سندات أو تقديم قروض حسنة لبعض القطاعات ذات الأولوية<sup>4</sup>.

## ثانياً: الفعالية الاقتصادية للأدوات الكيفية :

يمكن التعرف على فعالية الأدوات الكيفية في تحقيق أهداف السياسة النقدية من خلال التعرف على فعالية كل أداة لوحدها.

## 1- الفعالية الاقتصادية لإلزام المصارف بموانع وحدود للتوظيف في قطاعات معينة:

تتجسد الفعالية الاقتصادية لهذه الأداة فيما يلي<sup>5</sup> :

---

1 عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ، اقتصاديات النقود - رؤية إسلامية ، (القاهرة : دار النسر الذهبي، 1996م) ، ص 276 .  
2 صالح صالح ، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي ، (المنصورة : دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، 2001 م) ، ص 53 .  
3 عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ، المرجع سابق ، ص 277 .  
4 مسعودة نصبة ودلال بن طيبي ، مقال بعنوان : فعالية أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي ، ص 18.  
5 محمد عمر شابر ، النقود والمصارف والسياسة النقدية في ضوء الشريعة الإسلامية ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، ط 2 ، 1991 م ، ص 129 .

- تحقيق أهداف المجتمع الإسلامي وزيادة الأرباح الخاصة إلى أقصى حد ممكن،  
ومن الممكن تحقيق ذلك بشرط أن:

أ- يؤدي التخصص الائتماني إلى أمثل إنتاج وتوزيع للسلع والخدمات التي يحتاج إليها  
جمهور الناس.

ب- تذهب منفعة الائتمان إلى العدد الأمثل من المنشآت في المجتمع .

إن الطريق الملائم لتحقيق الهدف الأول هو إعداد خطة قيمة وتنسيقها مع الجهاز  
المصرفي التجاري لتنفيذها تنفيذاً فعالاً ، ويتعين أن يكون أسلوب المعالجة أولاً وقبل كل  
شيء بإعلام جميع المصارف التجارية بقطاعات ومجالات الاقتصاد التي يتعين تعزيزها  
من خلال تمويل المصارف التجارية والأهداف الواجب تحقيقها.

- اتخاذ الإجراءات المؤسسية الضرورية لهذا الغرض ولا ضرورة لبذل أي جهد  
لربط المصارف التجارية بشبكة محكمة من أساليب الرقابة الصلبة أو التدخل المفرط 2-  
الفعالية الاقتصادية لأداة الإقناع الأدبي:

تعتبر أداة الإقناع الأدبي ، أداة فعالة في الاقتصاد الإسلامي ويتضح ذلك من  
خلال:

- مساهمة المصرف المركزي في تمويل عمليات المصارف التجارية بنسبة كبيرة جداً ،  
ولذلك فإن أي خسارة ستلحق بالأموال المودعة من جراء سياسات المصرف المركزي ،  
سيتحمل هذا المصرف جزءاً كبيراً منها بمقدار ودائعه.

- تتشكل غالبية الجزء الآخر من الودائع لدى المصارف التجارية من ودائع الأفراد  
والمؤسسات الخاصة ، ولذلك فإن الخسائر التي قد تلحق بالمصرف التجاري ، سيتحمل  
الجزء الأكبر منها هؤلاء الأفراد والمؤسسات ، حسب ما تمثله ودائعهم في الأموال  
المستثمرة.<sup>1</sup>

3- الفعالية الاقتصادية للتعليمات المباشرة والأوامر الملزمة:

1 موسى عبد الله سعيد محمد ، مرجع سابق ، ص 110 .

لتكون هذه التعليمات ذات أثر فعال لا بد أن ترتبط بها الرقابة المباشرة على هذه البنوك وأسلوب الجزاءات في حالة عدم تنفيذ هذه التعليمات<sup>1</sup>.

#### 4- الفعالية الاقتصادية لأداة الرقابة المباشرة:

تكتسب أداة الرقابة المباشرة في البنوك الإسلامية فعالية أكبر من نظيرتها في البنوك التقليدية من حيث<sup>2</sup>:

- ابتعادها وإزاحتها لسعر الفائدة ، وما يترتب عليه من آثار سلبية عنيفة تجاه الدولة في التحكم فيها ، أي أن مجرد إزاحة الفائدة هو في حد ذاته عامل مضاعف للفاعلية.

- اعتمادها على التأثير في الرصيد النقدي تبعاً للحاجة الوطنية وليس وراء مصالح خاصة مما يجعل الرصيد النقدي واقعاً تحت إطار من التنظيم والرقابة الوطنية التي تجعله يتجه لتحقيق أهداف المجتمع ككل من استقرار نقدي وإنجاز للتقدم.

#### 5- الفعالية الاقتصادية للإجراءات الجزرية:

إن وجود إجراءات جزرية من شأنها أن تزيد من الفعالية الاقتصادية للسياسة النقدية ، وذلك أن وجود هذه الإجراءات يؤدي إلى إلزام المصارف التجارية على الانقياد لتوجيهات المصرف المركزي ، بسبب الودائع المركزية التي تشكل مصدراً رئيسياً من مصادر حصولها على المال اللازم لتلبية طلبات رجال الأعمال لأن الودائع الخاصة لا يمكن أن تقارن إذا ما وضعت بجانب الودائع المركزية ، عن كون المصرف المركزي ينافس المصارف التجارية في مجال الحصول على تمويلات القطاع الخاص لمشاريع الحكومة<sup>3</sup>.

1 محمد عبد المنعم عفر ، السياسات المالية والنقدية في الاقتصاد الإسلامي ، (القاهرة : مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، ب.ت) ، ص 95 .

2 محمد إبراهيم أبو شادي ، مرجع سابق ، ص 84 .

3 الطيب لحيلج ، النقود والمصارف والسياسات النقدية في اقتصاد إسلامي ، (الخرطوم : هيئة الأعمال الفكرية ، 2002م) ، ص 117 .

ومن الممكن تطوير أسلوب الجزاءات ليأخذ صورة إجراءات فعالة واجبة لإلزام البنوك التجارية بما يحقق التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة<sup>1</sup>.

## ب/ الفعالية الاقتصادية لأدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي (المطورة):

تؤدي أدوات السياسة النقدية المطورة دوراً فعالاً في تحقيق أهدافها في اقتصاد إسلامي ، سواء كانت الكمية منها أو الكيفية.

### الفعالية الاقتصادية للأدوات الكمية المطورة:

1- الفعالية الاقتصادية لتعديل نسبة التشارك في الربح والخسارة كبديل لسعر إعادة الخصم :

تتوقف فعالية تعديل نسبة التشارك على حجم الأموال العاطلة لدى القطاع الخاص<sup>2</sup>. ففي حالة ميل الاقتصاد إلى التضخم : يرفع المصرف المركزي من نسبة التشارك على ودائعه ، فترتفع نسبة التشارك في السوق، ويقل الطلب على الأموال بغرض الاستثمار، ولكن لو كان للقطاع الخاص أموالاً ضخمة ، فإنه يرى بأن ارتفاع نسبة التشارك يحقق له ربحاً أكبر، فيعرض أمواله للاستثمار، بحيث يؤدي هذا العرض غير المتوقع إلى انخفاض نسبة التشارك ثانية ، فيفسد على المصرف المركزي خطته ، أو على الأقل يقلل من النتائج الجيدة التي يمكن أن يجنيها المصرف المركزي من استعماله لهذه الأداة<sup>3</sup>.

ولذلك إذا قصد من هذه الأداة أن تكون فعالة في مكافحة التضخم ، يجب أن تصحب بأي أداة أخرى تعمل على امتصاص أموال القطاع الخاص ، كبيع الأسهم الحكومية مثلاً بجانب رفع نسبة التشارك ، حيث يمكن أن تتضاعف فعالية الأداة معاً ، وتعطي النتائج المرجوة على أكمل وجه.

كما أن وجود مؤسسات كبيرة تستطيع أن تعتمد على نفسها في عملية تمويل التوسع الاستثماري من شأنه أن يضعف من فعالية رفع نسبة التشارك ، ولكن عدد هذه المؤسسات قليل في المجتمع الإسلامي لاعتماد التمويل في الغالب على التشارك وليس

1 محمد عبد المنعم عفر ، السياسات الاقتصادية والشرعية وحل الأزمات وتحقيق التقدم ، ( القاهرة : مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1987م) ، ص 420.

2 الطيب لحيلج ، مرجع سابق ، ص 11.

3 مسعودة نصبة ودلال بن طبي ، مرجع سابق ، ص 19.

على القرض الحسن وما يؤدي إليه من كثرة عدد المشتركين في رأس المال ، وبالتالي كثرة عدد الذين يشاركون في الأرباح ، ولا يبقى للمؤسسة من الأرباح المحتجزة إلا النسبة القليلة التي لا تجعلها قوة مهيمنة وتبقى القلة القليلة من المؤسسات هي التي تستطيع التصرف باستقلالية ، ولكن أثرها في إفساد السياسة النقدية محدود بسبب عددها القليل في الاقتصاد الوطني .

حالة ميل الاقتصاد نحو الكساد : في هذه الحالة يخفض المصرف المركزي من نسبة التشارك على ودائعه ، ونظراً إلى أنه يكون مستعداً لتمويل أي مشروع موافق للخطة ، فإن نسبة التشارك السوقية ستخفض إلى الحد الذي قرره وسيضطر القطاع الخاص إلى التشارك وفق هذه النسبة لأنه لا أحد من رجال الأعمال يقبل التمويل على أساس نسبة التشارك ما دام التمويل متاحاً وبنسبة تشارك منخفضة .

أما سحب النقود من التداول وتجميدها ، أو وضعها في حسابات جارية ، فليس بمتصور في الاقتصاد الإسلامي ، لأن صاحبها سيدفع الزكاة من رأس المال نفسه ، فأولى له أن يوظفها حتى تكون الزكاة من أرباحها ، وإذا لم يحقق المشروع ربحاً تسقط الزكاة وكون المال موظفاً في رأس مال ثابت ، فتكون هذه الأداة فعالة أكثر في حالة الركود عن حالة التضخم .

## 2- الفعالية الاقتصادية لأسهم المشاركة كبديل لعمليات السوق المفتوحة :

تتحدد فعالية الأسهم الحكومية في إحداث التغييرات المطلوبة بمدى ربحية مشروعات الحكومة التي تتداول أسهمها في السوق ، فإن أرباح الحكومة التي تجنيها من مشاريعها الخاصة تعتبر ضخمة جداً ، نظراً للتنوع في تلك الاستثمارات ، وهذا ما يجعل متوسط ربح السهم الحكومي مقارباً لمتوسط ربح الاقتصاد الوطني أي أن احتمال الخسارة من وراء امتلاك سهم حكومي ضعيف جداً ، و لهذا يكون الطلب على أسهم الحكومة أكبر من الطلب على أسهم القطاع الخاص ، وهذا ما يجعل استخدام هذه الأسهم كأداة لمراقبة المعروض النقدي فعالة جداً ، وفي كلتا الحالتين أي التضخم والكساد<sup>1</sup>

1 الطيب لحيلج ، مرجع سابق ، ص111

في حالة التضخم : في هذه الحالة وعندما يريد المصرف المركزي إنقاص حجم النقود المتداولة ، يقوم ببيع هذه الأسهم ، ونظراً إلى أنه في حالة التضخم عادة ما تتضخم الأرباح كذلك فيكون الإقبال على شراء أسهم الحكومة كثيراً بسبب ارتفاع ربحيتها عن ربحية أسهم القطاع الخاص ، فيقل المعروض النقدي في المجتمع ويقل الطلب على السلع فتتخفض الأسعار.

ومن جهة أخرى فإن قلة المعروض النقدي في المجتمع يؤدي إلى ارتفاع نسبة التشارك ، فيقل الطلب على النقود بغرض التوظيف وتقل الاستثمارات إلى الحد الذي يكون ملائماً .

في حالة الكساد : في هذه الحالة ومع اتجاه الأرباح إلى الانخفاض ، فإن الناس سيسارعون إلى التخلص من الأسهم التي في حوزتهم قبل أن تتخفض أسعارها أكثر فيتدخل المصرف المركزي بشراء الأسهم الحكومية ويضخ مقابلها نقوداً تعمل في اتجاهين .

فمن جهة يعتبر وجود نقود إضافية في أيدي الأفراد زيادة في القوة الشرائية لدى أفراد المجتمع ، ومن ثم زيادة مشترياتهم. ومن جهة أخرى فإن زيادة المعروض النقدي عن الحجم اللازم يؤدي إلى انخفاض في نسبة التشارك ، فيتشجع رجال الأعمال على إنشاء استثمارات جديدة ، فيزيد التوظف ويزيد الطلب على السلع وينتعش الاقتصاد ثانية<sup>1</sup>.

### 3- الفعالية الاقتصادية لأداة الودائع المركزية:

تكتسب أداة الودائع المركزية فعاليتها من كونها تشكل النسبة الغالبة في الودائع الاستثمارية التي تتعامل بها المصارف التجارية ، وتتغير هذه الودائع بالزيادة بناءً على طلب المصارف التجارية من المصرف المركزي تزويدها بهذه الودائع ، نظراً للطلبات المقدمة من رجال الأعمال ، وموافقة المصرف المركزي على ذلك بعد دراسة الطلب من حيث أهميته للاقتصاد الوطني ومن ثم الربحية المتوقعة ، أما تغيير هذه الودائع بالنقصان فيتم عن طريق سحب الأرباح المتحققة من المشاريع التي ساهم المصرف

1 مسعودة نصبة ودلال بن طبي ، مرجع سابق ، ص20.



المركزي بودائعه في تكوين رأسمالها تشاركاً ، فإذا كانت الودائع المركزية تشكل نسبة كبيرة من الودائع الاستثمارية ، فإن تغييرها يؤدي إلى تغيير نسبة التشارك في السوق ، ومن ثم يتغير حجم الاستثمارات التي ينوي أصحابها القيام بها ، حسب الحالات التالية<sup>1</sup> :

1- في حالة ظهور بواذر تضخم :

يجب التقليل من حجم الاستثمارات ، حيث يقوم المصرف المركزي بسحب الجزء اللازم لما يجب أن يقلل به حجم النقود المتداولة من ودائعه الحالية وأرباحه المتحققة ، فيقل حجم الودائع المركزية.

ومع بقاء الطلب على الأموال على ما هو عليه ، فإن نسبة التشارك في سوق رأس المال سترتفع ، نظراً لانخفاض حجم المعروض من النقود وبالتالي يقل الطلب على النقود لاستثمارها ، ولا يمكن القول بأن أموال القطاع الخاص قد تتدفق على المصارف التجارية في حالة ارتفاع نسبة التشارك ، وتحد من فعالية التغيير الذي قامت به الحكومة ، وذلك لأن التفضيل النقدي في المجتمع الإسلامي يعتمد على الرصيد النقدي وليس على سعر الفائدة ، فلا توجد أرصدة كبيرة في شكل نقود حاضرة للمضاربة في شراء الأسهم ، لأن نسبة الزكاة تقف حائلاً دون ذلك فتبقى الأرصدة المحتفظ بها بسيطة لا تتعدى نصاب الزكاة ، وحتى إذا تعدتها عند البعض ، فإن هذا لا يؤثر على السياسة النقدية ، بسبب قلة هذه النسبة إلى مجموع النقود المتداولة .

2- في حالة ظهور بواذر كساد :

يقوم المصرف المركزي في هذه الحالة بإضافة كمية من النقود على ودائعه لدى المصارف التجارية فيزيد المعروض النقدي ، ومن ثم تنخفض نسبة التشارك فيزداد الطلب على النقود لتوظيفها ، ومن ثم تزداد الاستثمارات ، فيزيد التوظيف ويقضى على الانكماش.

ويمكن القول أنه في الاقتصاد الإسلامي كما في الاقتصاد الرأسمالي ، وعند ظهور بواذر الكساد ، فإن سياسة تخفيض نسبة التشارك لا تفيد وخاصة إذا كانت نظرة

1 الطيب لحيلج ، المرجع السابق ، ص 112 .

رجال الأعمال متشائمة بشأن مستقبل الاستثمار وإن احتمال وقوع مثل هذا قليل في الاقتصاد الإسلامي وذلك لسببين<sup>1</sup>:

السبب الأول: إن الخسارة التي يتعرض لها المشروع لا يتحملها رجل الأعمال لوحده ، وقد لا يتحملها إطلاقاً إذا كان مضارباً بمال الغير، ولم تكن الخسارة بسبب تعد منه .  
السبب الثاني: إن أرباح رجال الأعمال ستتضاعف في الاقتصاد الإسلامي أثناء فترة الانكماش ، فإضافة إلى أن نسبة اقتسام الأرباح ستتغير لمصالحهم ، فإن أسعار عناصر الإنتاج ستخفض وخاصة عنصر الأجور، مما يرفع من الأرباح التي تتحقق في الاقتصاد إسلامي عنها في الاقتصاد الرأسمالي أثناء فترة الانكماش .  
وحتى إذا كان القول بعدم فعالية الودائع المركزية في محاربة الانكماش ، فإن استعمال الأدوات الأخرى جنباً إلى جنب معها ، من شأنه أن يرفع من فعاليتها في محاربة الانكماش.

### الفعالية الاقتصادية للأدوات الكيفية في الاقتصاد الإسلامي (المطورة):

يمكن التعرف على فعالية الأدوات الكيفية المطورة في تحقيق أهداف السياسة النقدية من خلال التعرف على فعالية كل أداة.

أ- الفعالية الاقتصادية للاستعمال التفضيلي لنسب المشاركة :

تكون هذه الأداة فعالة في الحالات التالية:

1- في حالة إذا رأى المصرف المركزي زيادة حجم التمويل لقطاع معين دون القطاعات الأخرى هنا يكون رد فعل القطاع الخاص غير مهم ، فالمصرف المركزي يخفض النسبة ويمول القطاع المراد من خلال ودائعه لدى المصارف التجارية ، أما الأموال الخاصة فإن المؤكد أن أغلبها سيوجه إلى التمويلات ذات النسب المرتفعة ، ولا يخشى على أسهم هذه المشروعات إلا أن تباع في سوق الأسهم ، نظراً لانخفاض نسبة التشارك فيها ، فيمكن أن تنخفض نسبة التشارك العامة في السوق لاحقاً إلى أقل من هذه النسبة وخاصة في أوقات الانكماش فيمكن أن تباع هذه الأسهم وقتئذ<sup>2</sup> .

1 علي عبد الواحد وافي ، اثر تطبيق النظام الإسلامي (الرياض : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، 1988م) ، ص 102

2 مسعودة نصبة ودلال بن طيبي ، مرجع سابق ، ص 22

2- في حالة ما إذا رأى المصرف المركزي إنقاص حجم التمويل لقطاع معين دون القطاعات الأخرى يقوم المصرف المركزي في هذه الحالة برفع نسبة التشارك في أرباحه ، فإن هذا الرفع يكون ضد مصالح رجال الأعمال ، فيقل الطلب على الأموال لاستثمارها في هذا القطاع المراد ، لكن قد تتدفق أموال القطاع الخاص إلى هذا القطاع المراد، مما يخفض نسبة التشارك السوقية إلى أقل من نسبة التشارك التي أعلنها المصرف المركزي ، مما يحد من فعالية هذه الأداة في حالة رفع نسبة التشارك . وعلى العموم فإن الاستعمال التفضيلي لنسب التشارك تكون فعالة بصورة أكبر، في حالة ما إذا لم يوجد ممولون آخرون من خارج الجهاز المصرفي ، لأن المصارف التجارية باعتمادها بصورة أساسية على ودائع المصرف ، ولا يتوقع منها الوقوف ضد توجيهاته فيما يتعلق بمجالات الاستثمار ونسب التشارك.

كما أن الكفاءة المرجوة لهذه الأداة تزداد بمقدار تعدد النسب بموضوعية وتقارب حد المدى ، أي الهامش بين الحد الأدنى والحد الأعلى ، فضلاً على أن هذه الأداة ليست الوحيدة بل تتكامل مع أدوات عديدة ، فلا يتوقع ضبط حركة الائتمان من هذه الأداة وحدها<sup>1</sup>.

ب- الفعالية الاقتصادية لأداة تحديد حصص الاستثمار في كل نشاط:

تتبع فعالية هذه الأداة من سببين اثنين هما<sup>2</sup>:

1- السبب الأول : هو أن أغلب ودائع المصارف التجارية هي ودائع مركزية ، فمن خلال هذه الودائع يستطيع المصرف المركزي أن يوجه حصص الاستثمار في كل نشاط ، وذلك بقيامه بتحديد الجهة التي يستثمر فيها وديعته ، أو من خلال قبول أو رفض طلبات التمويل التي تتقدم بها المصارف التجارية وفق السياسة التي يريدها.

2- وأما السبب الثاني: يتمثل في العلاقة الوثيقة بين المصرف المركزي والمصارف الأعضاء ، فلو كانت هناك مشاريع تتطلب المزيد من التمويل زيادة على حصتها ، فإن المصارف التجارية ترفض تمويلها حتى تحافظ على العلاقة بينها وبين المصرف المركزي.

1 صالح صالح، مرجع سابق، ص 66 .  
2 الطيب لحيلج، مرجع سابق، ص 116.

وقد يضعف من فعالية هذه الأداة وجود تمويل خارج السوق الرسمية ، إذ أن وجود ما يسمى بمصارف الاستثمار أو مؤسسات التمويل غير المصرفية ، من شأنه أن يوجه التمويل زيادة عن الحصة المحددة لأي جهة ، ولذلك فإن تنظيم التمويل من طرف الحكومة بالشكل الذي يمنع تدفق الأموال من جهات خارج الجهاز المصرفي ، من شأنه أن يزيد من فعالية هذه الأداة<sup>1</sup>.

ج- الفعالية الاقتصادية لضبط العلاقة بين نسبة الإقراض ونسبة إعادة التمويل:

تتجسد فعالية هذه الأداة في كون كل مصرف يصبح مالكا لشهادات القروض الحسنة الحكومية في الفروع والأنشطة والمجالات المتعددة ، ويمكنه الحصول على التمويل من المصرف المركزي مقابل الشهادات<sup>2</sup>.

ويجب تمكين المصارف التجارية من الحصول على سلف مقابل شهادات القروض الحكومية وفقاً لما يراه المصرف المركزي ، وحسب مدى الحاجة في تخفيف النقص المؤقت للسيولة لدى المصارف التجارية<sup>3</sup>. ولهذا تصبح الأموال متداولة في المجتمع مما يضمن تغطية كافية للأنشطة الهامة وبتكاليف منخفضة مقارنة مع النظام الربوي التقليدي<sup>4</sup>.

## المبحث الأول

### مفهوم وأنواع التضخم

أولاً : مفهوم التضخم:

1 سمير عبد الحميد رضوان ، أسواق الأوراق المالية ، المعهد العالي للفكر الإسلامي ، ص30.

2 صالح صالح ، مرجع سابق ، ص 68 .

3 محمد عمر شابر ، مرجع سابق ، ص 277 .

4 صالح صالح ، مرجع سابق ، ص 68 .

يعتبر التضخم من الظواهر الاقتصادية الكلية والتي شغلت الاقتصاديين لفترة طويلة من الزمن وخصوصاً في السبعينات والثمانينيات من القرن الماضي وذلك للآثار التي تخلفها هذه الظاهرة على الاقتصاد بشكل عام ، ولإزال هدف محاربة التضخم والمحافظة على استقرار الأسعار من الأهداف الأساسية التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها وتعتبر مؤشراً على فشل الحكومات أو نجاحها ، وان هنالك جدلاً بين الاقتصاديين على دراسة التضخم وأسبابه وآثاره وذلك لان التضخم في حد ذاته ظاهرة اقتصادية كلية وديناميكية في نفس الوقت ، مما يعني أن هناك عوامل عديدة تشترك في حدوثه والية عمله وبسبب ديناميكيته فانه يصعب تحديد وقياس العوامل المؤثرة فيه بدرجة دقيقة .

والتضخم يتحقق عندما تصبح الزيادة في كمية السلع والخدمات غير متناسبة مع حجم الزيادة في أدوات الدفع . ومن ثم تخرج النقود عن وظائفها الأساسية كوسيط للمبادلة وكمخزن جيد للقيمة ، لتصبح أداة امتصاص للقوة الشرائية الحقيقية للأفراد. ومن الناحية الشخصية يجب اعتبار سلوك الأشخاص الاقتصاديين حيزي النقود عند توزيع إنفاقهم فان التضخم هو المركز أو الموقف الاقتصادي الذي لا يستطيع فيه الأفراد التصرف بطريقة نقدية رشيدة نتيجة تواجد حجم ضخم من النقود<sup>1</sup>

### تعريف التضخم

في اللغة : من ضخم الضخم الغليظ من كل شيء والضحام بالضم العظيم من كل شيء هو العظيم الجرم الكثير اللحم.<sup>2</sup>

### تعريف التضخم في الاقتصاد:

تعددت تعريفات التضخم في الفكر الاقتصادي، وذلك من خلال العديد من الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة ، حيث ركزت بعض تلك الكتابات في تعريفها لهذه الظاهرة على مظهر التضخم ، وذلك باعتباره ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار، ومن

<sup>1</sup> محمود حسين الوادي وآخرون ، الاقتصاد الكلي ، ط1(عمان : دار المسيرة للنشر 2009م) ص181

<sup>2</sup> ابن منظور وآخرون ، لسان العرب ، مجلد 4 ، دار المعارف للنشر ، ب ت ، ص19

الأمثلة على ذلك تعريف التضخم على أنه هو الارتفاع الملموس والمستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما.<sup>1</sup>

كما عرف بأنه : عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد<sup>2</sup> ومن خلال هذه التعريفات يتبين بأن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود المتداولة إلى تلك الدرجة التي تؤدي إلى حدوث انخفاض في قيمتها، والذي ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، مع ثبات مستويات الدخل، بحيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد.

كذلك يعرف التضخم بأنه الزيادة النسبية في المستوى العام للأسعار خلال فترة من الزمن ويمكن النظر إليه من جهة أخرى على انه انخفاض لكمية النقود مع كل ارتفاع في الأسعار فهو الانخفاض في القوة الشرائية لكمية ملموسة من النقود.<sup>3</sup>

هو ارتفاع تكاليف المعيشة والارتفاع في المستوى العام للأسعار لكل السلع والخدمات ويتناسب عكسياً مع القوة الشرائية للنقود فإذا تضاعفت الأسعار فان القوة الشرائية للنقود تتضاعف إلى النصف إما إذا انخفضت الأسعار إلى النصف فان القوة الشرائية للنقود تتضاعف وهكذا فان التضخم يمثل انخفاضاً في القوة الشرائية<sup>4</sup>.

كما يعرف بأنه زيادة محسوسة في كمية النقود.<sup>5</sup>

التضخم من الناحية النقدية: يقول(فيردمان) أن التضخم ظاهرة نقدية وكل أنواعه تنصب في انه معدل النمو المرتفع في العرض النقدي من خلال الطلب على النقود<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> خالد واصف الوزني ، احمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، ط6 (عمان:دار وائل للنشر ،2003م)ص249

<sup>2</sup> أنس البكري ، وليد صافي ، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق (عمان : دار المستقبل للنشر والتوزيع ،2002م) ، ص197  
<sup>3</sup> براين هيلر ، ترجمة فتحي صالح أبو سرودة وآخر ، الاقتصاد التحليلي الكلي ، ط1(بنغازي : مطبعة جامعة قاربيونس،1990م) ، ص143

<sup>4</sup> احمد زهير شامية ، مبادئ الاقتصاد 2 ، ط2(القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق ،2010م) ، ص 285

<sup>5</sup> فؤاد هاشم عوض ، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي (القاهرة: دار النهضة العربية، 1974 م)، ص219

<sup>6</sup> وهيب مسيحه وآخرون ، نظرية النقود والائتمان (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، 1956م) ، ص154

التضخم من الناحية الشخصية: يعرف بأنه المركز المالي أو الموقف الاقتصادي الذي لا يستطيع فيه الأشخاص التصرف بطريقة نقدية رشيدة نتيجة تواجد حجم التضخم النقدي.<sup>1</sup>

التضخم من الناحية السعرية : يعني انه حركة مستمرة يرتفع من خلالها المستوى العام للأسعار أي كان سبب الارتفاع ، ويمكن تعريفه بصورة مبسطة على انه تناقص في القوة الشرائية لوحدة النقد نتيجة لارتفاع الأسعار المترتبة على قصور العرض لمواجهة الطلب.<sup>2</sup>

عرف التضخم بأنه "زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع بالقدر الذي يكفي في زمن قصير لتحقيق ارتفاع كبير في الأسعار".<sup>3</sup>

ثانياً: أنواع التضخم:

أولاً: من حيث إشراف الدولة على الأسعار :

### 1- التضخم المفتوح (الظاهر) :

يتمثل هذا النوع في الارتفاع المستمر في الأسعار لفائض الطلب دون تدخل غير طبيعي من السلطات ويسمى بالتضخم الصريح أو الطليق.

### 2- التضخم المكبوت:

نوع من التضخم المستتر الذي لا تستطيع الأسعار في ظلّه أن تتمدد أو ترتفع لوجود القيود الحكومية المباشرة والموضوعة للسيطرة على رفع الأسعار<sup>4</sup>

ثانياً: من حيث حدة التضخم:

### 1-التضخم الجامح:

ويتمثل في زيادة الأسعار زيادة كبيرة تتبعها زيادة مماثلة في الأجور مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج ، وخفض ربحية رجال الأعمال مما يحتم زيادة جديدة في الأسعار وزيادة في الأجور وهكذا ، وتلاحق الزيادة في الأجور كل زيادة في الأسعار وتصيب النظام الاقتصادي لوثة من التضخم الجامح أو ما يسميه بعض الاقتصاديين بالدورة

1 مصطفى رشدي شيجة ،اقتصاديات النقود والمصارف والأموال ، ط6 ، (القاهرة : دار المعرفة الجامعية ،1996م) ، ص810

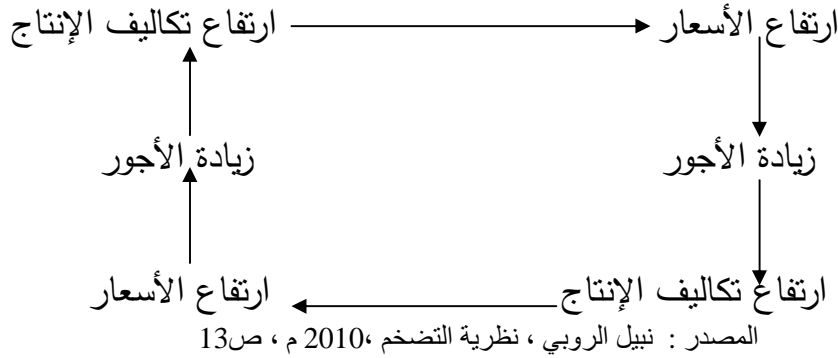
2 معيد علي الجارحي ، السياسات النقدية لمعالجة التضخم في الاقتصاد الإسلامي ، (جدة : ب ن ، 1996 م) ، ص18

3 عادل احمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي (بيروت : الدار الجامعية للطباعة والنشر ، 1992 م) ، ص 201

4 محمود حسين الوادي وآخرون ، مرجع سابق ، ص186

الخبیثة للتضخم ، فهذا النوع من التضخم ينشأ نتيجة للتوسع غیر الطبیعی فی كمية النقود أو نتیجة للتغیر المستقل فی التوقعات والزیادة اللاحقة فی عرض النقود وكذلك للنقص الطبیعی فی عرض السلع فی حالات الحروب والاضطرابات السیاسیة ، وهذه العوامل تمهد السبیل إلى ظهور لولب التضخم الجامح والذي یعتبر اخطر أنواع التضخم وأشدها ضرراً بالاقتصاد القومي إذ ترتفع فیة الأسعار بطریقة فلكیة مذهلة فتضاعف آلاف المرات الأمر الذي یؤدی إلى انعدام الثقة فی النقود ویدفع الأفراد للتخلص من الأرصدة النقدیة التي یحتفظون بها وترجع قطاعات الاقتصاد إلى وسیلة المقایضة ورفض قبول الدفع بالنقود لفقدانها كل وظائفها باعتبارها وحدة للحساب ووسیط للمبادلة ومستودع للقيمة حیث تنخفض قیمتها للصفر<sup>1</sup>

### شكل رقم (1/1/3) یوضح الدورة الخبیثة للتضخم الجامح



### 2- التضخم غیر الجامح (المتوسط):

هو الذي ترتفع فیة معدلات الأسعار ولكن بمستوی اقل من ارتفاعها بالنسبة للتضخم الجامح. بحیث تكون آثاره اقل خطورة على الاقتصاد القومي ویسهل على السلطات الحكومیة علاجه ومكافحته والحد من آثاره بحیث لا یصل الأمر إلى فقدان الثقة تماماً بالنقد المتداول<sup>2</sup>.

### ثالثاً: من حیث العلاقات الإقتصادیة الدولیة:

#### 1- التضخم المستورد:

هو الارتفاع فی الأسعار نتیجة انسیاب التضخم العالمی إليها من خلال الواردات (حالة ممیزة تحدث فی الدول العربیة المصدرة للنفط) .

<sup>1</sup> نبیل الروبی ، نظریة التضخم ، ط2 ، (الإسكندریة : مؤسسة الثقافة الجامعیة ، 2010م) ص 13  
<sup>2</sup> غازی حسین عنایة ، التضخم المالی ، ط1 (بیروت : دار الجیل للنشر ، 1992م) ، ص 60



### 3- التضخم المصدر:

هو ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة احتياطات البنوك المركزية النقدية من الدولارات والناجم عن ما يعرف بقاعدة الدفع بالدولار<sup>1</sup>.

رابعاً: من حيث حدة الضغط التضخمي:

#### 1- تضخم جذب الطلب:

هي الحالة التي ترتفع فيها الأسعار نتيجة لوجود فائض في الطلب الكلي على العرض الكلي سواء في سوق السلع أو عناصر الإنتاج (نقود كثيرة تطارد سلعاً قليلة) فعند الوصول إلى التوظيف الكامل تؤدي الزيادة في الطلب وزيادة الإنفاق الكلي إلى جذب الأسعار للارتفاع الفائض عن الطاقة الإنتاجية للمجتمع. أما في حالة وصول الاقتصاد للتشغيل الكامل فإن ذلك يعني وجود طاقات إنتاجية عاطلة يمكن تشغيلها حيث أن عدم بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل يعني أن الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة والقدرة على الاستجابة للتغير في حجم الطلب الكلي<sup>2</sup>.

#### 2- تضخم دفع النفقة:

هو التضخم الذي ينشأ عندما تستمر أسعار السلع الاستهلاكية والصناعية في الارتفاع نتيجة نفقات الإنتاج وخاصة أسعار عناصر الإنتاج والأجور ويعرف هذا النوع بتضخم دفع الأجر.

خامساً: من حيث أسبابه :

#### 1- تضخم بسبب الطلب :

يحدث هذا النوع بسبب الزيادة المستمرة في الطلب الكلي بمعدلات تفوق الزيادة في العرض الكلي مما ينعكس في صورة ارتفاعات مستمرة في المستوى العام للأسعار ، تعد الزيادة في المستوى العام للأسعار نتيجة ارتفاع الطلب الكلي وخاصة في حالات وصول الاقتصاد لمستوى التشغيل الكامل حيث تؤدي الزيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات في ظل جمود العرض الحقيقي إلى زيادة الأسعار وتستمر الزيادة في الأسعار

<sup>1</sup> محمود حسين الوادي وآخرون ، مرجع سابق، ص185

<sup>2</sup> أسامه محمد الغولي ، مجدي محمود شهاب ، مبادئ النقود والبنوك (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997م) ، ص83

باستمرار الزيادة في حجم الطلب الكلي ،نظراً لعدم مقدرة الاقتصاد الوطني على زيادة كمية الإنتاج<sup>1</sup>.

## 2- تضخم بسبب العرض :

يحدث هذا النوع بسبب نقص العرض الكلي من السلع والخدمات نتيجة لزيادة تكاليف الإنتاج الذي يرجع بدوره إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج أو زيادة الأجور مما يترتب على ذلك زيادة معدلات البطالة وارتفاع المستوى العام للأسعار<sup>2</sup>.

## 3- التضخم الناشئ عن زيادة التكاليف :

ارتفاع أثمان عناصر الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاجية أي التكلفة الحرجة باستخدام العنصر الإنتاجي أكبر من إنتاجه الحدي ، ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار فعند ندرة عناصر الإنتاج للمستثمرين يؤدي إلى دفع مكافآت مقابل الحصول عليها ويقابلون ذلك برفع أسعار منتجاتهم ،ولذلك فإن التضخم الناتج من ارتفاع التكاليف هو من جانب المنتجين والبائعين<sup>3</sup>.

## سادساً: من حيث سرعة ارتفاع الأسعار :

### 1- تضخم معتدل:

وهو ارتفاع محدود في المستوى العام للأسعار ويكون مستقراً إلى حد ما ،وفي حالة استمراره لفترة طويلة يطلق عليه التضخم الزاحف وفي ظله تنخفض قيمة العملة غير أن النظام النقدي يؤدي وظائفه بكفاءة .

### 2- تضخم سريع:

وهو ارتفاع كبير في مستوى الأسعار ويترتب عليه تدهور قيمة العملة، حيث تنخفض قيمة العملة بصورة كبيرة وتكون الفائدة الحقيقية سالبة وتقاس بالفرق بين سعر الفائدة النقدي ومعدل التضخم، مما يؤدي إلى انخفاض الإقبال على الادخار وتظهر عمليات الاكتناز وشراء السلع المعمرة والعقارات<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> إسماعيل عبد الرحمن ، حربي محمد موسي عريقات ، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ، 1999م)، ص150

<sup>2</sup> محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص186

<sup>3</sup> صالح الأمين الأرباح ، اقتصاديات النقود والمصارف ، ط1، (ليبيا: منشورات كلية المحامية ، 1981م) ، ص204

<sup>4</sup> السيد محمد احمد السريتي ، مرجع سابق، 301

سابعاً: من حيث التميز القطاعي :

أ- التضخم السلعي :

هو التضخم الذي يحدث نتيجة لزيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار ويحدث في مجال سلع الاستهلاك عندما يتحقق للمنتجين في هذه الصناعات أرباح كبيرة في صناعات إنتاج سلع الاستهلاك .

**التضخم الرأسمالي:**

وهو التضخم الذي ينشأ نتيجة لزيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها مما يؤدي إلى شيوع إرباح كبيرة في صناعات سلع الاستثمار ويجمع كينز بين نوعين من التضخم في صناعات الاستهلاك والاستثمار وأطلق عليه التضخم الربحي وينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة الاستثمار في الادخار<sup>1</sup>

كما يشير كينز إلى نوعين آخرين من التضخم هما الكامل والجزئي ، أما الأول فهو التضخم الحقيقي وهو لو تحققت في الاقتصاد حالة التوظيف الكامل لجميع عوامل الإنتاج بحيث تصبح مرونة عرض هذه العوامل صفراً ، فإذا زادت كمية النقود فان الأسعار تدفع إلى الارتفاع بمعدل يتناسب تماماً مع الزيادة في كمية النقود ، أما النوع الثاني فيظهر عند الزيادة في كمية النقود التي تصاحبها زيادة في نفقات الإنتاج للوحدة وزيادة في حجم الإنتاج في نفس الوقت<sup>2</sup>.

**ثامناً: التضخم في أسواق عناصر الإنتاج:**

**1- التضخم الربحي:**

يحدث هذا النوع نتيجة لزيادة الادخار عن الاستثمار مما يترتب عليه تحقيق أرباحاً قدرية في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار.<sup>3</sup>

**2- التضخم الدخلي :**

يحدث هذا النوع نتيجة لارتفاع نفقات الإنتاج، ومن ضمن هذه النفقات ارتفاع أجور الكفاية للعمال<sup>4</sup>.

1 فؤاد محمود موسى ، مبادئ نظرية النقود ، ط1 (الإسكندرية : مطبعة دار الثقافة للنشر ، 1951م) ص131  
2 عبد المنعم مبارك ، اقتصاديات النقود والبنوك ، ط6 (القاهرة : دار المعرفة الجامعية للنشر ، 1996م) ص371  
3 نايف الشبول ، التضخم في الاقتصاد الأردني (جامعة عين شمس ، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة 1981م) ، ص9  
4 غازي حسين عناية ، مرجع سابق ، ص61

## المبحث الثاني أسباب التضخم وطرق قياسه

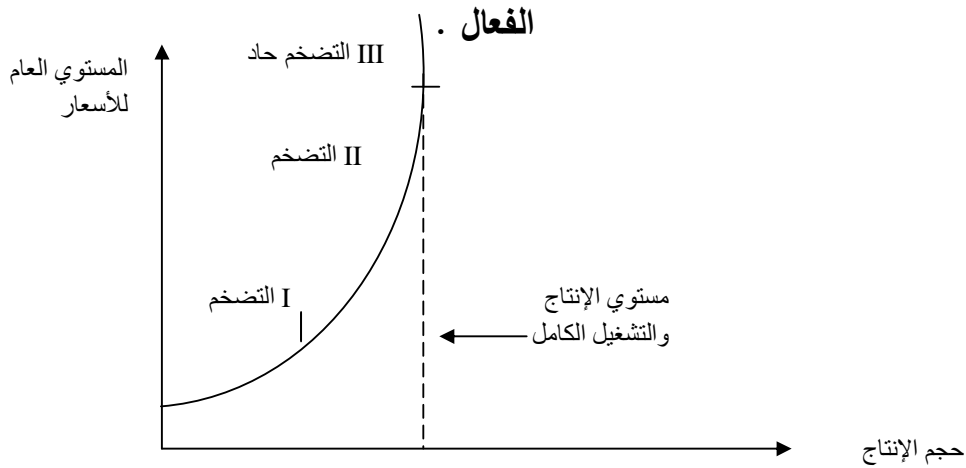
### أسباب التضخم :

إن التضخم وفقاً للتعريفات السابقة يعني دائماً الارتفاع في المستوى العام للأسعار وهي قضية طلب وعرض وإن اختلفت تفاصيل ذلك من حالة لأخرى ، وذلك تبعاً لمكونات قوى العرض والطلب وتفاعلاتها نجد أن كثير من الاقتصاديين يضعون أسباب ارتفاع الأسعار ونشوء التضخم إلى واحد أو أكثر من الأسباب التالية:

### أولاً : التضخم الناشئ عن الطلب :

يميل المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع كلما زاد الطلب الكلي الفعال أو حجم الإنفاق الكلي في المجتمع خلال فترة زمنية محددة مع بقاء العوامل الأخرى على حالها ، وعليه فإن هذا النوع من يحدث التضخم عندما يرتفع الطلب الكلي الإجمالي لقطاع المستهلكين والمستثمرين في المجتمع في الوقت الذي يظل فيه العرض المتاح من السلع والخدمات ثابتاً نظراً لأن الموارد الاقتصادية أصبحت كلها مستغلة بالكامل ، أو لأنه يمكن زيادة الإنتاج بالسرعة الكافية لمواكبة الزيادة في الطلب<sup>1</sup> .

### شكل رقم (1/2/3) يوضح الكيفية التي ترتفع فيها الأسعار مع زيادة الطلب الكلي



المصدر : أحمد زهير وآخرون ، مبادئ الاقتصاد 2 ، 2010م ، ص 286

من الشكل السابق نجد أن التضخم الناشئ عن الطلب يمر بثلاثة مراحل تتمثل

في الآتي:

1 أحمد زهير وآخرون ، مرجع سابق ، ص 286

**المرحلة الأولى :** هي المرحلة التي لا يحدث فيها أي تضخم ، وذلك لان الموارد الاقتصادية لا تكون مستغلة بكاملها، وبالتالي فان أي زيادة في الإنفاق القومي تؤدي إلي زيادة مماثلة في التوظيف وتشغيل الموارد الاقتصادية المعطلة في الإنتاج بينما تحافظ الأسعار على مستواها ثابتاً .

**المرحلة الثانية :** في هذه المرحلة يقترب الاقتصاد القومي لمستوى التشغيل الكامل والإنتاج الكامل ، بمعنى انه مع استمرار زيادة الإنفاق القومي تصبح بعض الموارد الاقتصادية أكثر ندرة وبالتالي ترتفع أسعارها وتصبح ذات تكلفة إنتاج عالية ، هذه المرحلة تشهد قدرأ معقولاً من التضخم والارتفاع العام في الأسعار .

**المرحلة الثالثة:** في هذه المرحلة يصل الاقتصاد إلي مستوى التشغيل الكامل والإنتاج الكامل ، وبالتالي يصبح من الصعب زيادة الإنتاج لذا فان أي زيادة في الإنفاق العام أو الطلب الكلي الفعال ينعكس في زيادة الأسعار مما يؤدي إلي نشوء ما يسمى بالتضخم الحاد أو الجامح .<sup>1</sup>

#### **ثانياً: التضخم الناشئ عن التكاليف:**

يرتفع المستوى العام للأسعار كلما ارتفع المستوى العام للتكاليف في فترة زمنية محددة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ، وترتفع معدلات التضخم بسبب وجود زيادة في تكاليف عناصر الإنتاج مع عدم وجود زيادة في الطلب الكلي ونجد أن هذه الزيادة تكون نتيجة لزيادة الأجور بمعدلات تفوق معدلات زيادة الإنتاجية أو زيادة معدلات الإنتاج للسلع المحلية والمستوردة ، ويلاحظ انه في حالة ثبوت سعر الصرف ينتقل التضخم من العالم الخارجي إلي الاقتصاد الوطني من خلال عناصر الإنتاج المستوردة وهو ما يعرف بالتضخم المستورد.<sup>2</sup>

#### **ثالثاً: التضخم نتيجة الربح**

نجد أن أسعار السلع والخدمات ترتفع نتيجة لرفع معدلات الربح التي يريد أن يحققها المنتج والبائع فوق معدلات الربح السائدة، حيث انه لا يوجد سبب أساسي يدفع التاجر إلي زيادة معدلات الربح سوى طمعه وفي مثل هذه الحالات فان الرفع من معدلات

1 احمد زهير وآخرون ،مرجع سابق ،ص287  
2 طارق فاروق الحصري ، التحليل الاقتصادي ، (مصر :المكتبة العصرية للنشر ،2007م) ، ص145

الأرباح لا بد أن يكون على حساب المستهلك الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتناقص القيمة الشرائية للنقود .

### رابعاً: التضخم الهيكلي

يحدث هذا النوع عندما ترتفع أسعار بعض السلع الرئيسية والأساسية في الإنتاج والتي تدخل كمواد أولية أو وسيطة في إنتاج السلع الأخرى، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة أسعار هذه السلع المنتجة ، ومن الأمثلة على ذلك ارتفاع أسعار البترول الخام (نتيجة لرفع الدعم الحكومي عنه) والذي يدخل في إنتاج كثير من السلع والصناعات الأخرى ، أما كمادة أولية داخله في الصناعة أو على شكل مصدر للطاقة والوقود في تشغيل المصانع .

وهذا يفسر التضخم الحاصل في الوقت الحالي حيث أن الارتفاع في أسعار البترول انعكست آثاره في زيادة تكاليف إنتاج السلع والصناعات الأخرى مما أدى إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار<sup>1</sup>.

### قياس التضخم :

يتم الاعتماد على الأرقام القياسية للأسعار في قياس التغيرات في المستوى العام للأسعار وبالتالي قياس معدل التضخم في المجتمع ، حيث يتم مقارنة الرقم القياسي للأسعار في سنة المقارنة بما كان عليه في سنة الأساس وتمثل سنة الأساس السنة التي ينسب إليها التغير في المستوى العام للأسعار . وسوف يتم قياس معدل التضخم بثلاثة مقاييس بسيطة كما يلي :

### 1-معدل التضخم البسيط :

يوضح معدل التغير السنوي في الأسعار في السنة الحالية مقارنة بما عليه في السنة السابقة لها وفقاً للعلاقة الآتية:

معدل التضخم البسيط = (مستوى الأسعار في العام الحالي - مستوى الأسعار في العام الماضي) ÷ مستوى الأسعار في العام الماضي.

1 احمد زهير وآخرون ، مرجع سابق ، ص288

### 3- معدل التضخم الناتج عن الجانب النقدي :

وهو يقيس التضخم الذي يرجع إلى التوسع في الإصدار النقدي ،ولذلك يعد مقياس جزئي للتضخم في المجتمع ويقاس وفقاً للمعادلة الآتية :

معدل التضخم = معدل النمو في الإصدار النقدي - معدل النمو في الناتج الحقيقي

### 4- معدل التضخم الناتج عن زيادة الطلب الكلي :

وهو يقيس معدل التضخم بالفرق بين معدل الزيادة في الطلب الكلي ومعدل النمو في الناتج الحقيقي وفقاً للعلاقة :

معدل التضخم = معدل الزيادة في الطلب الكلي - معدل النمو في الناتج الحقيقي

وهناك مؤشران يستخدمان لبيان حركة التغير في الأسعار وبالتالي مقاييس للتضخم منها<sup>1</sup>:

### 1- المخفض الضمني للناتج المحلي :

ويقصد به ذلك الرقم الذي يعبر عن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي بأسعار سنة أساس معينة والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ويتم حسابه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة معينة على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار سنة الأساس (الأسعار الثابتة) لنفس السنة ويمكن القول انه كلما كان النمو في الرقم القياسي الضمني (المخفض الضمني) للناتج المحلي الإجمالي موجباً أو سالباً أو اقرب إلى الصفر فان ذلك يدل على وجود الاستقرار الاقتصادي ، أما إذا ابتعدت القيمة عن الصفر (الموجبة) فان ذلك يدل على الارتفاع في المستوى العام للأسعار ويمتاز هذا المعيار بأنه يعكس بدرجة اكبر فكرة التضخم المحلي .

### 2-الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) :

الرقم القياسي هو عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار<sup>2</sup>،يعتبر هذا المقياس من أكثر مقاييس التضخم شيوعاً فهو يعكس مقدار التغير في المكتسبات التي يستطيع المستهلك العادي الحصول عليها ، سواء كانت مكتسبات سلعية أو خدمية حيث يتفق المحللون على أهمية الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، لأنه يعكس التغيرات في

1 السيد محمد احمد السريتي ،مرجع سابق ،ص305

2 محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1969 م ) ، ص63

مستويات الأسعار التي تحدث في الاقتصاد القومي حيث انه كلما كانت الأرقام دقيقة وشاملة كلما دل على مقدرتها على عكس التغيرات التي تحدث في القوة الشرائية للنقود<sup>1</sup>. ويعبر رياضياً عن ذلك بالمعادلة التالية<sup>2</sup>:

$$\text{قيمة النقود} = 1 \div \text{المستوى العام للأسعار}$$

فارتفاع الأسعار على سبيل المثال 100% يعني انخفاض قيمة النقود إلى 50%، ولذلك إذا رغبتنا في معرفة قيمة النقود لابد من حصر التغيرات التي تطرأ على السلع والخدمات والتعبير عن هذه التغيرات برقم حسابي (قياسي) يعطي اتجاه هذه التغيرات وقيمتها، ويصبح هذا الرقم للتغير في الأسعار هو المعبر الحقيقي عن كمية النقود. وتكتنف عملية احتساب الرقم القياسي العديد من الصعوبات بدءاً من كيفية وأسس اختيار سنة الأساس أو توفير المعلومات الإحصائية أو كيفية التعرف علي نوعية السلع المراد اختيارها، فمن المعروف أن أسعار بعض السلع قد يرتفع وبعضها الآخر قد ينخفض في نفس الوقت وينسب مختلفة مما يخلق صعوبة في تحديد السلع المراد حساب التغير في أسعارها وكيفية حساب التغير وهل تستخدم أسعار سلع التجزئة وأسعار سلع الجملة.

وللوصول إلى حساب رقم قياسي صحيح وممثل للتغيرات التي تطرأ على قيمة النقود وللتخلص من الصعوبات السابقة يجب أن نتبع الخطوات التالية:

### 1- اختيار عينة السلع:

حيث يسعى الباحثون إلى اختيار عينة من السلع لها صفة الشيوخ والاستهلاك من فئة معينة من الأفراد وتعكس في نفس الوقت الاتجاهات العامة للأسعار فهناك أرقام قياسية لسلع الجملة ولسلع التجزئة وللسلع الاستهلاكية. وهذه العينة يجب أن تكون ممثلة لاتجاهات الأسعار ولعينة أفراد المجتمع المراد دراسة التغير في الأسعار لهم ويجري ذلك وفقاً لمسح يدعى مسح ميزانية الأسرة.

### 2- اختيار سنة المقارنة (الأساس):

1 رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م)، ص107  
2 أكرم حداد، مشهور هزلول، النقود والمصارف، ط1 (عمان: دار وائل للنشر، 2005م)، ص202



وتستخدم هذه السنة لمقارنة التغيير في الأسعار بين فترتين زمنيتين أي بين سنة الأساس والسنة المراد احتساب الأسعار عندها ويراعى في اختيارها أن تكون مستويات الأسعار فيها عادية مع الثبات النسبي للمتغيرات الاقتصادية بشكل كبير مما يفترض وجود سنة أساس جديدة .

### 3- التعبير عن السلع التالية بنسب مئوية وذلك من خلال العلاقة التالية :

$$\text{الرقم القياسي} = \frac{\text{سعر السلعة في سنة المقارنة}}{\text{سعر السلعة في سنة الأساس}} * 100\%$$

لمتابعة حساب الأرقام القياسية لسلعة ما نتبع إحدى الطريقتين :  
1- طريقة المتوسطات.

يتم فيها تحويل الأسعار في سنة المقارنة إلى نسب مئوية مع افتراض إنها في سنة الأساس 100% ويتم توضيح ذلك وفق المثال التالي :

#### جدول (1/2/3) يوضح الأرقام القياسية لأسعار بعض السلع (بيانات افتراضية)

سنة المقارنة 1999م		سنة الأساس 1991م		
السعر المئوي	السعر الحقيقي	النسبة المئوية	السعر الحقيقي	السلعة
175	35	100%	20	الخبز
125	100	100%	80	اللحوم
112.5	45	100%	40	الملابس
120	120	100%	100	السكن
150	15	100%	10	الخضار
682.5				المجموع

المصدر: أكرم حداد ، مشهور هزلول ، النقود والمصارف ، 2005م ، ص 204

$$\text{الرقم القياسي لسنة الأساس} = \frac{500}{100} = 500\%$$

$$5 \text{ (عدد السلع)}$$

$$\text{الرقم القياسي لسنة المقارنة} = \frac{5}{682.5} = 0.733\%$$

من هنا نلاحظ أن الأسعار في سنة المقارنة ارتفعت بنسبة 36.5% عما كانت عليه في سنة الأساس، على أن هذه الطريقة ما يعاب عليها إخفاء الحجم الحقيقي من إنفاق الأفراد على هذه السلع كنسبة من دخلهم.

طريقة المتوسطات تعطي تأثيراً واحد ولجميع السلع على قيمة المتوسط أما على الواقع فقد ينفق الأفراد على السكن مثلاً نصف دخلهم وعلى الملابس 10% من دخلهم وهكذا.<sup>1</sup>

## 2- طريقة الأوزان الترجيحية :

للتخلص من عيوب طريقة المتوسطات لذلك يجب استخدام الوزن الترجيحي (الأهمية النسبية) لحجم الإنفاق على كل سلعة ولوحدها ويمكن إعادة حساب الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية المذكورة في المثال السابق وبطريقة الأوزان الترجيحية كالتالي:

### جدول رقم (2/2/3) يوضح الأوزان الترجيحية لأسعار بعض السلع (بيانات افتراضية)

سنة المقارنة 1999م			سنة الأساس 1991م			
الوزن الترجيحي	النسبة المئوية	السعر الحقيقي	النسبة المئوية	الأهمية النسبية	السعر الحقيقي	السلعة
1750	175	35	100%	10	20	الخبز
1875	125	100	150%	15	80	اللحوم
2250	112.5	45	200%	20	40	الملابس
4800	120	120	140%	40	100	السكن
2250	150	15	150%	15	10	الخضار
12925				100		المجموع

المصدر : أكرم حداد ، مشهور هزلول ، النقود والمصارف ، 2005م ، ص 206

الوزن الترجيحي لأسعار السلع في سنة الأساس =  $100/1000 = 100\%$

الوزن الترجيحي لأسعار السلع في سنة المقارنة =  $1000/12925 = 129.25\%$

1 أكرم حداد ، مشهور هزلول ، مرجع سابق ، ص 205

ونلاحظ هنا أن اختلاف الرقم القياسي في كلتا الطريقتين مرده إلى اختلاف طريقة حسابه مع العلم أن طريقة الوزن الترجيحي تعطي دقة أكبر في عملية الاحتساب وذلك لأنها تأخذ الحجم الحقيقي من إنفاق الأفراد على السلع<sup>1</sup> ومن الطرق المستخدمة أيضا في حساب الرقم القياسي:

### 1- الرقم القياسي للواردات :

وهو يقيس التضخم المستورد كنتيجة لتفاعل ثلاثة عوامل تؤثر على أسعار الاقتصاد المحلي ومستويات التكاليف وهي:

- معدل التضخم الخارجي.
- وسائل النقل المحلي التي قد تزيد من التضخم المستورد عن طريق ارتفاع تكاليف النقل والتوزيع غير المتكافئ.
- توحيد إمكانات الدولة والقطاع الخاص لمواجهة عوامل التضخم عن طريق زيادة العرض وعن طريق منع الموردين الأجانب من التحكم والمضاربة في الأسعار.

### 2- الفجوة التضخمية:

تعتبر إحدى المؤشرات الاقتصادية الهامة على صعيد القياس الكلي للقوى التضخمية التي يواجهها النشاط الاقتصادي من خلال تفاعل متغيراته الاقتصادية ، وهو الفرق بين الطلب الكلي والعرض الكلي من السلع والخدمات.<sup>2</sup>

1 أكرم حداد ، مرجع سابق ،ص 206

2 نجلاء صالح الزامل ، محددات التضخم ،(الرياض : ب ن ، 2008 م) ، ص 15

## المبحث الثالث

### آثار التضخم وإجراءات الحد منه

#### أولاً: آثار التضخم:

من ابرز الآثار المترتبة على حدوث التضخم هي :

1. فقدان النقود لوظائفها وبخاصة وظيفتها كمقياس ومخزن للقيمة.
2. إعادة توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع لصالح أصحاب الدخل المتغيرة كالتجار ورجال الأعمال، فتزيد دخولهم مع تزايد معدلات التضخم، وهم المستفيدون من التضخم، في حين تتدهور الدخل الحقيقية لأصحاب الدخل الثابتة والمحدودة كموظفي القطاع العام وهم المتضررون من التضخم.
3. إعادة توزيع الثروة القومية بين طبقات المجتمع وبطريقة عشوائية: فالمدخرون لأصول مالية كالودائع طويلة الأجل في المصارف؛ غالباً ما يتعرضون لخسائر كبيرة ؛ عندما تتعرض القيمة الحقيقية لمدخراتهم للتآكل سنة بعد الأخرى مع ارتفاع الأسعار. أما من يجسد مدخراته في أشكال عينية أو حقيقية كالأراضي والمعادن النفيسة؛ فهو المنتفع من ارتفاع الأسعار.
4. التخلي عن العملة الوطنية واللجوء لعملة أجنبية أكثر ثباتاً في قيمتها وهو أمر ينعكس على تدهور سعر الصرف للعملة المحلية.
5. سرعان ما يؤدي التضخم إلى ارتفاع حجم العجز في ميزان المدفوعات نتيجة إلى:

أ. تعرض الصناعة المحلية لمنافسة شديدة من الخارج ، وما ينجم عن ذلك من طاقات عاطلة وبطالة وانخفاض في مستوى الدخل المحلي.

ب. زيادة الطلب على السلع المستوردة وانخفاض الطلب على السلع المحلية.<sup>1</sup>

#### الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم:

أن للتضخم آثار كبيرة ومتنوعة على فئات المجتمع المختلفة (مقرضين ، مقترضين ، فقراء ، أغنياء ، أصحاب دخول ثابتة وأصحاب دخول متغيرة) ولكن تختلف آثاره علي كل فئة من هذه الفئات بسبب التأثير علي توزيع الدخل ، هذا بجانب ما يتولد

1 كمال البصري، التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية ، 2006، ص26

عن التضخم من آثار مباشرة وغير مباشرة علي قدرات المدخرين والمستثمرين كما أن هنالك آثار سلبية وأخري إيجابية ، وتتمثل آثار التضخم في الآتي:

### 1- أثر التضخم علي توزيع الدخل:

إن العملية التضخمية تبدأ وتستمر بسبب الإختلالات الاقتصادية التي تصيب النشاط الاقتصادي بأكمله وفئات المجتمع المختلفة وسواء كان ذلك بسبب زيادة الطلب الكلي الفعلي أو بسبب زيادة تكاليف الإنتاج<sup>1</sup>.

ويصيب هذا النوع من التضخم مجموعة من فئات المجتمع ، ونفرق هنا بين أربع من هذه الفئات وفقاً لمدي تأثرهم بالتضخم:

أ/ فئة أصحاب الدخل النقدي الثابتة :

وتكون لهم دخول ثابتة وبالتالي تنخفض دخولهم الحقيقية بنفس أصحاب الإيجارات الثابتة والمحددة بالقانون.

ب/ فئة أصحاب الدخل النقدي شبه الثابتة:

وهي الفئة التي تزداد دخولها بنسبة أقل من نسبة الارتفاع في المستوى العام للأسعار وبالتالي تنخفض دخولهم الحقيقية بالفرق بين معدل التضخم ومعدل الزيادة في دخولهم ، وهذه الفئة الأكثر تضرراً بالتضخم بدرجة أقل من الفئة الأولى وهم مثل أصحاب المعاشات.

ج/ فئة أصحاب الدخل الحقيقية الثابتة :

وهم الذين تزداد دخولهم النقدي بنفس نسبة الزيادة في المستوى العام للأسعار، لذا تظل دخولهم ثابتة ولا تتضرر ولا يستفيد أصحاب هذه الفئة من التضخم ، وهم مثل طبقات العمال في الدول المتقدمة في ظل وجود نقابات عمال قوية.

د/ فئة أصحاب الدخل النقدي المتغيرة :

وهم الفئة التي تزداد دخولها بنسبة تفوق الارتفاع في مستوى الأسعار لذا تزداد دخولهم الحقيقية وبالتالي يستفيدوا من التضخم مثل التجار ، وأصحاب الأعمال ،  
والحرفيين والمهنيين<sup>2</sup>.

1 عقيل جاسم عبد الله ، النقود والمصارف ، ط2 (عمان : دار مجدي للنشر ، 1999م) ص 249  
2 السيد محمد أحمد السريتي وآخرون، مرجع سابق، ص307

## 2- اثر التضخم على الاستثمار :

الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار لا يصيب فقط السلع الاستهلاكية والخدمات ، بل يشمل مجموعة من السلع الرأسمالية والوسيطه والتي يمثل الإنفاق عليها نسبة كبيرة من التكاليف الكلية للمشروعات الاستثمارية والجديدة ، وهذا بدوره يؤثر سلباً على قدرة الكثير من رجال الأعمال والمستثمرين علي تنفيذ مشروعات استثمارية جديدة أو عمل توسعات في الطاقة الإنتاجية القائمة فعلاً .

لذا نجد أن كثيراً منهم لجأوا إلى الاستثمار في الأنشطة التي تتسم بسرعة دوران رأس المال ، مثل المضاربة في الأراضي والعقارات وتخزين السلع ، فضلاً عن توجيه الاستثمارات إلى إنتاج السلع والخدمات الترفيهية والكمالية التي يطلبها ذوي القوة الشرائية المرتفعة ، وأيضاً يؤدي التضخم إلى ضعف قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية ، وكل هذه الأمور تعوق عمليات الاستثمار وتعرقل عمليات التنمية في المجتمع<sup>1</sup>.

## 3- الآثار السلبية للتضخم :

ويقصد بها تلك الجوانب الضارة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي ويمكن

حصر هذه الآثار فيما يلي :

أ- فقدان الثقة في الوحدة النقدية المتداولة بسبب التدهور المستمر في قيمة النقود مما يؤدي إلى تقليل الحافز على الادخار وارتفاع الأسعار بالإضافة إلى استخدام عملات أجنبية أخرى.

ب- يعمل التضخم على اختلال ميزان المدفوعات من إحداث العجز، ويرجع ذلك لسبب أسعار الصادرات وبالتالي انخفاض حصيلتها ، إلى جانب زيادة الطلب على الواردات بسبب انخفاض الأسعار العالمية مقارنة بالأسعار المحلية .

ج- اختلال التخطيط القومي وذلك بسبب اختلال تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية نتيجة لعدم القدرة على دفع تكاليف إنشاء المشروعات ، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف عناصر تلك المشروعات خلال فترة التنفيذ مما يصاحبه عجز بعض القطاعات في الحصول على الموارد اللازمة لإتمام مشروعاتها<sup>2</sup>.

1 أشرف أحمد العدلي ، الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق(القاهرة :مؤسسة الرؤية للطباعة ،2006 م)، ص284  
2 جمال خريس وآخرون ، النقود والبنوك (عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2002م) ، ص132

د- يخلق التضخم بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية والسياسية آثاراً اجتماعية متمثلة في العادات الحديثة والدخيلة على طبقة الفقراء (كالسرقة ، والتسيب) وربما تلجأ الطبقة الضعيفة منها إلى التسول في الشوارع والطرقات .

ه- يعمل التضخم بالإضافة إلى احتدام التمايز الاجتماعي بين الطبقات إلى خلق هجرة الكفاءات الفنية والبشرية إلى الخارج حيث ترتفع فيها معدلات الأجور النقدية والحقيقية ولا شك أنهم خسارة كبيرة على الاقتصاد القومي للبلاد لأنهم يمثلون احتياطياً هاماً لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد فضلاً عن مشكلة التفكك الأسري وانحلال الروابط العائلية والاجتماعية ومن ثم تأثر سلباً على تربية الأبناء والقيم العائلية .

و- انتشار الرشوة والفساد الإداري الذي يصاحب التضخم ويلجأ إليه بعض الأفراد أصحاب الدخل الثابتة وهم غالباً من الموظفين كأسلوب مضاد يخفف من حدة التضخم ، وذلك لأنهم يفقدون جزءاً كبيراً من دخولهم لما يحدثه التضخم من ارتفاع حاد في الأسعار ، فيلجأون إلى الرشوة كأسلوب مساعد لمواجهة هذه الظاهرة<sup>1</sup>.

#### 4. الآثار الايجابية للتضخم :

على الرغم من السلبيات التي أحاطت بالتضخم إلا انه لا يخلو من الآثار الايجابية التي يعكسها على بعض فروع النشاط الاقتصادي وبعض الفئات من أفراد المجتمع ويمكن حصر هذه الآثار في الأتي :

أ. يعمل التضخم على مساعدة المدينين في تخفيف أعباء الدين عنهم ، وذلك نتيجة لانخفاض القيمة الحقيقية للنقود الناجم عن ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يجعلهم يسددون ديونهم بنفس القيمة الاسمية للدين ولكن بقوة شرائية أقل مما كانت عليه في الفترة التي اقترضوا فيها .

ب. يؤدي التضخم إلى ظهور الادخار الإجباري الناتج عن قيام الحكومة بتمويل الموازنة من خلال إظهار نقود جديدة والتي يصاحبها ارتفاع مستوى الأسعار ، مما يؤدي إلى عدم قدرة الأفراد المستهلكين على الشراء بالأسعار الجديدة مما يجبرهم على تخفيض مستوى الاستهلاك وزيادة الادخار لديهم حتى يتمكنوا من جمع النقود اللازمة لشراء احتياجاتهم من تلك السلع .

1 مجدي عبد الفتاح سليمان ، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام ، (القاهرة : دار غريب للنشر، 2002م) ، ص82

- ج. يشجع التضخم على الاستثمار في مجالات إنتاج السلع التي ترتفع أسعارها ، وذلك بهدف تحقيق أرباح إضافية ناجمة عن ارتفاع أسعار تلك السلع .
- د. يستفيد من التضخم أصحاب الدخل المتغيرة كالمنتجين والتجار لأنهم يستطيعون تعويض ارتفاع تكاليف الإنتاج من خلال رفع قيمة السلعة التي يبيعونها تعلاً بسبب الارتفاع العام للأسعار .
- هـ. يعمل التضخم الناتج عن زيادة الطلب على معالجة البطالة أي بمعنى انه يعمل دون مستوى التشغيل الكامل .<sup>1</sup>

## 5- الآثار الاقتصادية للتضخم على المصارف:

تتمثل هذه الآثار في الآتي:

- 1- إضعاف ثقة البنوك في العملة الوطنية ، وإضعاف الحافز على الادخار فإذا اتجهت قيمة النقود إلى التدهور المستمر تبدأ النقود بفقدان قيمتها كمستودع للقيمة مما يزيد التفضيل السلعي على التفضيل النقدي ، ويقل ميول المؤسسات على الادخار ويزيد إقبالها على الاستهلاك الحاضر مما يؤدي إلي تحويل قيمة النقد إلى ذهب أو عملات أجنبية مستقرة القيمة وشراء معدات وعقارات وغيرها .
  - 2- يترتب على التضخم اختلال ميزان المدفوعات مما يخلق عجزاً به وذلك بزيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض في حجم الصادرات .<sup>2</sup>
- وعليه يرى الباحث أن هذه الأسباب يمكن أن تكون ايجابية لإطراف معينه في المجتمع وتكون أكثر سلبية على الأطراف الأخرى ، بمعنى أن هذه الايجابية التي تحدث تؤثر على جزء آخر من المجتمع لم يكن مأخوذاً في الحساب عند حصول التضخم ، متمثلاً في أصحاب الدخل الثابتة والفقراء وغيرهم من الذين يتضررون من التضخم .
- ثانياً: إجراءات الحد من التضخم وعلاجه :**

## الكينزيون :

يركزون على السياسات المالية والنقدية الانكماشية لتهدئة الطلب أو توسع الاقتصاد الزائد لخفض الطلب ، ويرون أن على الحكومة رفع الضرائب أو خفض

1 جمال خريس، مرجع سابق، ص133  
2 رمزي ذكي ، مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية ، (القاهرة:الدار القومية للطباعة والنشر ، 1961م) ، ص217



الإنفاق الحكومي ، كما على السلطات النقدية خفض العرض النقدي وزيادة معدلات الفائدة وخفض التضخم .

### النقديون :

بما أن النقديين يرون أن التوسع الزائد في العرض النقدي مقابل سلع وخدمات قليلة هو مصدر التضخم ، فإن خفضه يستلزم خفض العرض النقدي وجعل النمو الاقتصادي وفق معدلات ثابتة. ستزيد البطالة على المدى القصير لكنها ستتخفف على المدى البعيد.

### مدرسة جانب الطلب:

يركز هؤلاء على تحفيز التوسع في عرض السلع والخدمات ، خاصة عبر خفض الضرائب على المنشآت وتسهيل القوانين الحكومية المنظمة لأنشطة القطاع الخاص، مما يحفز الاستثمار ومن ثم يسهم في زيادة الإنتاج مع العلم بأن تخفيض الضرائب قد يخلق عجزاً كبيراً في الميزانية.<sup>1</sup>

يختلف علاج التضخم باختلاف مسبباته ففي حالة التضخم الناشئ عن زيادة الطلب على السلع والخدمات وهو النوع الشائع في معظم حالات التضخم تستخدم الدولة ما يسمى بالسياسة المالية وهي الإنفاق الحكومي والضرائب حيث أن المطلوب تخفيض الطلب الكلي ليتساوى مع العرض الكلي من السلع والخدمات ، وتقوم الدولة بتخفيض الإنفاق الحكومي أو فرض ضريبة أو زيادة الضريبة الحالية ، ويمكن للدولة أن تستخدم إحدى الوسيلتين أو كلاهما ، فعندما تقلل الحكومة من إنفاقها في الميزانية فهي تخفض الإنفاق الكلي في المجتمع وإذا صاحب ذلك زيادة الضريبة فإن اثر الضريبة يقع على الأفراد حيث تسحب الحكومة منهم جزءاً من النقود التي في أيديهم فيقل طلب الأفراد على السلع والخدمات فيقل الطلب الكلي ، ويمكن أيضاً للدولة تخفيض كمية النقود المعروضة في الاقتصاد عن طريق رفع نسبة الاحتياطي القانوني مما يقلل السيولة في أيدي الأفراد والبنوك والمؤسسات .

ويمكن الحد من التضخم بتنفيذ إجراءات السياستين المالية والنقدية

### أولاً:السياسة المالية :

1 نجلاء صالح الزامل ، مرجع سابق ، ص16

تستخدم وزارة المالية عدداً من السياسات للحد من التضخم منها:

1- تضع وزارة المالية السياسة المالية للدولة وبموجبها تتحدد مصادر الإيرادات واستخداماتها والفائض في الموازنة يؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتاحة وبالتالي سيؤدي ذلك إلى خفض معدل التضخم .

2- قيام وزارة المالية ببيع حجم الدين العام إلى الجمهور وبالتالي سحب النقد المتوفر في السوق مما يؤدي إلى الحد من عرض النقد .

3- زيادة الضرائب على السلع الكمالية ،التي تتداولها القلة من السكان من أصحاب الدخل المرتفعة .

4- خفض الإنفاق الحكومي : يعد الإنفاق الحكومي أحد الأسباب المؤدية إلي زيادة تداول النقد في السوق وبالتالي فان الحد من الإنفاق يؤدي إلي خفض النقد المتداول في الأسواق<sup>1</sup>.

#### ثانياً: السياسة النقدية :

تعرف بأنها تلك السياسة ذات العلاقة بالنقود والجهاز المصرفي والتي تؤثر علي عرض النقود أما بزيادة حجمها أو الإقلال منها.

تستخدم هذه السياسة في علاج التضخم الناتج عن الطلب وذلك من خلال امتصاص فائض العرض النقدي بالقدر الذي يضبط معدلات التغير في كمية النقود بهدف المحافظة على استقرار الأسعار<sup>2</sup>.

تتولي المصارف المركزية وضع وتنفيذ السياسات النقدية باعتماد مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية :

#### أولاً الأدوات الكمية :

1- زيادة سعر إعادة الخصم : من النشاطات التي تقوم بها المصارف التجارية منها خصم الأوراق التجارية للأفراد وفي حالات أخرى تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي وفي هذه الحالة يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم بهدف التأثير في

<sup>1</sup>البازعي وحمد سليمان ، الانتقال الدولي للتضخم ، مجلة الإدارة العامة ، العدد الأول ، 1997 م ، ص188  
<sup>2</sup>إسماعيل عبد الرحمن وآخرون ، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي (عمان : دار وائل للنشر ، 1999م) ، ص154

القدرة الائتمانية للمصارف من اجل تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق وبعد هذا الإجراء من أهم الإجراءات لمكافحة التضخم .

2- دخول المصارف (البنوك المركزية ) إلى الأسواق بائعة للأوراق المالية وذلك من اجل سحب جزء من السيولة المتداولة في السوق أو ما يسمى بدخول السوق المفتوحة .

3-زيادة نسبة الاحتياطي القانوني :تحتفظ المصارف التجارية بجزء من الودائع لدى البنوك المركزية وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما انخفضت القدرة الائتمانية لدى المصارف مما يؤثر على السيولة المتداولة وبالتالي خفض معدلات التضخم .

4- عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية والتجارية في الأسواق المالية، وذلك بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة والتأثير في مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان<sup>1</sup>. وتلعب البنوك التجارية دورًا أساسيًا في تأثيرها على حجم النشاط في الاقتصاد الوطني من خلال الائتمان الذي تقدمه للأفراد ومؤسسات الأعمال والمشروعات الاستثمارية ، غير أن حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية يخضع لرقابة البنوك المركزية ، والتي لا تسمح بأن يزيد حجم الائتمان عن المستوى الطبيعي الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي

وتتوقف فعالية هذه السياسة على مدى تأثير البنك المركزي في حجم الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية<sup>2</sup>.

**ثانيا: الأدوات النوعية :**

**1-الإقناع الأدبي:**

تتلخص في طريقة الإقناع لمدراء المصارف التجارية والمسؤولين فيها عن الائتمان المصرفي ، بسياسة الدولة الهادفة إلى خفض السيولة المتداولة في الأسواق ، وهذه السياسة فعالة في الدول النامية بشكل أكبر مما في الدول الأخرى<sup>3</sup>.

**2-تحديد هامش الضمان:**

1 محمود نجيب يونس ، عبد المنعم مبارك ، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية،(الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002 م) ص326

2 ضياء مجيد ، مرجع سابق ، ص 264

3 البازعي وحمد سليمان ، مرجع سابق ، ص221

تستخدم هذه الوسيلة عند قيام البنوك التجارية بتقديم تسهيلات ائتمانية تستخدم بهدف المضاربة في سوق الأوراق المالية<sup>1</sup> حيث يقوم الأفراد عند شرائهم للأوراق المالية بتمويل الشراء من جانبين، الجانب الأول يمول من أموالهم الخاصة ويمثل هامش الضمان المقدم من الأفراد عن القروض الممنوحة للمضاربة ويمول الجانب الثاني من مشترياتهم من الأوراق المالية من خلال التسهيلات الائتمانية المقدمة لهم من البنوك التجارية، ففي حالة التضخم وزيادة حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية رفع نسبة هامش الضمان، مما يؤدي إلى رفع نسبة مساهمة الأموال الخاصة للأفراد في مشترياتهم من الأوراق المالية وبالتالي تخفيض نسبة مساهمة تمويل شرائها المقدمة من البنوك التجارية<sup>2</sup>.

### 3- الرقابة على شروط البيع بالتقسيط:

تتسم اقتصاديات البلدان النامية بزيادة حجم إنفاقها الاستهلاكي، وخاصة عند زيادة عمليات البيع بالتقسيط<sup>3</sup> والتي تتم من خلال قيام المشتري بدفع مبلغ مقدم من ثمن السلع وسداد بقية القيمة بالتقسيط، وفي ظل تنامي عملية البيع بالتقسيط، وظهور البوادر التضخمية نتيجة الإفراط في الطلب على السلع الاستهلاكية و السلع المعمرة كالأثاث و السيارات، يتدخل البنك المركزي من خلال رقابته على الإنفاق الاستهلاكي بهدف الحد من تنامي الطلب على تلك السلع، من خلال رفع قيمة المبلغ المقدم من ثمن السلع وتخفيض مدة التقسيط وذلك بدافع تخفيض حجم الطلب عليها<sup>4</sup>.

### 4- إحداث التوازن بين القطاعات:

تعد أسعار الفائدة من أكثر محددات الطلب على التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها، وعليه فإن حدوث زيادة في الطلب على القروض الممنوحة لقطاع معين في الاقتصاد، كقطاع الإنشاءات مثلا، من شأنه أن يؤدي إلى حدوث اختناقات في هذا القطاع بسبب الزيادة في الطلب على مستلزمات البناء والتشييد بصورة تزيد عن طاقة العرض لهذه السلع، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، ولذا يتدخل البنك المركزي من خلال استعمال أسعار الفائدة، حيث يتم تحديد حدودا عليا لحجم التسهيلات الممنوحة لأغراض

1 محمود نجيب يونس، عبد المنعم مبارك، مرجع سابق، ص 330

2 ضياء مجيد، مرجع سابق، 146

3 محمود نجيب يونس، عبد المنعم مبارك، مرجع سابق، ص 330

4 ضياء مجيد، مرجع سابق، ص 271

الإنشاءات ، أو أن تكون عملية منح القروض لتلك الأغراض مرتبطة بموافقة مسبقة من البنك المركزي ، كما أن البنك المركزي وبغرض تحقيق التوازن بين مختلف قطاعات الاقتصاد ، يفرض أسعار فائدة مرتفعة على القروض الموجهة للقطاعات التي يزيد فيها الطلب على القروض ، وفرض أسعار فائدة اقل على القروض الموجهة للقطاعات الأخرى وذلك بهدف زيادة الطلب عليها وزيادة حجم الاستثمارات المنفذة فيها ، وبما يساهم في إحداث تخفيض في الطلب على قروض القطاعات الأولى وزيادة الطلب على القروض المخصصة للقطاعات الأخرى يؤدي إلى تحقيق التوازن في الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة<sup>1</sup>.

### مكافحة التضخم وفق برامج صندوق النقد والبنك الدوليين:

#### تشخيص صندوق النقد الدولي لظاهرة التضخم:

يعتمد صندوق النقد الدولي في تشخيصه لظاهرة التضخم، على اعتبارها ظاهرة نقدية ، ناجمة عن الإفراط في عرض النقود ، وينظر إلى الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية على اعتبار أنها ناجمة عن فائض الطلب<sup>2</sup> نتيجة الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات على مقدرة العرض الحقيقي ، والتي تحدث نتيجة لاختلال علاقة التوازن بين التيار النقدي والتيار السلعي ، والتي تترجم في صورة ارتفاعات في مستويات الأسعار، كما يرى الصندوق بأن التضخم يعد نتيجة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لما يمارسه من تشويه في جهاز الأثمان من خلال وضع مجموعة من القيود والضوابط التي تحد من كفاءة جهاز السوق في تحديد الأسعار بناء على تفاعل قوى العرض والطلب . كما يرى الصندوق بأن المبالغ التي ترصدها البلدان النامية في موازنتها لدعم أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية من أجل تخفيف حدة المعاناة على محدودي الدخل تعد من أكثر الجوانب تأثيراً في أداء جهاز الأثمان ، هذا بالإضافة إلى محدودية نطاق التعامل في الأسواق النقدية والمالية والذي يرجع إلى انخفاض مدخرات الأفراد بسبب نقص الوعي الادخاري لديهم، مما يساهم في زيادة معدلات الإنفاق الاستهلاكي وهجرة رؤوس الأموال

1 عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسي ، النقود والمصارف والأسواق المالية ، ( عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003م) ص374.

2 رمزي زكي ، التضخم والتكيف الهيكلي في البلدان النامية (القاهرة : دار المستقبل العربي ، 1996م) ، ص 119

الوطنية إلى الخارج نظراً للدور الذي تمارسه الإدارة السيئة للموارد المالية للدولة<sup>1</sup> بسبب إغفالها للدور الرئيسي والهام الذي تلعبه أسعار الفائدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ضمان الاستخدام الأمثل للموارد ، وبما يكفل زيادة معدلات التشغيل ورفع الطاقة الإنتاجية وزيادة العرض .

### منهج صندوق النقد الدولي في مكافحة التضخم:

بناء على تشخيص الصندوق لظاهرة التضخم، باعتبارها ظاهرة نقدية ناجمة عن الإفراط في عرض النقود ، وانطلاقاً من الدور الذي يلعبه الصندوق باعتباره مؤسسة نقدية دولية تسعى إلى تحقيق الاستقرار النقدي والمالي الدولي ، يقوم الصندوق بإعداد برنامج يهدف إلى معالجة الإختلالات النقدية التي تعاني منها الاقتصاديات المصابة بالتضخم ، وبما يكفل تلافي الآثار التي تنجم عن تفاقم تلك الضغوط ويؤدي إلى تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار<sup>2</sup> ويتطلب تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادي الذي يدعمه صندوق النقد الدولي بهدف معالجة الإختلالات التي تعاني منها البلدان المصابة بالتضخم ويتطلب مساعدة الصندوق بتنفيذ مجموعة من الإجراءات التي يرسمها خبراء الصندوق بهدف تحقيق التحسن في معدلات الأداء الكلي للاقتصاد ، ونظراً للتدهور الشديد في احتياطياتها النقدية بالعملة الأجنبية ، مما جعل الصندوق يمارس مهاماً جديدة تمثلت في قيادة بتقديم الدعم المالي لتلك البلدان من خلال استخدام تسهيلات ائتمانية جديدة ، هذا بالإضافة إلى قيام الصندوق بتقديم المساعدات الفنية للبلدان النامية التي تعاني من تفاقم مشكلة التضخم وتقوم السياسات التي يتضمنها برنامج التثبيت الاقتصادي الذي يدعمه صندوق النقد الدولي وبرنامج التكيف الهيكلي الذي يدعمه البنك الدولي على ثلاثة اعتبارات أساسية هي<sup>3</sup>:

2 زهيه بركان ، التضخم وبرامج التصحيح في البلدان النامية بين النظرية والتطبيق دراسة حالة الجزائر ، جامعة الجزائر للعلوم الاقتصادية وعلوم التسبير ، رسالة ماجستير غير منشورة، 1999 م ، ص141  
2 سميرة إبراهيم أيوب ، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي " دراسة تحليلية تقييمية ، (الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب ، 2000 م ) ، ص16

3 سهير محمود معتوق ، سياسات التثبيت الاقتصادي ، مصر ، عدد420 ، 1990 م ، ص 80

- 1- إن وجود زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقي منها ، يؤدي إلى اختلال في توازن ميزان المدفوعات ، هذه الزيادة تعد نتيجة للزيادة في نمو كمية وسائل الدفع بنسبة اكبر من هذه الزيادة .
- 2- إن تصحيح الاختلال والقضاء على فائض الطلب يتطلب إحداث تخفيض في الطلب الاسمي ، والاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج بطريقة تؤدي إلى زيادة العرض الحقيقي من السلع والخدمات .
- 3- تفترض سياسات التثبيت الاقتصادي بان إجراءات التصحيح تتضمنها برامج الصندوق ليس انكماشية ، وذلك لأنها تهدف إلى تحقيق التوازن الخارجي عند مستوى التشغيل الكامل ، وعليه يعتمد صندوق النقد الدولي في مكافحة التضخم في البلدان النامية بناءً على تشخيصه السابق على مجموعة من الإجراءات التي تقوم على ضغط حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات ، والعمل على تخفيض معدلات نموه بما يتناسب مع حجم الموارد المتاحة بهدف الحد من الإفراط في عرض النقود والتقليل من عجز الموازنة<sup>1</sup> وتتمثل أهم السياسات التي تتضمنها برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي فيما يلي:

#### أ- التحكم في كمية النقود :

وتهدف هذه السياسة إلى اتخاذ الإجراءات والضوابط التي تكفل الحد من الإفراط في إصدار النقود وذلك من خلال إتباع السياسات الكفيلة بتخفيض العجز في الموازنة العامة ويعتبر أهم مصدر للإفراط في عرض النقود ومن أهم هذه السياسات :

- 1- وضع حدود عليا لحجم الائتمان المصرفي المسموح للحكومة والقطاع العام<sup>2</sup> وتحديد سقف ائتمانية للقروض التي تقدمها البنوك التجارية للقطاع الخاص<sup>3</sup> .
- 2- إلغاء الدعم المخصص لتخفيض أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية والحد من تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية<sup>4</sup>.

1 رمزي زكي ، مرجع سابق ، ص120

2 سهير محمود معتوق ، مرجع سابق ، ص81

3 كريمة كريم ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي ، مصر ، العدد ، 1996 ، ص8

4 رمزي زكي ، مرجع سابق ، ص170

3- تجميد الأجور وتخلي الدولة عن التزاماتها التقليدية المتمثلة في توظيف الخريجين<sup>1</sup>.

4- زيادة المتحصلات الضريبية<sup>2</sup>.

5- رفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة<sup>3</sup>.

### ب- تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية وذلك بهدف:

1- مساعدة البلدان الأعضاء في تحقيق معدلات نمو منتظمة وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

2- العمل على تنشيط عمليات التبادل التجاري وتحقيق الاستقرار الاقتصادي

3- مساعدة البلدان الأعضاء في علاج الإختلالات في ميزان مدفوعاته<sup>4</sup>.

يتوقف نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات على درجة مرونة الطلب الخارجي على الصادرات المحلية ، وان زيادة معدلات الطلب المحلي على السلع المنتجة محلياً ، حيث أن ارتفاع درجة مرونة الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية نتيجة انخفاض أسعارها مقارنة بالسلع المنافسة في السوق الدولية يساعد على زيادة الحصيلة من النقد الأجنبي ، غير أن انخفاض مرونة الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية تعكس عدم فعالية سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية ، وذلك لانخفاض قدرتها التنافسية في السوق الدولية<sup>5</sup>.

### ج- تحرير التجارة الخارجية :

1 سهير محمود معتوق، مرجع سابق، ص 81،

2 سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص 69،

3 ضياء مجيد، مرجع سابق، ص 114،

4 دافيد برتون ، مارتن غلمان ، سياسة سعر الصرف وصندوق النقد الدولي ، التمويل والتنمية ، العدد 3، 1991م ، ص 19،

5 وسام ملاك ، الطاهر النقدي على المستوى الدولي ، (بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر ، 2001م) ص 81،



يعد تحرير التجارة الخارجية أحد أهم مكونات برنامج الإصلاحات الاقتصادية التي يدعمها صندوق النقد والبنك الدوليين ، ويرجع ذلك إلى الدور الذي تمارسه التجارة الخارجية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي<sup>1</sup> ، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الإنتاجية. أن الهدف من تقديم البنك الدولي لقروض التكيف الهيكلي التي تدعم تحرير التجارة الخارجية والتحول نحو التصدير تتمثل فيما يلي<sup>2</sup>:

1. يؤدي إلغاء القيود المفروضة على الواردات وخفض الرسوم الجمركية عليها إلى فتح أسواق البلدان النامية أمام صادرات الدول الصناعية المتقدمة ، مما ينعكس في التخفيف من المشكلات الاقتصادية التي تواجهها الدول المتقدمة مثل البطالة والكساد الاقتصادي.
2. يؤدي نمو قطاع الصادرات في البلدان النامية نتيجة التحول في بنيتها الإنتاجية وزيادة طاقاتها الإنتاجية إلى زيادة حصيلتها من النقد الأجنبي نتيجة الزيادة في حجم صادراتها وبالتالي زيادة مقدرتها على سداد الديون المستحقة عليها لصالح البلدان المتقدمة أو المؤسسات المالية والنقدية الدولية. هذا بالإضافة إلى ضمان توفر الاحتياطات التي تكفل تحويل أرباح وعوائد رؤوس الأموال الأجنبية التي نفذت مشروعات استثمارية في تلك البلدان إلى بلدانها الأصلية أو غيرها حسب رغبة المستثمرين.

#### د- تشجيع استثمارات القطاع الخاص:

يتطلب تشجيع استثمارات القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي إزالة كافة العوائق التي تحول دون الزيادة في حجم نشاط تلك المشروعات ، سواء العوائق التي تتضمنها قوانين الاستثمار أو القوانين الضريبية.

#### هـ - تحرير الأسعار:

تتضمن سياسات التكيف الهيكلي التي يدعمها البنك الدولي ضرورة تحرير أسعار السلع والخدمات في المجتمع ، بحيث تتحدد أسعارها بناء على تفاعل قوى العرض

1 واصف عازر وآخرون ، الإصلاحات الاقتصادية والتنمية البشرية في الأردن ، ( بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999 م ) ص 71

2 زكي رمزي ، التضخم والتكيف الهيكلي في البلدان النامية ، مرجع سابق ، ص 176

والطلب، وذلك بهدف الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي<sup>1</sup> والتي تؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية نتيجة الدعم الذي تخصصه الدولة في ميزانيتها ، بهدف تخفيض أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية من أجل تخفيف المعاناة على محدودي الدخل، بالإضافة إلى التشوهات في الاقتصاد القومي الناجمة عن منح القروض لبعض القطاعات بأسعار فائدة تفضيلية ، تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات في قطاعات معينة ، وانخفاضها في قطاعات أخرى.

## المبحث الأول

### تحليل بيانات الدراسة (بيانياً)

يتناول هذا المبحث أثر السياسة النقدية علي التضخم في السودان خلال الفترة من (1994 - 2012م) ، ولتوضيح العلاقة بين التضخم ومؤشرات البحث "عرض النقود ، الاحتياطي النقدي وهوامش المربحات" تم تقسيم فترة الدراسة لفترتين الأولى من (1994-2003م) والثانية من (2004-2012م) وقد تم احتساب نسبة الزيادة والنقصان باستخدام القانون (سنة المقارنة - سنة الأساس) ÷ سنة الأساس

أولاً : تحليل الفترة من (1994-2003م)

جدول رقم (1/1/4) يوضح نسبة الزيادة والنقصان في معدل التضخم

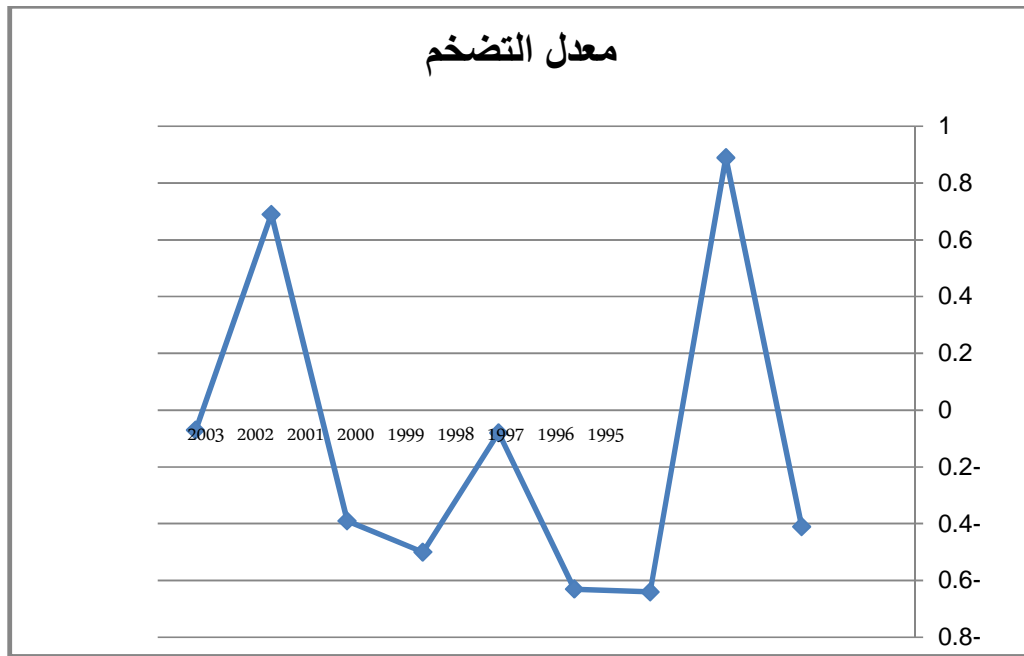
خلال الفترة (1994-2003م)

<sup>1</sup> سهير محمود معتوق ، مرجع سابق ، ص82

السنة	التضخم %	نسبة الزيادة والنقصان
1994	115.93	
1995	68.97	-41%
1996	130.41	89%
1997	47.19	-64%
1998	17.51	-63%
1999	16.16	-8%
2000	8.02	-50%
2001	4.9	-39%
2002	8.3	69%
2003	7.7	-7%

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

شكل رقم (1/1/4) يوضح نسبة الزيادة والنقصان في معدل التضخم خلال الفترة (1994-2003م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

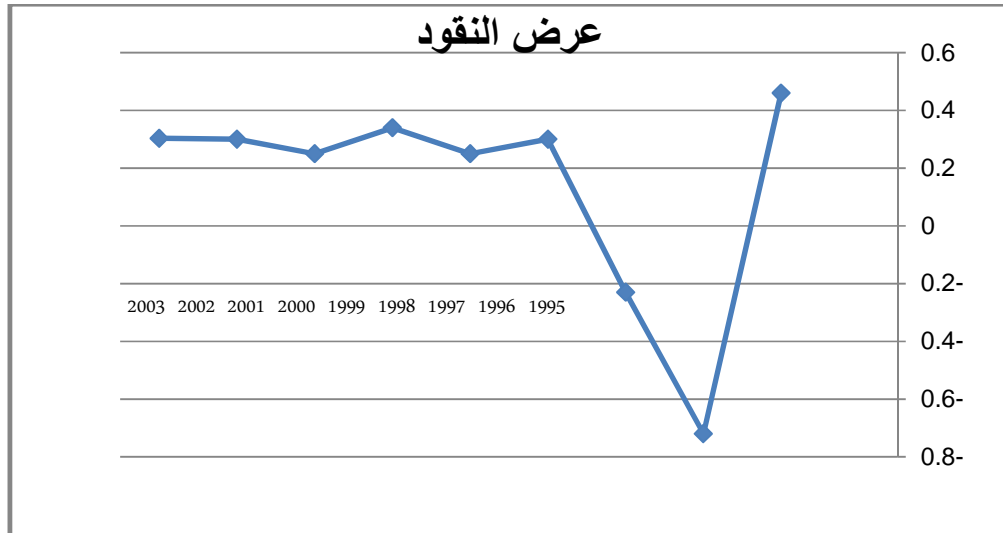
من خلال الجدول والشكل رقم (1/1/4) نلاحظ انه في عام 1994م بلغ معدل التضخم 115.93%، وفي عام 1995م انخفض المعدل إلى 86.97% بنسبة نقصان 41%. وفي عام 1996م ارتفع معدل التضخم مرة أخرى من 86.97% إلى 130.41% بنسبة 89%، وفي العام 1997م انخفض معدل التضخم إلى 47.19% بنسبة 64% مقارنة بالعام السابق واستمر الانخفاض في معدل التضخم حتى بلغ 4.9% بنسبة 39% في عام 2001م وارتفع مرة أخرى في عام 2002م إلى 8.3% بنسبة 69% وانخفض إلى 7.7% بنسبة 7% في العام 2003م ، يرجع السبب في زيادة معدلات التضخم إلى في هذه الفترة إلى أسباب سياسية مثل الحروب التي استنزفت كثير من الموارد الاقتصادية للدولة مما أدى إلى زيادة الكتلة النقدية وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم ، وأيضاً تمويل القطاع العام على حساب القطاع الخاص مما أدى إلى حرمان القطاع الخاص من التمويل المطلوب لتحريك نشاطه .

**الجدول (2/1/4) يوضح نسبة الزيادة والنقصان في عرض النقود  
خلال الفترة (1994-2003م)**

السنة	عرض النقود (بملايين الجنيهاات )	نسبة الزيادة والنقصان
1994	5090	
1995	7410	46%
1996	2069.5	-72%
1997	1597.1	-23%
1998	2069.5	30%
1999	2579.2	25%
2000	3466.7	34%
2001	4322.1	25%
2002	5632.67	30%
2003	7340.9	30%

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

الشكل (2/1/4) يوضح نسبة الزيادة والنقصان في عرض النقود خلال الفترة (1994-2003م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

يلاحظ من الجدول والشكل رقم (2/1/4) ارتفاع عرض النقود من 5090 (مليون جنيه) الى 7410 (مليون جنيه) في العام 1995م مقارنة بالعام 1994م بنسبة زيادة 46%، اما في العامين 1996 و 1997م انخفض عرض النقود الى ان بلغت النسبة 72% و 23% على التوالي وشهدت الفترة (1998-2003م) ارتفاع متزايد في عرض النقود حيث بلغت 7340 (مليون جنيه) في العام 2003م بنسبة زيادة 30%، وتعتبر

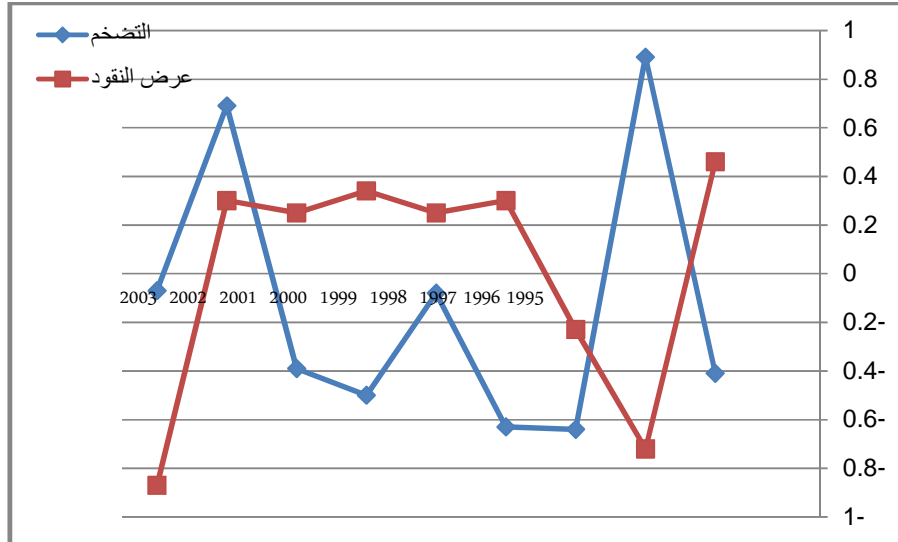
الحروب وتمويل القطاع العام على حساب القطاع الخاص من الاسباب التي أدت الى زيادة عرض النقود وايضاً طباعة المزيد من النقود مما يزيد من الكتلة النقدية .

جدول (3/1/4) يوضح العلاقة بين عرض النقود(بملايين الجنيهات) والتضخم (%) خلال الفترة(1994-2003م)

السنة	عرض النقود	التضخم
1994		
1995	46%	-41%
1996	-72%	89%
1997	-23%	-64%
1998	30%	-63%
1999	25%	-8%
2000	34%	-50%
2001	25%	-39%
2002	30%	69%
2003	-87%	-7%

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

الشكل رقم(3/1/4) يوضح العلاقة بين عرض النقود ومعدل التضخم خلال الفترة(1994-2003م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

من الجدول والشكل رقم (3/1/4) يتضح انه بالرغم من زيادة عرض النقود في العام 1995 مقارنة بالعام السابق بنسبة 46% فان نسبة التضخم انخفضت بنسبة

41%، وأيضاً في العام 1996م عرض النقود بنسبة 72% فإن التضخم زاد بنسبة 89% وفي العام 1997م انخفض عرض النقود بنسبة 23% مما أدى إلى انخفاض نسبة التضخم بنسبة 64% مقارنة بالعام السابق ، وفي 1998م ارتفع عرض النقود بنسبة 30% ورغم ذلك انخفض التضخم بنسبة 63% ، في العام 1999م ارتفع عرض النقود بنسبة 25% ولكن نسبة التضخم انخفضت بنسبة 8% في العام ارتفع عرض النقود بنسبة 34% وانخفضت نسبة التضخم إلى 50%، وفي العام 2001م زاد عرض النقود بنسبة 25% وانخفض التضخم بنسبة 39% وفي العام 2002م زاد عرض النقود بنسبة 30% مما أدى إلى زيادة نسبة التضخم بنسبة 69% مقارنة بالعام السابق . وفي العام 2003م انخفض عرض النقود بنسبة 87% مما أدى إلى انخفاض نسبة التضخم إلى 7% مقارنة بالعام السابق.

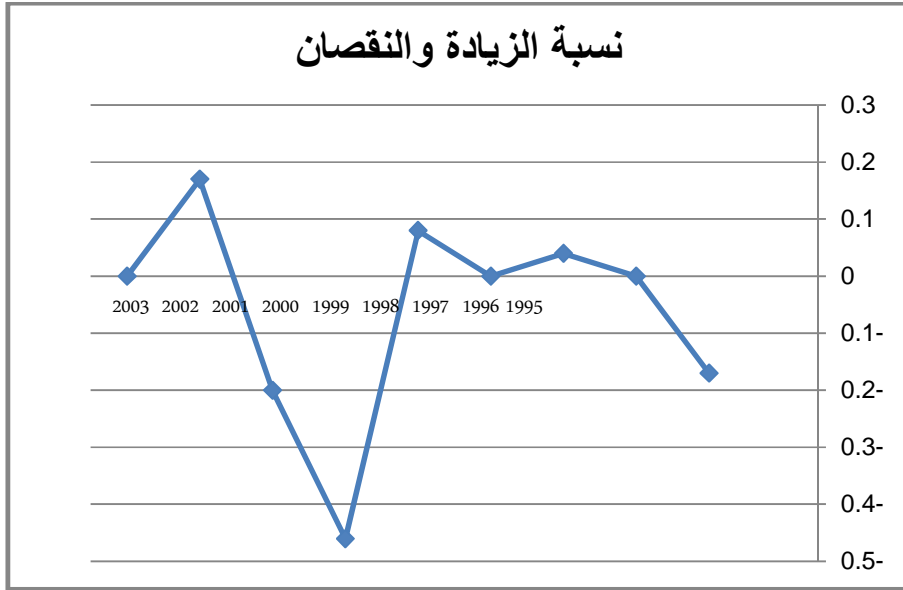
**جدول رقم (4/1/4) يوضح نسبة الزيادة والنقصان في الاحتياطي النقدي خلال الفترة (1994-2003م)**

السنة	الاحتياطي النقدي (%)	نسبة الزيادة والنقصان
1994	30	
1995	25	-17%
1996	25	0%
1997	26	4%
1998	26	0%
1999	28	8%
2000	15	-46%
2001	12	-20%
2002	14	17%
2003	14	0%

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

**الشكل رقم (4/1/4) يوضح نسبة الزيادة والنقصان في الاحتياطي النقدي**

### خلال الفترة (1994-2003م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

من الجدول والشكل رقم (4/1/4) يلاحظ انه في العام 1995م انخفض معدل الاحتياطي النقدي إلى 25% بدلاً من 30% في العام 1996م بنسبة 17%، وظل في العام 1996م كما هو في العام السابق، أما في العام 1997م ارتفع معدل الاحتياطي إلى 26% بنسبة 4% مقارنة بالعام السابق، وفي العام 1998م ظل معدل الاحتياطي ثابتاً . وفي العام 1999م ارتفع معدل الاحتياطي إلى 28% بنسبة 8%، وفي عام 2000م انخفض إلى 15% بنسبة 46% وفي العام 2001م انخفض معدل الاحتياطي إلى 12% بنسبة 20% وارتفع في عامي 2002-2003م إلى 14% بنسبة 17% مقارنة بالعام السابق، ويرجع السبب في ارتفاع نسبة الاحتياطي النقدي في هذه الفترة إلى أسباب سياسية مثل الحروب التي استنزفت كثير من الموارد الاقتصادية للدولة مما أدى إلى زيادة الكتلة النقدية وبالتالي ارتفاع نسبة الاحتياطي النقدي .

جدول رقم (5/1/4) يوضح العلاقة بين الاحتياطي النقدي والتضخم

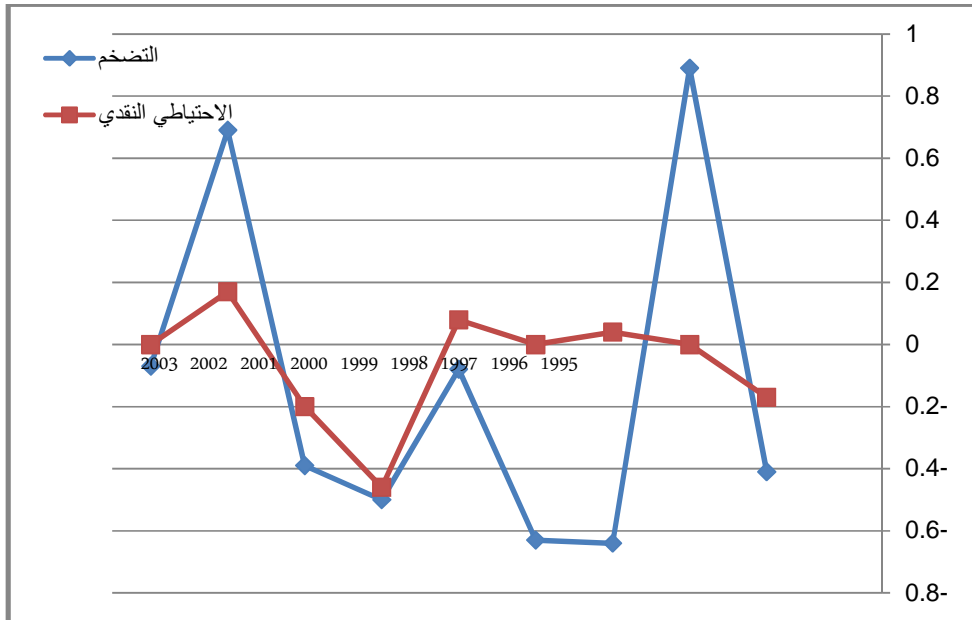
خلال الفترة (1994-2003م)



السنة	الاحتياطي النقدي (%)	التضخم (%)
1994		
1995	-17%	-41%
1996	0%	89%
1997	4%	-64%
1998	0%	-63%
1999	8%	-8%
2000	-46%	-50%
2001	-20%	-39%
2002	17%	69%
2003	0%	-7%

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

الشكل رقم (5/1/4) يوضح العلاقة بين الاحتياطي النقدي والتضخم خلال الفترة (1994-2003م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

من الجدول والشكل رقم (5/1/4) يلاحظ أن نسبة الاحتياطي في العام 1995م انخفضت إلى 17% مقارنة بالعام 1994م مما أدى إلى انخفاض معدل التضخم بنسبة

14%، أما في العام 1996م ظلت نسبة الاحتياطي النقدي كما هي بينما ارتفع معدل التضخم إلى 89% .

وفي العام 1997م ارتفعت نسبة الاحتياطي إلى 4% ولكن انخفض معدل التضخم بنسبة 64% ، وفي عام 1998م ظلت نسبة الاحتياطي النقدي ثابتة وانخفض معدل التضخم بنسبة 63% مقارنة بالعام السابق ، وفي عام 1999م ارتفعت نسبة الاحتياطي إلى 8% مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم إلى 8% .

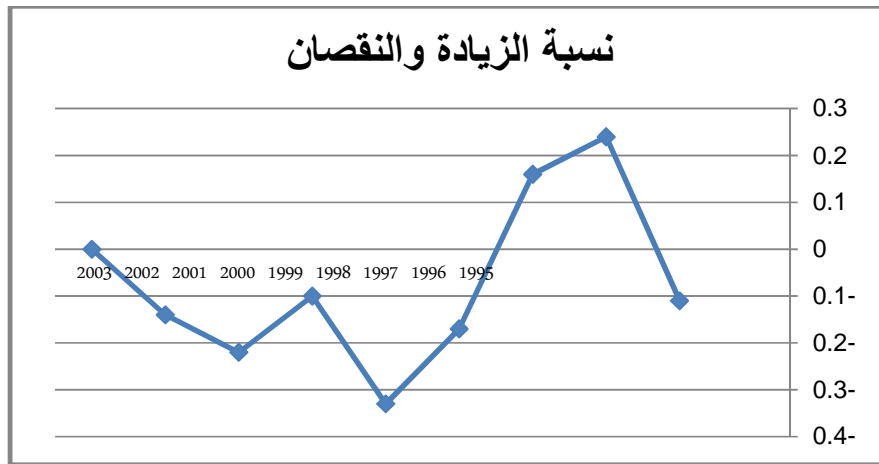
وفي العام 2000م انخفضت نسبة الاحتياطي إلى 46% وأدى إلى انخفاض معدل التضخم إلى 50%، وفي 2001م انخفضت نسبة الاحتياطي النقدي إلى 20% مما أدى إلى انخفاض نسبة التضخم إلى 39% ، وفي 2002م ارتفعت نسبة الاحتياطي إلى 17% مما أدى إلى زيادة نسبة التضخم 69% وفي العام 2003م ظلت نسبة الاحتياطي النقدي ثابتة وانخفضت نسبة التضخم إلى 7% مقارنة بالعام السابق.

**جدول رقم (6/1/4) يوضح نسبة الزيادة والنقصان في هوامش المربحات خلال الفترة (1994-2004م)**

السنة	هوامش المربحات (%)	نسبة الزيادة والنقصان
1994	28	
1995	25	-11%
1996	31	24%
1997	36	16%
1998	30	-17%
1999	20	-33%
2000	18	-10%
2001	14	-22%
2002	12	-14%
2003	12	0%

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

**الشكل رقم (6/1/4) يوضح نسبة الزيادة والنقصان في هوامش المربحات خلال الفترة (1994-2004م)**



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

يلاحظ من الجدول والشكل (6/1/4) انه في العام 1995م انخفضت هوامش المربحات من 28% إلى 25% مقارنة بالعام 1994م بنسبة انخفاض 11%، أما في العام 1996م ارتفعت هوامش المربحات إلى 31% بنسبة ارتفاع 24% وفي العام 1997م ارتفعت إلى 36% بنسبة زيادة 16% مقارنة بالعام السابق وفي الفترة من (1999-2003م) ظلت هوامش المربحات تتخفف إلى أن بلغت 12% بنسبة انخفاض 14%.

جدول رقم (7/1/4) يوضح العلاقة بين هوامش المربحات والتضخم

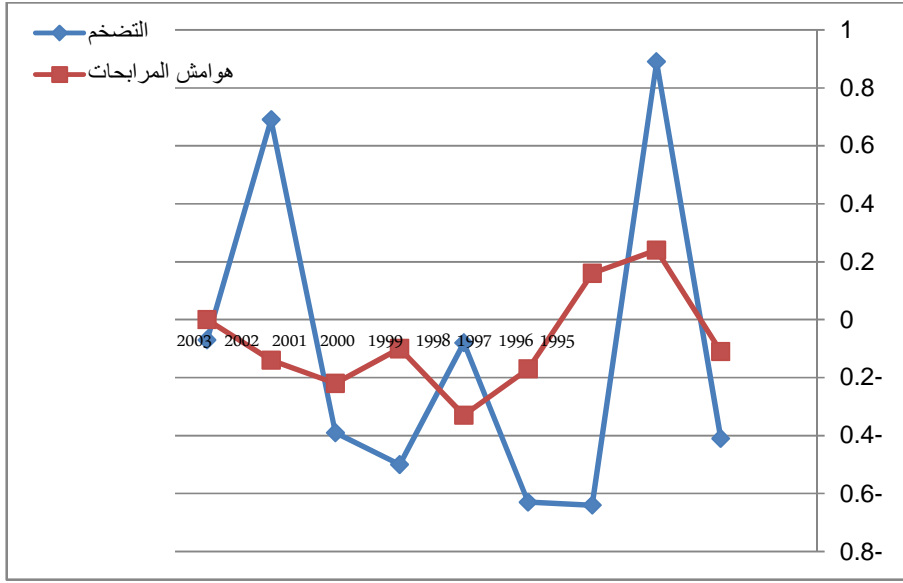
خلال الفترة (1994-2004م)

السنة	هوامش المربحات (%)	التضخم (%)
1994		
1995	-11	-41
1996	24	89
1997	16	-64
1998	-17	-63
1999	-33	-8
2000	-10	-50
2001	-22	-39
2002	-14	69
2003	0	-7

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

الشكل رقم (7/1/4) يوضح العلاقة بين هوامش المربحات والتضخم

خلال الفترة (1994-2004م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

يلاحظ من الجدول رقم(7/1/4) أن هامش المربحات انخفضت بنسبة 11% مما أدى إلى انخفاض معدل التضخم بنسبة 41% في العام 1995م مقارنة بالعام السابق، وفي العام 1996 ارتفعت هامش المربحات بنسبة 24% مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم إلى 89% ، أما في العام 1997 ارتفعت نسبة هامش المربحات إلى 16% مما أدى إلى انخفاض معدل التضخم بنسبة 64% مقارنة بالعام السابق. وشهدت الفترة(1998-2001) انخفاض في هامش المربحات مما أدى إلى انخفاض في معدلات التضخم، أما في العام 2002 م انخفض هامش المربحة بنسبة 14% وزاد معدل التضخم بنسبة 69%، وفي العام 2003 ظل هامش المربحة ثابت وانخفض معدل التضخم بنسبة 7%.

ثانياً : تحليل الفترة من(2004-2012م)

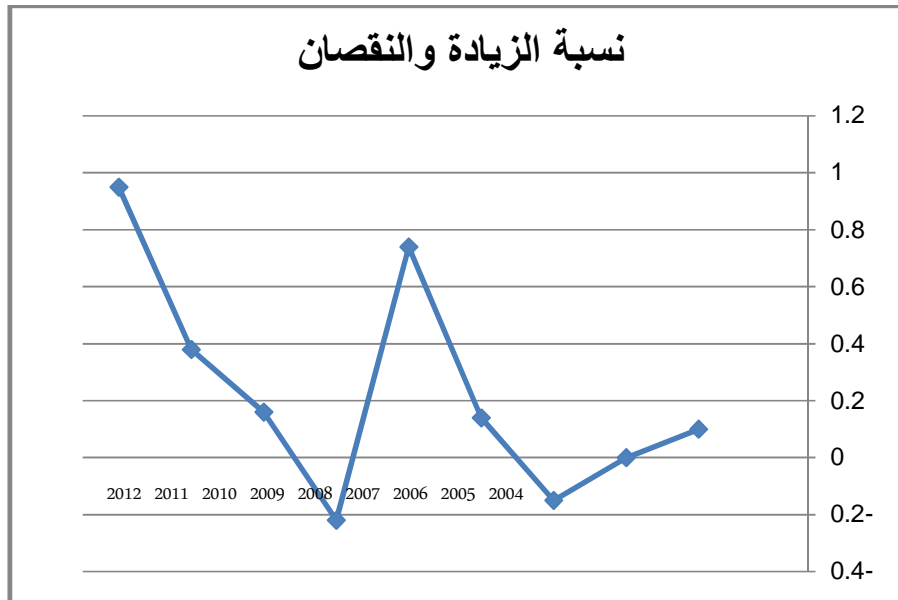
جدول رقم (8/1/4) يوضح نسبة الزيادة والنقصان في معدل التضخم

خلال الفترة (2004-2012م)

السنة	التضخم (%)	نسبة الزيادة والنقصان
2004	8.5	10%
2005	8.5	0%
2006	7.2	-15%
2007	8.2	14%
2008	14.3	74%
2009	11.2	-22%
2010	13	16%
2011	18	38%
2012	35.1	95%

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

الشكل رقم (8/1/4) يوضح نسبة الزيادة والنقصان في معدل التضخم خلال الفترة (2004-2012م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

من الجدول والشكل رقم (8/1/4) يلاحظ انه في العام 2004م ارتفع معدل التضخم بنسبة 10% مقارنة بالعام السابق وفي العام 2005 ظل معدل التضخم ثابت، في العام 2006 انخفض معدل التضخم إلى 7.2% بنسبة انخفاض 15% وفي عامي

2007-2008م ارتفع معدل التضخم ، وفى العام 2009م انخفض مره أخرى إلى 11.2% بنسبة 22% مقارنة بالعام السابق.

وقد شهدت الفترة من(2010-2012)ارتفاع مستمر في معدلات التضخم بلغ 95% في العام 2012م ، انخفاض نسبة التضخم في الفترة من 2004- 2009م يرجع السبب فيها إلى إنتاج وتصدير البترول وتوقف حرب الجنوب بعد اتفاقية نيفاشا ، ولكن ارتفعت معدلات التضخم مرة أخرى في العام 2010م وحتى الآن نسبة لانفصال جنوب السودان والذي أدى إلى تحويل عائدات النفط إلى دولة جنوب السودان بما يعادل 86% من إنتاج البترول في السودان .

**جدول رقم (9/1/4) يوضح نسبة الزيادة والنقصان في عرض النقود (بملايين الجنيهات )**

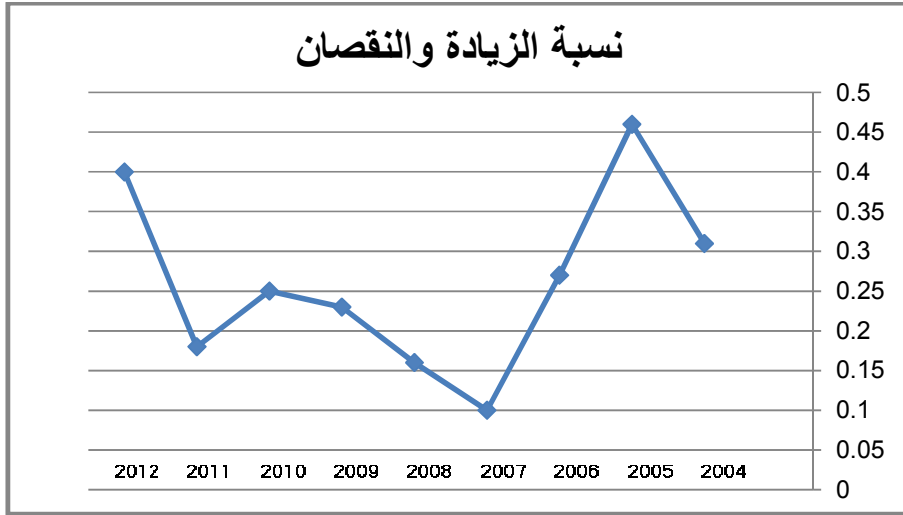
**خلال الفترة (2004-2012م)**

السنة	عرض النقود	نسبة الزيادة والنقصان
2004	9604.4	31%
2005	14031.4	46%
2006	17871.8	27%
2007	19714.6	10%
2008	22933.2	16%
2009	28314.5	23%
2010	35497.9	25%
2011	41853	18%
2012	58663.3	40%

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

**الشكل رقم (9/1/4) يوضح نسبة الزيادة والنقصان في عرض النقود**

### خلال الفترة (2012-2004م)



من الجدول والشكل (9/1/4) يتضح انه قد شهدت هذه الفترة ارتفاع في عرض النقود بمعدل 31% في العام 2004م ، أما في العام 2005م فقد ارتفع عرض النقود بنسبة 46% ، وانخفضت نسبة الارتفاع في عام 2006م إلى 27% وفي عام 2007م إلى 10%، وارتفع عرض النقود مرة أخرى في عام 2008م بنسبة 16% وفي عام 2009م إلى 23%، وفي عام 2010م بلغت نسبة الزيادة 25%، وفي عام 2011م 18%، وفي العام 2012م ارتفع عرض النقود بنسبة 40%.

جدول رقم (10/1/4) يوضح العلاقة بين عرض النقود ومعدل التضخم

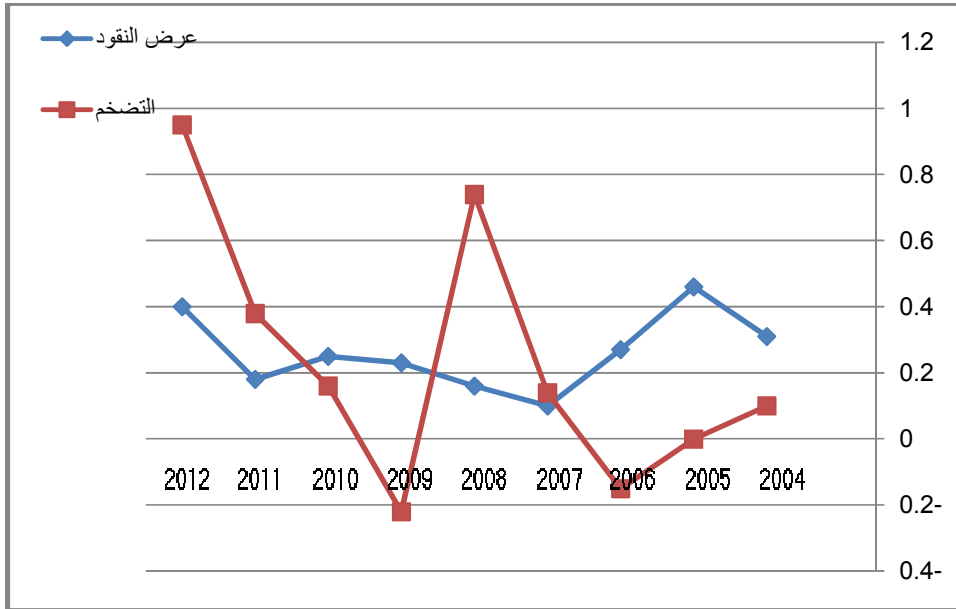
### خلال الفترة (2012-2004م)

السنة	عرض النقود (%)	التضخم (%)
2004	31	10
2005	46	0
2006	27	-15
2007	10	14
2008	16	74
2009	23	-22
2010	25	16
2011	18	38
2012	40	95

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

الشكل رقم (10/1/4) يوضح العلاقة بين عرض النقود ومعدل التضخم

## خلال الفترة (2004-2012م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

من الجدول والشكل رقم (10/1/4) يتضح انه في العام 2004م ارتفعت نسبة عرض النقود إلى 31% مما أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم إلى 10%، وفي العام 2005م ارتفع عرض النقود إلى 46% وظلت نسبة التضخم ثابتة، وفي العام 2006م ارتفع عرض النقود إلى 27% وانخفضت نسبة التضخم إلى 15% مقارنة بالعام السابق .

وفي العام 2007م ارتفعت نسبة عرض النقود إلى 10% وارتفعت نسبة التضخم إلى 14% ما في العام 2008م ارتفعت نسبة عرض النقود إلى 16% وارتفعت نسبة التضخم إلى 74% ، وفي العام 2009م ارتفعت نسبة عرض النقود إلى 23% وانخفضت نسبة التضخم إلى 22% مقارنة بالعام السابق .

في العام 2010م ارتفعت نسبة عرض النقود إلى 25% مما أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم إلى 16% ، وفي العام 2011م ارتفعت نسبة عرض النقود إلى 18% مما أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم إلى 38%، أما في العام 2012م ارتفعت نسبة عرض النقود إلى 40% مما أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم إلى 95%.

**جدول رقم (11/1/4) يوضح نسبة الزيادة والنقصان للاحتياطي النقدي**

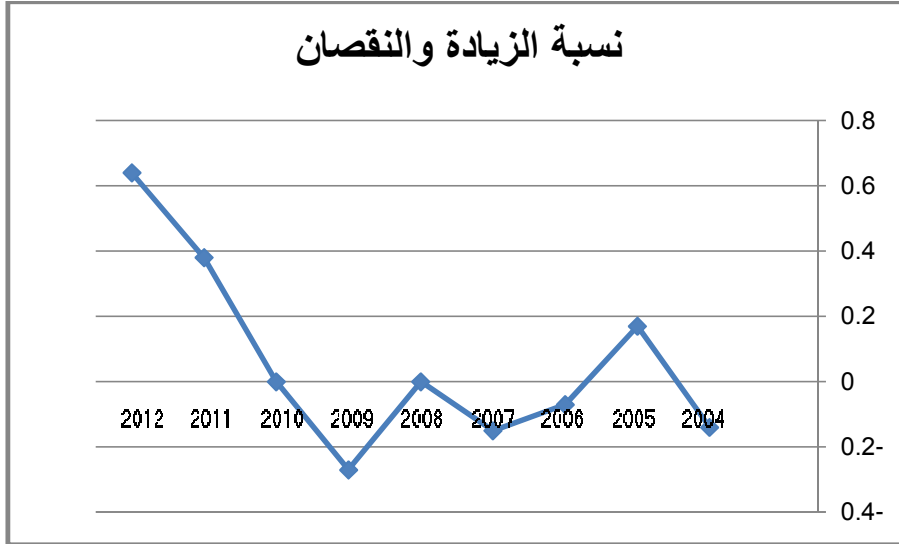


### خلال الفترة (2004-2012)

السنة	الاحتياطي النقدي (%)	نسبة الزيادة والنقصان
2004	12	-14%
2005	14	17%
2006	13	-7%
2007	11	-15%
2008	11	0%
2009	8	-27%
2010	8	0%
2011	11	38%
2012	18	64%

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

### الشكل رقم (11/1/4) يوضح نسبة الزيادة والنقصان للاحتياطي النقدي خلال الفترة (2004-2012)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

من الجدول والشكل رقم (11/1/4) يتضح انه في العام 2004م انخفض معدل الاحتياطي النقدي من 14% إلى 12% بنسبة انخفاض 14% مقارنة بالعام 2003م، أما في العام 2005م ارتفع معدل الاحتياطي النقدي إلى 14% مرة أخرى بنسبة زيادة 17%

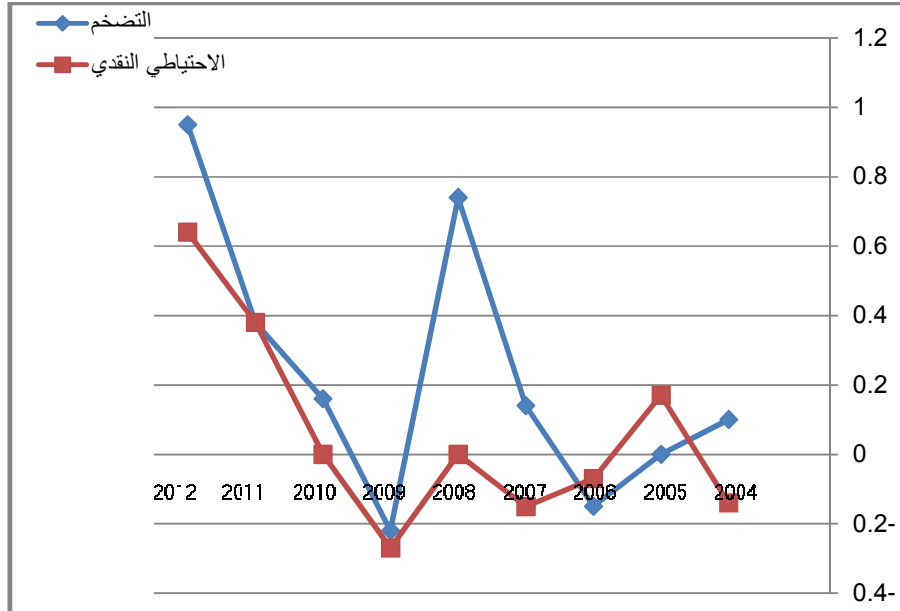
مقارنة بالعام السابق ، شهدت الفترة من (2006-2010) انخفاض في معدل الاحتياطي النقدي بنسب متفاوتة أما في عامي 2011 و 2012 ارتفع معدل الاحتياطي النقدي إلى أن بلغ 18% بنسبة ارتفاع 64%.

جدول رقم (12/1/4) يوضح العلاقة بين الاحتياطي النقدي ومعدل التضخم خلال الفترة (2004-2012م)

السنة	الاحتياطي النقدي (%)	التضخم (%)
2004	-14	10
2005	17	0
2006	-7	-15
2007	-15	14
2008	0	74
2009	-27	-22
2010	0	16
2011	38	38
2012	64	95

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

الشكل رقم (12/1/4) يوضح العلاقة بين الاحتياطي النقدي ومعدل التضخم خلال الفترة (2004-2012م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

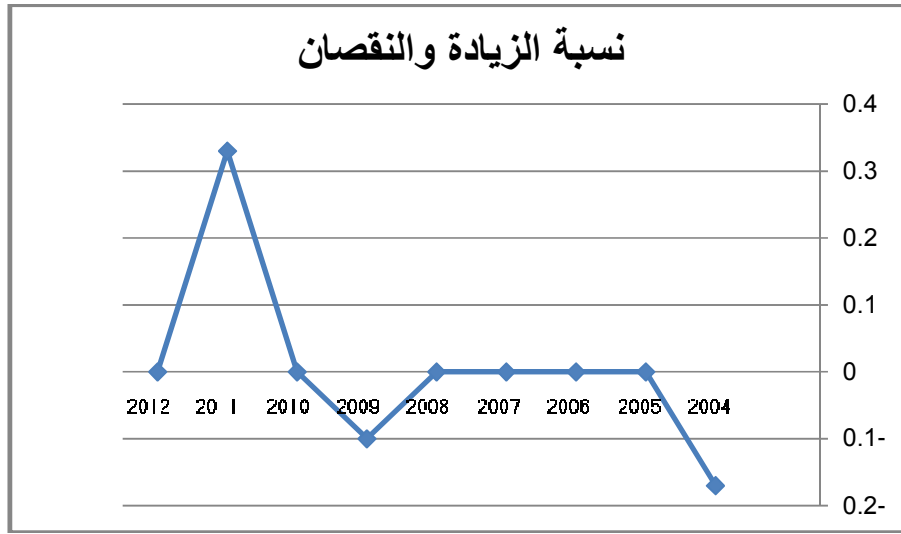
من الجدول والشكل رقم (12/1/4) يلاحظ انه في العام 2004م انخفضت نسبة الاحتياطي النقدي إلى 14% ولكن ارتفعت نسبة التضخم إلى 10% ، أما في العام 2005م ارتفعت نسبة الاحتياطي إلى 17% مما أدى إلى انخفاض معدل التضخم إلى صفر ، أما في العام 2006م انخفضت نسبة الاحتياطي إلى 7% مما أدى إلى انخفاض نسبة التضخم إلى 15% مقارنة بالعام 2005م ، وفي العام 2007م انخفضت نسبة الاحتياطي إلى 15% وارتفعت نسبة التضخم إلى 14%.  
أما في عامي (2008-2010) شهد ثبات في نسبة الاحتياطي النقدي وأدى ذلك إلى زيادة معدل التضخم بنسبة 74% ، وفي العام 2009م انخفضت نسبة الاحتياطي النقدي إلى 27% مما أدى إلى انخفاض معدل التضخم بنسبة 22% ، وفي عامي (2011-2012) ارتفعت نسبة الاحتياطي النقدي إلى 64% وبنسبة التضخم 95%.

**جدول رقم (13/1/4) يوضح نسبة الزيادة والنقصان في هوامش المرباحات خلال الفترة (2004-2012م)**

السنة	هوامش المرباحات (%)	نسبة الزيادة والنقصان
2004	10	-17%
2005	10	0%
2006	10	0%
2007	10	0%
2008	10	0%
2009	9	-10%
2010	9	0%
2011	12	33%
2012	12	0%

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

الشكل رقم (13/1/4) يوضح نسبة الزيادة والنقصان في هوامش المربحات خلال الفترة (2012-2004م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

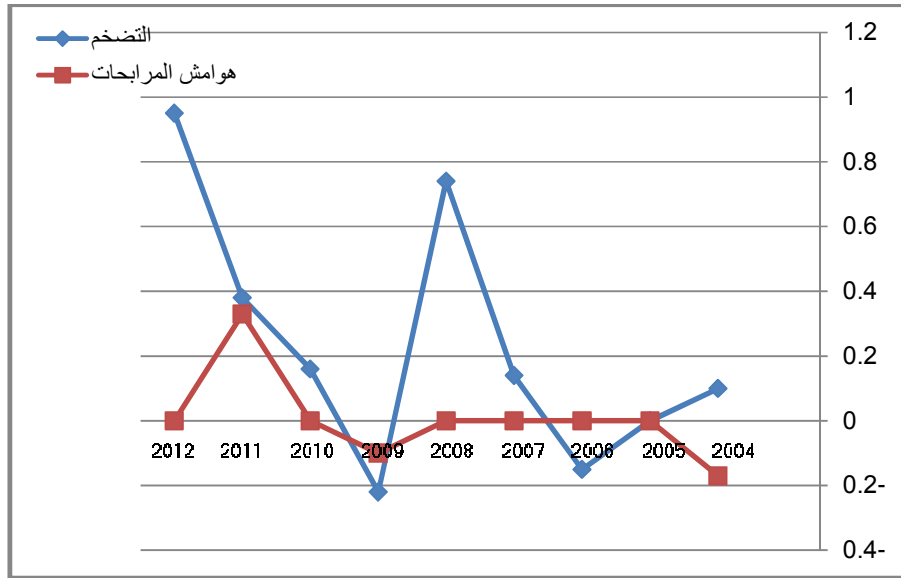
من الجدول والشكل رقم (13/1/4) يتضح انه في العام 2004م انخفضت هوامش المربحات من 12% إلى 10% مقارنة بالعام السابق ، وقد شهدت الفترة (2012-2004م) انخفاض في هوامش المربحات إلى أن بلغ معدل الانخفاض 9% بنسبة 17% مقارنة بالعام السابق .وفي عامي 2011 و 2012م ارتفعت هوامش المربحات إلى 12% بمعدل زيادة 33%.

جدول رقم (14/1/4) يوضح العلاقة بين هوامش المربحات ومعدل التضخم خلال الفترة من (2012-2003م)

السنة	هوامش المربحات (%)	التضخم (%)
2004	-17	10
2005	0	0
2006	0	-15
2007	0	14
2008	0	74
2009	-10	-22
2010	0	16
2011	33	38
2012	0	95

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

الشكل رقم (14/1/4) يوضح العلاقة بين هوامش المربحات ومعدل التضخم خلال الفترة من (2003-2012م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

من الجدول والشكل رقم (14/1/4) يلاحظ انه في العام 2002م انخفضت نسبة هوامش المربحات إلى 17% وارتفع معدل التضخم بنسبة 10% مقارنة بالعام السابق . وشهدت الفترة من (2005-2008م) ثبات في هوامش المربحات ولكن تذبذبت معدلات التضخم إلى أن بلغت 15% كحد أدنى و74% كحد أعلى، وفي العام 2009م انخفضت نسبة هوامش المربحات إلى 10% مما أدى إلى انخفاض نسبة التضخم إلى 22% مقارنة بالعام السابق .

وفي العام 2010م مع ثبات نسبة هامش المربحة ارتفع معدل التضخم إلى 16% ، وفي العام 2011م ارتفعت نسبة هوامش المربحات إلى 33% مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم إلى 38% ، وفي العام 2012م مع ثبات هامش المربحة أيضاً ارتفعت نسبة التضخم إلى 95% .

## المبحث الثاني تحليل بيانات الدراسة ( إحصائياً )

### مقدمة:

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل بيانات الدراسة والتحقق من مدي صحة فرضيات الدراسة وقد أستخدم الباحث بيانات السلاسل الزمنية لبعض المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة وهي معدلات التضخم ، وكذلك تم استخدام عرض النقود كمحدد للسياسة النقدية في السودان ، بالإضافة إلي الاحتياطي النقدي وهوامش المربحات خلال فترة الدراسة من عام 1994 وحتى عام 2012م .

تم الحصول علي البيانات محل الدراسة من مصادر مختلفة حيث تم الحصول علي عرض النقود والاحتياطي النقدي وهوامش المربحات من التقارير السنوية لبنك السودان المركزي لأعوام متتالية 1994م إلى العام 2012م . أما معدلات التضخم فتم الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء .

تناولت هذه الدراسة دور السياسة النقدية وتأثيرها علي التضخم في السودان في الفترة من عام 1994م إلي عام 2012م وقد افترضت الدراسة النموذج الاقتصادي المذكور أدناه والذي يمثل معدلات التضخم في السودان دالة في كل من عرض النقود (M2) باعتباره الأداة الأساسية والهامة للسياسة النقدية لأن تنفيذ السياسة النقدية من خلال عرض النقود له أثره الواضح علي التضخم بالإضافة إلي الاحتياطي النقدي (MR) وهوامش المربحات (RR) وقد تم تصميم النموذج التالي :

$$IF = F (M2 , MR , RR)$$

$$IF = \alpha + \beta_1 M2_i + \beta_2 MR_i + \beta_3 RR_i$$

$$\beta_1 > 0 , \beta_2 > 0 , \beta_3 < 0$$

حيث :

معدل التضخم	≡	IF
عرض النقود	≡	M2
الاحتياطي النقدي	≡	MR
هوامش المرباحات	≡	RR
معاملات النموذج	≡	$\alpha, \beta$ 's

تم تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) حيث استخدم برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك بغرض قياس النموذج السابق محل الدراسة وتقدير معاملات النموذج لإثبات صحة فرضيات الدراسة التالية :

أولاً : العلاقة بين عرض النقود (M2) ، والتضخم في السودان (IF) علاقة طردية أي أنه كلما " زادت - نقصت " الكمية المعروضة من النقود يؤدي ذلك إلي " زيادة - نقصان " التضخم في السودان .

ثانياً : العلاقة بين الاحتياطي النقدي (MR) والتضخم (IF) علاقة عكسية أي أنه كلما زاد الاحتياطي النقدي أدى ذلك إلي نقصان التضخم في السودان .

ثالثاً : العلاقة بين هوامش المرباحات (RR) ومعدل التضخم (IF) علاقة عكسية أي أن زيادة هوامش المرباحات تؤدي إلي نقصان التضخم في السودان .

بعد جمع البيانات من الفترة (1994 - 2012م) بالنسبة للمتغيرات (التضخم، عرض النقود، الاحتياطي النقدي وهوامش المرباحات) وإدخالها إلي برنامج التحليل الإحصائي SPSS وإجراء اختبار تحليل الانحدار تم التوصل للنتائج التالية:

**اختبار تحليل الانحدار:**

**اختبار دورين واتسون:**

بعد إجراء اختبار تحليل الانحدار لفحص مشكلة الارتباط الذاتي بواسطة اختبار

دورين واتسون تم التوصل للنتائج التالية:

$$D.w = 1.037$$

$$DI = 0.97$$

$$Du = 1.68$$

علماً بأن قيمة dl و du تم استخراجهما من جدول دورين واتسون بناءً علي عدد المتغيرات المستقلة والتي عددها 3 وحجم العينة 19.<sup>1</sup>

بما أن قيمة دورين واتسون تقع بين قيمة dl و قيمة du، أي أنها تقع في منطقة الشك أي أنه لا يمكن التأكد من وجود مشكلة ارتباط ذاتي أم لا. ولكن بعد إجراء اختبار تحليل الانحدار علي المتغيرات (التضخم، عرض النقود، الاحتياطي النقدي وهوامش المربحات) باعتبار أن التضخم هو المتغير التابع تم التوصل إلي عدم معنوية كل معاملات النموذج، ويعتبر هذا من أهم المؤشرات التي تدل علي وجود مشكلة الازدواج الخطي ولتفادي هذه المشكلة تم تحويل البيانات بأخذ لوغاريثم البيانات للوصول إلي النتائج التالية:

نموذج الانحدار:

بعد إجراء اختبار تحليل الانحدار لمعرفة قيم معاملات خط الانحدار تم التوصل لنموذج الانحدار التالي:

$$If = -12.291 + 0.786 M_2 + 0.461MR + 2.539RR$$

حيث:

If يمثل التضخم (المتغير التابع).

$M_2$  يمثل عرض النقود (متغير مستقل).

MR يمثل الاحتياطي النقدي (متغير مستقل).

RR يمثل هوامش المربحات (متغير مستقل).

تفسير النتائج:

1. عند انعدام عرض النقود، الاحتياطي النقدي وهوامش المربحات فإن التضخم يكون -12.291.

2. إذا زاد عرض النقود وحدة واحدة في ظل ثبات كل من الاحتياطي النقدي وهوامش المربحات فإن التضخم يزيد بمعدل 0.786.

3. إذا زاد الاحتياطي النقدي وحدة واحدة في ظل ثبات كل من عرض النقود وهوامش المربحات فإن التضخم يزيد بمعدل 0.461.

1 بسام يونس إبراهيم وآخرون ، الاقتصاد القياسي ، ط1 (الخرطوم : دار عزة للنشر والتوزيع ، 2002م) ، ص 348



4. إذا زادت هوامش المربحات وحدة واحدة في ظل ثبات عرض النقود والاحتياطي النقدي فإن التضخم يزيد بمقدار 2.539 .

#### معامل الارتباط R:

بعد إجراء اختبار تحليل الانحدار لمعرفة ارتباط متغيرات عرض النقود ، الاحتياطي النقدي ، هوامش المربحات والتضخم تم التوصل للنتائج التالية:

R	0.898
---	-------

المصدر: إعداد الباحث بواسطة الحزمة الإحصائية SPSS

**اتجاه الارتباط:** بما أن إشارة قيمة معامل الارتباط موجبة ، إذن هناك ارتباط طردي بين عرض النقود ، الاحتياطي النقدي ، هوامش المربحات والتضخم.

**قوة الارتباط:** بما أن قيمة معامل الارتباط تساوي 0.90 إذن هناك ارتباط قوي بين عرض النقود ، الاحتياطي النقدي ، هوامش المربحات والتضخم.

#### معامل التحديد $R^2$ :

بعد إجراء اختبار تحليل الانحدار لمعرفة مساهمة المتغيرات المستقلة (عرض النقود ، الاحتياطي النقدي وهوامش المربحات) في المتغير التابع (التضخم) تم التوصل للنتائج التالية:

$R^2$	0.806
-------	-------

المصدر: إعداد الباحث بواسطة الحزمة الإحصائية SPSS

بما أن قيمة معامل التحديد  $R^2$  تساوي 0.806 فهذا يعني أن % 80.6 من التغيرات التي تحدث في التضخم يرجع السبب فيها إلي التغير في عرض النقود، الاحتياطي النقدي وهوامش المربحات أما 19.4 % فهي أخطاء عشوائية.

#### اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

بعد إجراء اختبار تحليل الانحدار تم التوصل للنتائج التالية:

#### جدول رقم (1/2/4) يوضح تحليل الانحدار للنموذج خلال سنوات الدراسة

Source of variation	Sum of square	df	Mean square	F value	p.value
Regression	13.809	3	4.603	20.7790	0.000
Residual	3.321	15	0.221		
Total	17.131	18			

المصدر: إعداد الباحث بواسطة الحزمة الإحصائية SPSS

**فرض العدم:** نموذج الانحدار هو نموذج غير معنوي (عرض النقود، الاحتياطي النقدي وهوامش المربحات) ليس لها تأثير علي التضخم.

**الفرض البديل:** نموذج الانحدار هو نموذج معنوي (عرض النقود، الاحتياطي النقدي وهوامش المربحات) لها تأثير علي التضخم.

لإجراء المقارنة واتخاذ القرار برفض أو قبول فرض العدم يتم بإحدى الطريقتين التاليتين:  
**قيمة F:**

**المقارنة والقرار:**

من خلال جدول توزيع F نجد أن قيمة F الجدولية بدرجة حرية للبسط 3 ودرجة حرية للمقام 15 تساوي 3.29 ومن خلال جدول تحليل التباين السابق نجد أن قيمة F المحسوبة تساوي 20.7790 .

بما أن قيمة F المحسوبة تساوي 20.7790 وهي أكبر من قيمة F الجدولية التي تساوي 3.29 إذن نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل وهذا يعني أن نموذج الانحدار الذي توصلنا إليه هو نموذج معنوي، أي أن (عرض النقود، الاحتياطي النقدي وهوامش المربحات) لها تأثير علي التضخم.

**القيمة الاحتمالية P.value:**

**المقارنة والقرار:**

بما أن القيمة الاحتمالية P.value (sig) تساوي 0.000 وهي أقل من قيمة مستوي المعنوية 0.05 إذن نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل ونستدل علي أن نموذج الانحدار هو نموذج معنوي، أي أن (عرض النقود، الاحتياطي النقدي وهوامش المربحات) لها تأثير علي التضخم.

**اختبار المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار:**

**اختبار مقطع الانحدار:**

بعد إجراء اختبار تحليل الانحدار لمعرفة تأثير المتغيرات المستقلة (عرض النقود، الاحتياطي النقدي وهوامش المربحات) كل علي حدة تم التوصل للنتائج المدونة في الجدول التالي:

**جدول رقم (2/2/4) يوضح اختبار المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار**

النموذج	معاملات الانحدار	قيمة t	p.value(sig)
مقطع الانحدار	-12.291	-5.015	0.000
عرض النقود	0.786	4.607	0.000
الاحتياطي النقدي	0.461	.777	0.449
هوامش المربحات	2.539	4.076	0.001

المصدر: إعداد الباحث بواسطة الحزمة الإحصائية SPSS

### اختبار مقطع الانحدار:

فرض العدم: مقطع الانحدار يساوي الصفر (غير معنوي).

الفرض البديل: مقطع الانحدار لا يساوي الصفر (معنوي).

لإجراء المقارنة واتخاذ القرار برفض أو قبول فرض العدم يتم بإحدى الطريقتين التاليتين:

قيمة t:

المقارنة والقرار:

من خلال جدول توزيع t نجد أن قيمة t الجدولية بدرجة حرية 18 ومستوي معنوية

0.05 تساوي -2.101 وأن قيمة t المحسوبة من الجدول السابق تساوي -5.015.

بما أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية ، إذن نرفض فرض العدم ونقبل

الفرض البديل ونستدل علي أن مقطع الانحدار لا يساوي الصفر(معنوي) ولا يمكن

استبعاده من نموذج الانحدار.

القيمة الاحتمالية P.value:

المقارنة والقرار:

بما أن القيمة الاحتمالية (sig) P.value تساوي 0.000 وهي أقل من قيمة

مستوي المعنوية 0.05 إذن نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل ونستدل علي أن

مقطع الانحدار لا يساوي الصفر(معنوي) ولا يمكن استبعاده من نموذج الانحدار.

### اختبار عرض النقود:

فرض العدم: معامل عرض النقود يساوي الصفر (غير معنوي).

الفرض البديل: معامل عرض النقود لا يساوي الصفر (معنوي).

لإجراء المقارنة واتخاذ القرار برفض أو قبول فرض العدم يتم بإحدى الطريقتين

التاليتين:

قيمة t:

المقارنة والقرار:

من خلال جدول توزيع t نجد أن قيمة t الجدولية بدرجة حرية 18 ومستوي معنوية 0.05 تساوي 2.101 وأن قيمة t المحسوبة من الجدول السابق تساوي 4.607.

بما أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية ، إذن نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل ونستدل علي أن معامل عرض النقود لا يساوي الصفر (معنوي) ولا يمكن استبعاد متغير عرض النقود من نموذج الانحدار.

القيمة الاحتمالية P.value:

المقارنة والقرار:

بما أن القيمة الاحتمالية (sig) P.value تساوي 0.000 وهي أقل من قيمة مستوي المعنوية 0.05 إذن نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل ونستدل علي أن معامل عرض النقود لا يساوي الصفر (معنوي) ولا يمكن استبعاد المتغير عرض النقود من نموذج الانحدار.

اختبار الاحتياطي النقدي:

فرض العدم: معامل الاحتياطي النقدي يساوي الصفر (غير معنوي).

الفرض البديل: معامل الاحتياطي النقدي لا يساوي الصفر (معنوي).

لإجراء المقارنة واتخاذ القرار برفض أو قبول فرض العدم يتم بإحدى الطريقتين التاليتين:

قيمة t:

المقارنة والقرار:

من خلال جدول توزيع t نجد أن قيمة t الجدولية بدرجة حرية 18 ومستوي معنوية 0.05 تساوي 2.101 وأن قيمة t المحسوبة من الجدول السابق تساوي 0.461.

بما أن قيمة t المحسوبة أقل من قيمة t الجدولية ، إذن نقبل فرض العدم ونستدل علي أن معامل الاحتياطي النقدي يساوي الصفر (غير معنوي) ويمكن استبعاد المتغير الاحتياطي النقدي من نموذج الانحدار رغم أهميته كمتغير له تأثيره علي التضخم وذلك نتيجة لقلّة وضعف البيانات التي تعد سمة أساسية من مميزات الدول النامية والسودان أحد هذه الدول والذي غالباً ما تكون البيانات المتحصل عليها من مصادرها المختلفة ليست حقيقية وفيها بعض البيانات التقديرية ، أو لعدم تأثير هذا المتغير في فترة الدراسة ولذلك العلاقة أعلاه علاقة طردية وهذا لا يتوافق مع الافتراض القائل أن العلاقة بين الاحتياطي النقدي (MR) والتضخم (IF) علاقة عكسية .

### القيمة الاحتمالية P.value:

#### المقارنة والقرار:

بما أن القيمة الاحتمالية (sig) P.value تساوي 0.449 وهي أكبر من قيمة مستوي المعنوية 0.05 إذن نقبل فرض العدم ونستدل علي أن معامل الاحتياطي النقدي يساوي الصفر (غير معنوي) ويمكن استبعاد المتغير الاحتياطي النقدي من نموذج الانحدار .

#### اختبار هوامش المربحات:

فرض العدم: معامل هوامش المربحات يساوي الصفر (غير معنوي).

الفرض البديل: معامل هوامش المربحات لا يساوي الصفر (معنوي).

لإجراء المقارنة واتخاذ القرار برفض أو قبول فرض العدم يتم بإحدى الطريقتين

التاليتين:

### قيمة t:

#### المقارنة والقرار:

من خلال جدول توزيع t نجد أن قيمة t الجدولية بدرجة حرية 18 ومستوي معنوية

0.05 تساوي 2.101 وأن قيمة t المحسوبة من الجدول السابق تساوي 4.067.

بما أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية ، إذن نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل ونستدل علي أن معامل هوامش المرباحات لا يساوي الصفر (معنوي) ولا يمكن استبعاد المتغير هوامش المرباحات من نموذج الانحدار .

**القيمة الاحتمالية P.value:**

**المقارنة والقرار:**

بما أن القيمة الاحتمالية (sig) P.value تساوي 0.001 وهي أقل من قيمة مستوي المعنوية 0.05 إذن نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل ونستدل علي أن معامل هوامش المرباحات لا يساوي الصفر (معنوي) ولا يمكن استبعاد المتغير هوامش المرباحات من نموذج الانحدار . العلاقة أعلاه علاقة طردية وهذا لا يوافق مع الافتراض القائل أن العلاقة بين هوامش المرباحات (RR) والتضخم (IF) علاقة عكسية، ورغم أهمية هوامش المرباحات كمتغير له تأثيره علي التضخم وذلك نتيجة لقلّة وضعف البيانات التي تعد سمة أساسية من مميزات الدول النامية والسودان أحد هذه الدول والذي غالباً ما تكون البيانات المتحصل عليها من مصادرها المختلفة ليست حقيقية وفيها بعض البيانات التقديرية ، أو لعدم تأثير هذا المتغير في فترة الدراسة ولذلك العلاقة أعلاه علاقة طردية .

### المبحث الثالث

#### اختبار الفرضيات

وللتأكد من صحة فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار t للعينيتين المرتبطتين

لكل فرضية من فرضيات الدراسة كما يلي:

**الفرضية الأولى :** هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم وعرض النقود  
 فرض العدم: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم وعرض النقود.  
 الفرض البديل: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم وعرض النقود.  
 بعد إجراء اختبار t للعينيتين المرتبطتين تم الحصول علي النتائج المدونة في الجدول التالي:

**جدول رقم (1/3/4) يوضح اختبار t للعلاقة بين التضخم وعرض النقود**

قيمة اختبار t	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
-14.27	18	0.000

المصدر: إعداد الباحث بواسطة الحزمة الإحصائية SPSS

**المقارنة والقرار:**

بما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية 0.05، إذن نرفض فرض العدم وبالتالي يتم قبول الفرض البديل الذي يعني وجود علاقة طردية بين التضخم وعرض النقود.

**الفرضية الثانية :** هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم وهوامش المرباحات  
 فرض العدم: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم وهوامش المرباحات.  
 الفرض البديل: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم وهوامش المرباحات.  
 بعد إجراء اختبار t للعينيتين المرتبطتين تم الحصول علي النتائج المدونة في الجدول التالي:

**جدول رقم (2/3/4) يوضح اختبار t للعلاقة بين التضخم وهوامش المرباحات**

قيمة اختبار t	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
2.754	18	0.013

المصدر: إعداد الباحث بواسطة الحزمة الإحصائية SPSS

**المقارنة والقرار:**

بما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.013 وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية 0.05، إذن نرفض فرض العدم وبالتالي يتم قبول الفرض البديل الذي يعني وجود علاقة طردية بين التضخم وهوامش المرباحات.

**الفرضية الثالثة :** هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم والاحتياطي النقدي.  
 فرض العدم: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم والاحتياطي النقدي.  
 الفرض البديل: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم والاحتياطي النقدي.  
 بعد إجراء اختبار t للعينيتين المرتبطتين تم الحصول علي النتائج المدونة في الجدول التالي:

**جدول رقم (3/3/4) يوضح اختبار t للعلاقة بين التضخم والاحتياطي النقدي**

قيمة اختبار t	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
1.12	18	0.277

المصدر: إعداد الباحث بواسطة الحزمة الإحصائية SPSS

**المقارنة والقرار:**

بما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.277 وهي أكبر من قيمة مستوي المعنوية 0.05، إذن نقبل فرض العدم الذي يعني وجود علاقة طردية بين التضخم الاحتياطي النقدي.

### النتائج

تناولت هذه الدراسة قياس أثر السياسة النقدية علي التضخم في السودان خلال الفترة من (1994-2012م) وتوصلت للنتائج التالية :



1. هناك ارتباط معنوي قوي بين المتغيرات المستقلة (عرض النقود، الاحتياطي النقدي وهوامش المربحات).
2. النموذج الذي توصل إليه الباحث هو نموذج معنوي أي أن المتغيرات المستقلة (عرض النقود، الاحتياطي النقدي وهوامش المربحات) لها تأثير معنوي علي المتغير التابع (التضخم).
3. 80.6 % من التغيرات التي تحدث في التضخم يرجع السبب فيها إلي التغير الذي يحدث في عرض النقود ، الاحتياطي النقدي وهوامش المربحات.
4. وجود علاقة طردية بين عرض النقود والتضخم.
5. وجود علاقة طردية بين الاحتياطي النقدي والتضخم.
6. وجود علاقة طردية بين هوامش المربحات والتضخم.

### التوصيات

من خلال دراسة قياس اثر السياسة النقدية علي التضخم في السودان خلال الفترة من (1994-2012م) يوصي الباحث بالتوصيات التالية :

- 1- الاستمرار في استحداث أدوات السياسة النقدية التي تلائم الاقتصاد السوداني وتتوافق مع سياسات البنك المركزي .
- 2- التقليل من العرض النقدي لتخفيض حدة التضخم في السودان .
- 3- وزيادة نسبة الاحتياطي النقدي لتقليل عرض النقود وبالتالي تقليل التضخم.
- 4- زيادة نسبة هوامش المربحات لتقليل عرض النقود وبالتالي تقليل التضخم .
- 5- تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي والتنسيق بين السلطات النقدية ببنك السودان والسلطات الاقتصادية بوزارة المالية فيما يتعلق برسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية التي تحد من التضخم .
- 6- ضرورة تعاون البنوك التجارية مع سياسات البنك المركزي ، وخاصة في الاحتياطات النقدية وهوامش المربحات للحد من الفجوة التضخمية .

## الخاتمة

بحمد الله وتوفيقه اكتمل هذا البحث والذي تناول قياس أثر السياسة النقدية علي التضخم في السودان خلال الفترة من 1994-2012 م وقد جاء هذا البحث في أربعة

فصول حيث حوي الفصل الأول خطة البحث والدراسات السابقة ، بينما تناول الفصل الثاني مفهوم السياسة النقدية وأهدافها وأدواتها وفعالية السياسة النقدية في النظامين التقليدي والإسلامي ، أما الفصل الثالث فقد تناول التضخم من حيث المفهوم والأنواع والأسباب وآثار التضخم ، وفي الفصل الرابع تم تحليل بيانات البحث خلال فترة الدراسة باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وأخيراً تم اختبار الفرضيات وتوصل البحث لعدد من النتائج والتوصيات .

### المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم  
ثانياً الكتب :

- 1- احمد جامع إسماعيل ، النظرية الاقتصادية ، ط4،(القاهرة : دار النهضة العربية  
1987م)ج3،
- 2- احمد زهير شامية ، مبادئ الاقتصاد2، ط2، (القاهرة : الشركة العربية المتحدة  
للتسويق، 2010م)
- 3- أحمد عبد الفتوح الناقة ، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية مدخل حديث  
للنظرية النقدية والأسواق المالية،(الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 1998م)
- 4- أسامه محمد الغولي ، مجدي محمود شهاب ، مبادئ النقود والبنوك ، (الإسكندرية:  
دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997م)
- 5- إسماعيل عبد الرحمن ، حربي محمد موسي عريقات ، مفاهيم أساسية في علم  
الاقتصاد، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 1999 م)
- 6- إسماعيل عبد الرحمن وآخرون ، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي،(عمان :  
دار وائل للنشر ، 1999م)
- 7- إسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك ، (القاهرة : دار الجامعات المصرية، ب ت)
- 8- أشرف أحمد العدلي، الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، (القاهرة :مؤسسة  
الرؤية للطباعة، 2006م)
- 9- أكرم حداد ، مشهور هزلول ، النقود والمصارف ، ط1 ( عمان : دار وائل للنشر ،  
2005 م )
- 10- أنس البكري ، وليد صافي ، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق ، (عمان : دار  
المستقبل للنشر والتوزيع 2002م)
- 11- باري سيجل ، ترجمة طه عبدا لله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن عبد الحميد ،  
النقود والبنوك والاقتصاد،(الرياض:دار المريخ للنشر، 1987م)
- 12- براين هيلر ، ترجمة فتحي صاح أبو سرده وآخر ، الاقتصاد التحليلي الكلي ،  
ط1(بنغازي : مطبعة جامعة قاريونس، 1990م)
- 13- بسام يونس إبراهيم وآخرون ، الاقتصاد القياسي ، ط1 (الخرطوم : دار عزة للنشر  
والتوزيع ، 2002 م ) ، ص 348

- 14- جمال خريس وآخرون ، النقود والبنوك ، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع 2002م)
- 15- حاتم أمير مهران ، مبادئ الاقتصاد الرياضي ، ط1، (الخرطوم: دار الأصالة ، 1996م )
- 16- حمدي عبد العظيم ، السياسات المالية والنقدية ، (الإسكندرية: دار النهضة العربية، 1987م)
- 17- حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية في الميزان مقارنة إسلامية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1986م).
- 18- خالد واصف الوزني ، احمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، ط6(عمان: دار وائل للنشر، 2003م)
- 19- رمزي زكي ، التضخم والتكيف الهيكلي في البلدان النامية (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1996م)
- 20- رمزي زكي ، مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية ، (القاهرة : دار القومية للطباعة والنشر، 1961م)
- 21- رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء ، (القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م)
- 22- زكريا الدوري ويسري السامرائي ، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، (عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2006م)
- 23- سميرة إبراهيم أيوب ، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي " دراسة تحليلية تقييمية ،(الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2000م)
- 24- السيد محمد احمد السريتي ،علي عبد الوهاب نجا ، مبادئ الاقتصاد الكلي (الإسكندرية: دار الجامعية ، 2008م)
- 25- صالح الأمين الأرياح ، اقتصاديات النقود والمصارف ، ط1(البيبا: منشورات كلية المحامية ، 1981م)
- 26- صالح صالح، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي،(المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، 2001م)

- 27- صبحي تادريس قريصة ، النقود والبنوك ، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1984م)
- 28- طارق فاروق الحصري ، التحليل الاقتصادي ،(مصر :المكتبة العصرية للنشر، 2007م)
- 29- الطيب لحيلج، النقود والمصارف والسياسات النقدية في اقتصاد إسلامي،(السودان: هيئة الأعمال الفكرية، 2002م) .
- 30- عادل احمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي،(بيروت : الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1992 م )
- 31- عادل أحمد حشيش ، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي ،(مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2004م)
- 32- عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ، اقتصاديات النقود -رؤية إسلامية،(القاهرة : دار النسر الذهبي، 1996م)
- 33- عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ط 2(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005م) .
- 34- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي) ط1،(القاهرة، مجموعة النيل العربية للنشر، 2003)
- 35- عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسي ، النقود والمصارف والأسواق المالية،(عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003م)
- 36- عبد المنعم مبارك ، اقتصاديات النقود والبنوك ، ط6(القاهرة:دار المعرفة الجامعية للنشر، 1996م)
- 37- عثمان يعقوب محمد ، النقود والسياسة النقدية ، ط1(الخرطوم ،دار الكمبيوتر، 2005م)
- 38- عثمان يعقوب محمد ، النقود والبنوك والسياسة النقدية وسوق المال ، ط3، (الخرطوم : مطابع السودان للعملة ، 2005م)
- 39- عزالدين مالك الطيب ،المدخل إلى علم الاقتصاد ، ط 1 ، (الخرطوم : دار النهضة ،ب ت )

- 40- عقيل جاسم عبد الله ، النقود والمصارف ، ط2 (عمان : دار مجدي للنشر ، 1999م)
- 41- علي عبد الواحد وافي ، اثر تطبيق النظام الإسلامي (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1988م)
- 42- غازي حسين عناية ، التضخم المالي ، ط1 (بيروت : دار الجيل للنشر ، 1992م)
- 43- فؤاد محمود موسى ، مبادئ نظرية النقود ، ط1 (الإسكندرية : مطبعة دار الثقافة للنشر ، 1951م)
- 44- فؤاد هاشم عوض ، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي (القاهرة، دار النهضة العربية، 1974 م)
- 45- كمال أمين الوصّال ومحمود يونس، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، (الإسكندرية: الدّار الجامعية للنشر، 2004م)
- 46- ماهر ظاهر بطرس، النقود والبنوك ، (القاهرة: جامعة القاهرة، 1999م)
- 47- مايكل ابدجمان ،ترجمة احمد إبراهيم منصور ،الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة (الرياض: دار المريخ للنشر ، 1999م)
- 48- مجدي عبد الفتاح سليمان ،علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام(القاهرة: دار غريب للنشر، 2002م)
- 49- محمد إبراهيم أبو شادي، الوظيفة الرقابية للبنوك الإسلامية "الرقابة النقدية والشرعية"، (القاهرة: دار النهضة العربية ، 2000م ) .
- 50- محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك، (القاهرة : دار النهضة العربية، 1969 م)
- 51- محمد عبد المنعم عفر، السياسات الاقتصادية والشرعية وحل الأزمات وتحقيق التقدم، (القاهرة: مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1987م)
- 52- محمد عبد المنعم عفر، السياسات المالية والنقدية في الاقتصاد الإسلامي، (القاهرة: مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ب. ت)
- 53- محمد عمر شابرا، النقود والمصارف والسياسة النقدية في ضوء الشريعة الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط2، 1991 م.

54- محمود حسين الوادي وآخرون ،الاقتصاد الكلي ،ط1(عمان : دار المسيرة للنشر  
2009م)

55- محمود نجيب يونس ،عبد المنعم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك  
والأسواق المالية،(الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002 م)

56- مصطفى رشدي شيحة ،اقتصاديات النقود والمصارف والأموال  
،ط6(القاهرة : دار المعرفة الجامعية ،1996م)

57- وسام ملاك ،الظواهر النقدية على المستوى الدولي ،(بيروت: دار المنهل اللبناني  
للطباعة والنشر ،2001م)

58- منير عثمان أحمد، السياسات الاقتصادية في الإسلام (الرياض: ب ن، 1980م)

59- نبيل الروبي ،نظرية التضخم ،ط2(الإسكندرية :مؤسسة الثقافة الجامعية ،2010م)

60- واصف عازر وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية والتنمية البشرية في الأردن ،  
بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999 م )

61- وهيب مسيحه وآخرون ، نظرية النقود والائتمان ،(القاهرة:مكتبة النهضة  
المصرية،1956م)

### ثالثاً : المجلات والدوريات

62- إبراهيم عبد الحليم عبادة ،السياسات الاقتصادية من منظور إسلامي ،قسم  
الاقتصاد والمصارف الإسلامية ، جامعة اليرموك ،الأردن ، ب ت

63- ابن منظور وآخرون ،لسان العرب ،مجلد 4،دار المعارف للنشر، ب ت

64- البازعي وحمد سليمان، الانتقال الدولي للتضخم ، مجلة الإدارة العامة ، العدد  
الأول، 1997 م

65- حسن كائل فهمي،أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في  
اقتصاد إسلامي،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ،جدة،2006

66- دافيد برتون ، مارتن غلمان ، سياسة سعر الصرف وصندوق النقد الدولي ،  
التمويل والتنمية ،العدد 1991،3م

67- سمير عبد الحميد رضوان ، أسواق الأوراق المالية ، المعهد العالي للفكر  
الإسلامي



68- سهير محمود معتوق ، سياسات التثبيت الاقتصادي، مصر ، عدد420 ، 1990

م

69- علي صلاح الدين أبو القاسم ، السياسة النقدية في السودان ،المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية ،1999م

70- كريمة كريم ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي ،مصر المعاصرة ،العدد 1996،441م

71- كمال البصري ، التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية ، 2006

72- لوقار إريكو وميترا فار هيافش ، النظام المصرفي الإسلامي ، قضايا مطروحة بشأن قواعد الاحتراز والمراقبة ،مجلة الملك عبد العزيز ،الاقتصاد الإسلامي ،المجلد رقم 1421 جدة 2001م

73- محسن خان وعباس ميراخور ، الإدارة النقدية في اقتصاد إسلامي ، جدة: مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد الإسلامي، م14، 2002.

74- مسعودة نصبة ودلال بن طيبي ، مقال بعنوان : فعالية أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي

75- معيد علي الجارحي ، السياسات النقدية لمعالجة التضخم في الاقتصاد الإسلامي ،جدة، 1996م

76- موسى ادم عيسى ، أثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي ، ط 1، جدة، 1993م

77- نجلاء صالح الزامل ، محددات التضخم ،المملكة العربية السعودية، 2008م

رابعاً : الرسائل

78- إبراهيم ادم حبيب ، دراسة مقارنة بين السياسة النقدية في النظام المصرفي التقليدي والإسلامي ، بالتركيز على تجربة السودان خلال الفترة (1990-2002م) ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد(رسالة غير منشورة) ،جامعة الخرطوم ،2005م

- 79- أحمد محمد صالح الجلال ، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003م)، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير (نقود ومالية ) ،جامعة الجزائر ،2006م.
- 80- أماني حسين النور ، قياس فعالية أدوات السياسة النقدية المطبقة في السودان، في الفترة (1983-2001م) ،رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد(رسالة غير منشورة )، جامعة الخرطوم،2002م.
- 81- أمين حسن عمر ، أصول السياسات ، دراسة موضوعية في أصول الفقه للسياسات العامة في الدول الإسلامية المعاصرة ،هيئة الأعمال الفكرية ،2004م
- 82- زهيه بركان ، التضخم وبرامج التصحيح في البلدان النامية بين النظرية والتطبيق ، دراسة حالة الجزائر ،جامعة الجزائر للعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 1999 م
- 83- سوسن الزبير إبراهيم ، دراسة دور بنك السودان المركزي في إدارة السيولة ، في الفترة من 1990-2004م لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2008م (بحث غير منشور)
- 84- عثمان ادم عثمان ، اثر أدوات التمويل على السياسة النقدية في السودان ، بالتركيز على شهادات (شهادة) وشهادات (شمم) في الفترة من (1998-2003م) ، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد ،الخرطوم ،2006م.
- 85- مجدي الأمين نورين ، كفاءة السياسة النقدية في السودان (1992-2004م) ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2004م،(دراسة غير منشورة).
- 86- موسى عبد الله سعيد محمد، أدوات السياسة النقدية في النظام المصرفي الإسلامي دراسة تجربة النظام المصرفي في السودان في الفترة من ( 1983-2004م)، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد ، الخرطوم ،2006م،
- 87- موفق السيد حسن، التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية (بحث منشور في مجلة جامعة دمشق ،مجلد15،العدد الثاني،1999م)

- 88- نايف الشبول ، التضخم في الاقتصاد الأردني (جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، قسم الاقتصاد ، رسالة ماجستير غير منشورة 1981م)
- 89- هند مصطفى أحمد رحمة الله ، دور البنك المركزي كمقرض أخير في الاقتصاد الإسلامي مع الإشارة إلى تجربة بنك السودان المركزي في الفترة من 2000-2004م ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في العلوم المصرفية ، من جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا ، 2007م (دراسة غير منشورة).

**خامساً التقارير :**

- 90- بنك السودان المركزي ، التقارير السنوية للفترة (1994-2012م)
- 91- الجهاز المركزي للإحصاء ، التقارير السنوية للفترة (1994-2012م)

**ملحق رقم (1)**

يوضح نسب معدلات التضخم في السودان  
خلال الفترة من (1994-2012م)

السنة	معدل
	التضخم (%)

115.93	1994
68.97	1995
130.41	1996
47.19	1997
17.51	1998
16.16	1999
8.02	2000
4.90	2001
8.30	2002
7.70	2003
8.50	2004
8.50	2005
7.20	2006
8.20	2007
14.30	2008
11.20	2009
13.00	2010
18.00	2011
35.10	2012

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء

### ملحق رقم (2)

يوضح عرض النقود في السودان

خلال الفترة من (1994-2012م) (المبالغ بملايين الجنيهات)

السنة	عرض النقود
1994	5090.00

7410.00	1995
2069.50	1996
1597.10	1997
2069.50	1998
2579.20	1999
3466.70	2000
4322.10	2001
5632.67	2002
7340.9	2003
9604.40	2004
14031.40	2005
17871.80	2006
19714.60	2007
22933.20	2008
28314.50	2009
35497.90	2010
41853.00	2011
58663.30	2012

المصدر : بنك السودان المركزي، التقارير السنوية ، للأعوام (1994-2012م)

### ملحق رقم (3)

يوضح نسب الاحتياطي النقدي في السودان  
خلال الفترة من (1994-2012م)

الاحتياطي النقدي (%)	السنة
-------------------------	-------

30	1994
25	1995
25	1996
26	1997
26	1998
28	1999
15	2000
12	2001
14	2002
14	2003
12	2004
14	2005
13	2006
11	2007
11	2008
8	2009
8	2010
11	2011
18	2012

المصدر : بنك السودان المركزي ، التقارير السنوية ، للأعوام (1994-2012م)

#### ملحق رقم (4)

يوضح نسب هوامش المربحات في السودان  
خلال الفترة من (1994-2012م)

هوامش المربحات (%)	السنة
-----------------------	-------

28	1994
25	1995
31	1996
36	1997
30	1998
20	1999
18	2000
14	2001
12	2002
12	2003
10	2004
10	2005
10	2006
10	2007
10	2008
9	2009
9	2010
12	2011
12	2012

المصدر : بنك السودان المركزي ، التقارير السنوية ، للأعوام (1994-2012م)

### ملحق رقم (5)

يوضح تحليل متغيرات الدراسة خلال الفترة من (1994-2012م)

Variables Entered/Removed(b)

Mode	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	mr m2 rr	.	Enter

a All requested variables entered.

b Dependent Variable: if

Model Summary(b)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.898(a)	.806	.767	.47054	1.703

a Predictors: (Constant), mr, m2, rr

b Dependent Variable: if

ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	13.809	3	4.603	20.7790	.000(a)
	Residual	3.321	15	.221		
	Total	17.131	18			

a Predictors: (Constant), mr, m2, rr

b Dependent Variable: if

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-12.291	2.451		-5.015	.000
	m2	.786	.167	.874	4.607	.000
	Rr	.461	.594	.200	.777	.449
	Mr	2.539	.632	1.240	4.076	.001

a Dependent Variable: if

Residuals Statistics(a)

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	1.7476	4.2970	2.8228	.87589	19
Residual	-.8520	1.0907	.00000	.42954	19
Std. Predicted Value	-1.228	1.683	.000	1.000	19
Std. Residual	-1.811	2.318	.000	.913	19

a Dependent Variable: if

المصدر : تحليل الباحث باستخدام (SPSS)